تراوحت بين 10 سنوات والبراءة

المحكمة الجزائية تدشن العام الجديد بجملة أحكام ضد ناشطي الحراك

معركة زواج الصغيرات:

■ لجنة برلمانية غير معلنة لحسم النتيجة و12 شرطاً لمناهضي القانون مقابل سحب طلبهم إعادة المداولة

■ كيف يبرهن عارف الصبري على جواز زواج الصغيرات؟ بـ«أكل البيض»

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 20 ربيع الآخر 1431هـ الموافق 5 ابريل 2010 العدد (231) Mon. 20/4/1431 - 5 April 2010 70 ريالاً 16 صفحة

• إخضاع القنوات التلفزيونية والاذاعية الخاصة للإشراف المباشر من قبل جهاز الأمن القومي

• ينسف التزام الحكومة اليمنية بتعهداتها في مؤتمرات لندن والرياض وأبوظبي

مشروع قانون فاشي للإعلام البصري والسمعي يمنح وزير الإعلام سلطة إنزال عقوبات بمؤسسات القطاع الخاص

تشدد الحكومة الخناق على الصحافة وحرية الرأي. وفي الوقت الراهن تحضر لحملة تشريعية تعزز الحملتين الإعلامية والأمنية اللتين تستهدفان الصحافة المستقلة والتعددية الحزبية.

الأسبوع الماضي شكل مجلس الوزراء لجنة مصغرة من أعضائه لمراجعة مشروع قانون للإعلام السمعي والبصري اقترحه حسن اللوزي وزير الاعلام.

يرأس اللجنة رشاد العليمي نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع، وتضم وزراء العدل والثقافة والشؤون القانونية وأمين العاصمة.

«النداء» حصلت على نسخة من مشروع القانون الذي صيغ بروحية بوليسية تعادي تدفق المعلومات وتعمل على إجهاض أية توجهات لدى رئاسة الدولة نحو السماح بتعددية إعلامية في مجال الإعلام المرئي والمسموع.

المشروع يقع في 77 مادة موزعة على 13 فصلاً. وفي المذكرة الإيضاحية للوزير حسن اللوزي مثابرة وإلحاح على تحريض رئيس الحكومة وأعضائها على القطاع الخاص، وتهويل من أخطار السماح بقيام مؤسسات إذاعية وتلفزيونية مستقلة. ومن المثير أن الوزير الذي يتطير من الإعلام المستقل والممسوس بخطر الإعلام الحر على الوحدة والنسيج الاجتماعي يقلل في إحدى فقرات مذكرته الإيضاحية من هذا الخطر حيث يشدِّد على أن مشروع القانون نابع من الالتزام الواضح في البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح بالسماح بوجود إذاعات مرئية ومسموعة. ثم يضيف: لابد من الولوج لمعركة حرية امتلاك الإذاعات والقنوات الخاصة والأهلية بدون الخوف والقلق من استشراء النماذج السيئة في الوطن العربي.

يستفاد من الفقرة السابقة أن الوزير حسن اللوزي الذي يخوض منذ نحو عام حرباً ضارية ضد الصحافة اليمنية، ينظر إلى ما ورد في البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح، والتوجيهات التي شدَّد الرئيس عليها في كلمته في مؤتمر نقابة الصحفيين العام الماضي على أنها «الحرب»، لا مفر، وقد عقد

التتمة في الصفحة 4

.. وسعيد ثابت يصفه بمشروع الفيد الإعلامي ويدعو إلى اصطفاف واسع من أجل اسقاطه

وصف سعيد ثابت وكيل أول نقابة الصحفيين مشروع قانون الإعلام السمعي والبصري والإلكتروني المقدم من وزارة الإعلام بأنه "مشروع قانون الفيد الإعلامي، ومشروع قانون محكمة تفتيش وسائل الإعلام وتجريم تملكها".

وقال "إن الجهة التي التي أعدت المشروع هي جهة خائبة أخفقت أكثر من مرة في مضمار الحفاظ على هامش حرية الصحافة فضلا عن حمايتها أو توسيعها، ولقد سبق أن قدمت أبان عهد الأخ الأستاذ حسين العواضي مشروعا لقانون الصحافة هو أفضل نسبيا من المشروع الحالي ولكنه لم يلب الحد الأدنى من تطلعات الصحفيين في إيجاد بيئة صحفية حرة وآمنة، وقد أسقطه الصحفيون".

وتابع قائلاً: "وفي هذا العهد الذي يشهد مرحلة ارتداد مخيفة في التشريعات واعتماد حملات قمع وقهر ممنهجة في التعاطي مع قضايا الصحافة والصحفيين تأتي الوزارة لتفضح نفسها على رؤوس الأشهاد وتقدم مشروع قانون يسمى في ظاهره قانون للاعلام السمعي والبصري والالكتروني وفي جوهره يسلب ما تبقى من حقوق اكتسبها المواطن اليمني من شرعية دولة الوحدة عام 1990 ويحشد

التتمة في الصفحة 4

هروب 9 سجناء أفارقة من مركزي تعز

■ هلال الجمرة

تمكن نحو 9 سجناء من اللاجئين الأفارقة من الفرار من السجن المركزي في تعز في الثالثة بعد منتصف ليل الجمعة الماضية، وتنبهت حراسة السجن لـ11 آخرين خلال تسلقهم السور الخارجي للسجن.

وبحسب مصادر خاصة لـ«النداء» فإن اللاجئين قلعوا أحد شبابيك المدرسة التابعة لإصلاحية السجن. وخرجوا من خلال النافذة إلى الحوش الخلفي للسجن، وقطعوا مساحة نحو 150مترا من شبّاك المدرسة المجاورة لقسم المتهمين أ، للوصول إلى السور.

وأفادت المصادر بأن أفراد الحراسة لم يتنبهوا لفرار السجناء، إلا من خلال

التتمة في الصفحة 4

لجنة برلمانية غير معلنة ستحسم نتيجة المعركة

في حين يترقب الجميع ما ستسفر عنه المعركة الجارية في البرلمان وعلى منابر المساجد ووسائل الإعلام حول قضية زواج الصغيرات، يبدو أن نتيجة هذه المعركة معلقة على سلسلة من اللقاءات الودية التي تجريها منذ نصف شهر لجنة برلمانية غير معلنة. ليس أمام المناصرين لقانون تحديد سن الزواج أن يفرطوا في التفاؤل. قد يحصلون على القانون، ولكن دون اية فاعلية.

في 23 مارس المنصرم، تفتقت قريحة رئيس مجلس النواب العميد يحيى الراعي عن تشكيل لجنة برلمانية للتوسط بين تياري مناهضة وتأييد قانون تحديد سن الزواج اللجنة، التي تشكلت من رئيس لجنة المستقلين الشيخ علي عبدربه القاضي والنائب الناصري عبدالله المقطري بعد لقاء الراعي بممثلات عن منظمات المجتمع المدني، كلفت بإقناع التيار المناهض لقانون تحديد سن الزواج بسحب طلبه اعادة المداولة في المادة (15) من قانون الإحوال الشخصية التي تحدد سن الزواج بـ«17عاماً» وكان البرلمان أقرها مطلع العام الماضي.

لم تلتق اللجنة بالنواب المراد اقناعهم في اجتماع خاص بل تقوم بالتشاور معهم ومناقشة الأمور في لقاءات ودية في اطار مساع للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف بما لا يتجاوز الجانب الشرعي، بحسب عضو اللجنة عبدالله المقطري. وقد قامت بالتقاء بالنائبين الاصلاحيين محمد الحزمي وعارف الصبري وغيرهم من اعضاء التيار المناهض لتحديد سن الزواج واستمعت إلى آرائهم وأدلتهم ومطالبهم. كما التقت بالنائب الاصلاحي شوقي القاضي وآخرين من اعضاء التيار المؤيد للقانون.

وبحسب المقطري فقد ركز الفريق الأول في تناوله للقضية في الجانب الشرعي، في حين ركز الفريق الثاني في تناوله للقضية من الجانب العلمي والصحي والاجتماعي وقدم أدلة شرعية ودراسات علمية وطبية وفحوص واستدل بحالات ومعاناة اجتماعية بسبب الزواج المبكر. وفيما اعتبر جميع هذه الأبعاد هامة وينبغي أن تراعى، أكد أن اللجنة لا تستطيع أن تتجاوز أياً من هذه الابعاد.

قد يكون ابرز الصعوبات التي تواجهها اللجنة هو التوفيق بين رأيي الفريقين. لكن هدف اللجنة يتمحور حول هذه الصعوبة بالذات. يقول المقطري: تسعى اللجنة إلى أن تخرج بحل مقنع للجميع بحيث تراعى فيه كافة الأبعاد وتهدف إلى تقريب وجهات النظر بما لا يتعدى الجانب الشرعي.

الطرف الرئيسي الذي تستهدف اللجنة اقناعه هو التيار المناهض للقانون. وبحسب المقطري فقد خرجت اللجنة بإقناع هذا التيار بتنازله عن طلبه اعادة المداولة في المادة (15) على أن يوافق البرلمان على 12 شرطاً وضعها هذا التيار على البرلمان.

أحد هذه الشروط أن يتم عرض الفتاة قبل 17 عاماً أمام القاضي ليحدد ما اذا كانت جاهزة للزواج أم لا. لم تعلم «النداء» بتفاصيل الشروط الـ«11» المتبقية ولكنها علمت بأنها تتعلق بتخفيف العقوبة التي تضمنها القانون المقدم من الحكومة.

لم يظهر رئيس مجلس النواب يحيى الراعي أي موانع للشروط التي طرحتها الجماعة المناهضة لتحديد الزواج اذا قبلت فقط بتحديد سن الزواج بـ«17 عاماً». وطبقاً للمقطري، فقد ابدى الراعي تفهمه لشروطهم وأشار الى أنه بإمكان المجلس «تقبل شروط النواب الرافضين لتحديد سن الزواج بإضافة أو تعديل فقرات، بما فيها تخفيف العقوبة المطروحة في القانون».

تواجه اللجنة تعقيدات عدة لاسيما بعد أن خرجت القضية من قاعة المجلس وتحولت إلى قضية سياسية وفقاً للمقطري.

وكما تبدو لقاءات اللجنة والشروط المطروحة من قبل التيار المناهض لتحديد سن الزواج غامضة، فقد جمدت اللجنة تحركاتها حالياً بعد أن فشلت في التوفيق بين رأيي التيارين اللذين تمسكا بمواقفهما وشروطهما، طبقاً للمقطري.

لكنها تنوي معاودة مهامها في الأيام القادمة. فإلى أي مدى قد تطول هذه المعركة وإلى أين ستصل؟ يرى عبدالله المقطري أن المادة لن تنزل للقاعة للتصويت عليها إلا بعد «أن تتوصل اللجنة إلى اتفاق الطرفين». وشكك بأن تنتهي المعركة بحسم خارج هذا الاتفاق من قبيل اصدار تعميم على نواب المؤتمر، كما كانت معلومات غير مؤكدة تم تداولها السبت.

غير أن الاتفاق الذي يتحدث عنه المقطري يبدو متعذراً في ضوء تصلب الطرف المناهض للقانون. في الثانية عشرة من ظهيرة السبت الماضي، بينما كان الحزمي يعبر ساحة البرلمان باتجاه البوابة مغادرا، توقف لدقائق للإجابة على سؤال وجهته له «النداء» بخصوص لجنة الوساطة وحول ما إذا قررت كتلة المؤتمر دعم التيار المؤيد لقانون تحديد السن. قال الحزمي: «مافيش لجنة.. ولن يستطيع المجلس إقرار المادة».

• القاضي

• المقطري

• الوجيه

• الحزمي

• المسوري

• شوقي

اهتمامات مناهضي قانون تحديد سن الزواج مقابل اهتمامات المؤيدين

■ هلال الجمرة

يقف هزاع المسوري وعارف الصبري ومحمد الحزمي على رأس مجموعة من نواب البرلمان الرافضين لمشروع قانون مقدم للبرلمان يحدد سن الزواج بـ17 سنة. في المقابل، يقف صخر الوجيه، وشوقي القاضي، وعبدالرزاق الهجري، وعبدالعزيز جباري على رأس المجموعة المؤيدة للقانون. لكن مشروع القانون ليس وحده ما يجعل المجموعتين على طرفي نقيض. فإلى جانب ذلك، هناك هوّة كبيرة بينهما في التعاطي مع قضايا الفساد وقضايا أخرى ماسة تهم البلد تُطرح أمام البرلمان.

لنلق نظرة على تفاعل وأنشطة النواب تجاه جُملة قضايا طرحت أمام البرلمان خلال الفترة الماضية. جدول الأعمال للدورتين السابقة والحالية يتيح لنا التعرف على أبرز القضايا التي طرحت: قضايا أمنية، فساد، التعليم، حقوق وحريات، سيادة البلد، انتهاكات خارج القانون، تنموية، اجتماعية، بيئة، انهيار صرف العملة، اقتصادية، والسلطة المحلية.

ما الذي يهم هزاع المسوري من بين هذه القضايا؟

لا شيء.

يقتصر حضور هزّاع المسوري، وزميله عارف الصبري، إلى المجلس للتوقيع على حافضة الدوام، والجلوس في نهاية القاعة يمين المنصة، وتصفح صحيفة "السياسية"، علاوة على تبادل الحديث الجانبي، حتى وقت أذان الظهر، فينسحبان رفقة عبدالله العديني، غير مكترثين لصفقات الفساد أو التقارير الرقابية التي تناقش أمامهم.

ويحضر صوت هؤلاء، فقط، عند الحديث عن الفساد الأخلاقي. مثلاً، في 12 يوليو 2009، تصدّرت أسماؤهم قائمة البرلمانيين الموقعين على طلب قدموه إلى رئيس مجلس النواب لاستدعاء الحكومة وتخصيص جلسة الثلاثاء، 14 يوليو، جلسة مغلقة لمناقشة "الفساد الأخلاقي الذي عمّ بلاؤه وطغت نجاسته في بلاد الإيمان والحكمة". في حين، تقدّم عبدالرزاق الهجري، في منتصف فبراير الماضي، بطلب لاستدعاء هيئة مكافحة الفساد لمعرفة ما أنجزته خلال عامين من إنشائها. وفي 20 فبراير الماضي، طالب صخر الوجيه وعيدروس النقيب وعبدالرزاق الهجري ونبيل باشا رئاسة المجلس بطلب الحكومة لمناقشة الأوضاع الأمنية في محافظة لحج وحقائق الضربة الجوية التي استهدفت منطقة المعجلة بمحافظة أبين.

ومن جدول أعمال الدورتين السابقة والحالية، يتضح الخمول واللامبالاة لدى المسوري والصبري إزاء ما يجري في البلد، مقابل التنبه والشعور لدى الوجيه والهجري والنقيب ومحمد صالح قباطي. تضمن جدول الأعمال سؤالاً لصخر عن قضايا فساد كامنة تبدو في القرار الجمهوري بإنشاء المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار (شبام القابضة)، وما الغرض من إنشائها والمجالات التي ستعمل فيها؟ وما المشاريع التي شرعت في تنفيذها؟ وكيف سيتم مراقبة المؤسسة في أسهمها عند الدخول في شراكة مع القطاع الخاص؟ في المقابل، تضمن الجدول 6 أسئلة للحزمي أبرزها يستفسر فيه رئيس الوزراء عن الإجراءات التي تم اتخاذها لمكافحة الفساد الأخلاقي. هل يمكن أن نساوي السؤالين، بما يمثلانه من أهمية لدى المواطن.

ووجّه صخر الوجيه، الذي يقف على رأس التيار المؤيد لتحديد سن الزواج، سؤالاً لوزير الاتصالات حول العقد بين شركة تيليمن وشريك أمريكي، والصفقة التي حكمت فيها محكمة فلوريدا الأمريكية بتغريم شركة أمريكية مليون دولار، بسبب تسليمها رشاوى لمسؤولين يمنيين، وعن آلية إرساء العقد، ومن المسؤولون اليمنيون، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمحاسبة هؤلاء. وتقدّم عيدروس النقيب، رئيس كتلة الحزب الاشتراكي، بسؤالين يتعلقان بالاعتقالات التعسفية وغير القانونية، والإجراءات التي اتخذتها قوات الأمن ضد صحيفة الأيام واقتحام الصحيفة، وعن المبرر القانوني لمنع صدور صحيفة الأيام وصحيفتي النداء والوطني، وعن تعذيب المعتقلين السياسيين في الأمن السياسي.

يبدو هزاع المسوري غير مكترث لا هو ولا زميله الصبري لما يجري من اختلالات أمنية، وقضايا فساد. على عكس النائب محمد صالح علي قباطي، الذي يبدي اهتماماً بالغاً، في نقاشه داخل المجلس ولدى تقديمه أسئلة رقابية، بحقوق الإنسان، والحق بالنضال السلمي، والخشية من تداعيات الأوضاع الأمنية في المحافظات الجنوبية، وقمع المواطنين العزل بالسلاح، وقتل وجرح وإخفاء قسري واعتقال عدد منهم، وعلى رأسهم أساتذة في الجامعة.

ويتميز الحزمي على زميليه بتفاعله في قضايا رقابية أخرى برغم شعوره القلق بالتآمر على الإسلام ووسواس اتفاقية السيداو. وتقدم خلال الفترة الماضية بأسئلة حول الغش في مواصفات المازوت الذي يزود به مصنع أسمنت البرح، وخلط المتعهد للمازوت بمادة الديزل ما يؤثر على مكائن المصنع، وقدم سؤالاً إلى وزير الصحة، مكوّناً من عدة فقرات، عن الفساد المالي في المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة، ومخالفته لقانون المناقصات والمزايدات، والتوزيع المزاجي للميزانية، وعدم التقيد باللوائح والقرارات والقوانين المالية، إضافة إلى الفساد في الشؤون الفنية مثل صرف محاليل منتهية الصلاحية أو على وشك الانتهاء، وتوقف بنك الدم بعدن بسبب عدم وجود المحاليل الطبية.

ففي حين قدّم النائب عبدالباري دغيش، وهو ضمن مجموعة النواب المطالبين بتحديد سن الزواج، وعضو لجنة الصحة في مجلس النواب، أسئلة عن ضخ البنك المركزي لكميات كبيرة من النقود المخزنة، وطباعة فئات جديدة من العملة اليمنية، وما هي الآثار المترتبة على حياة الناس ووقع الحركة الاقتصادية اليمنية في ظل تراجع احتياطي اليمن من النقد الأجنبي وتراجع الصادرات، وسؤالاً حول إستراتيجية اليمن في ما يتعلق بمشكلة النزوح المستمر للاجئين الأفارقة إلى اليمن، تساءل النائب الإصلاحي مفضل إسماعيل الأبارة، أحد النواب المؤيدين لتحديد سن الزواج، حول الإجراءات التي اتخذتها وزارة الزراعة لمواجهة وباء انتشار الدودة الحلزونية في المناطق الشرقية، وفي مديرية المزهر بمحافظة ريمة.

وفي الفساد المالي تقدم الحزمي بسؤال لوزير الإدارة المحلية بشأن المستند القانوني لبيع مبنى الإدارة العامة للواجبات الحكومية بأكثر من 232 مليون ريال، من قبل المجلس المحلي بأمانة العاصمة.

ولا يجوز معادلة سؤال الحزمي عن تقليص حصص القرآن الكريم واستبدال ما تبقى بحصص التربية الفنية في المدارس، بآخر للنائب المؤتمري سالم حيدرة بشأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في توصيات المجلس الأعلى لتخطيط التعليم وتقويم الإدارة المدرسية التي تقوم بصرف واستلام مستحقات المنقطعين، مع تحديد عدد المنقطعين وإجمالي مستحقاتهم التي استلمتها الإدارات المدرسية، وأسباب عدم دفع طبيعة العمل المعتمدة للمعلمين.

وتختلف أهمية وضرورة تقديم الأسئلة، فهناك أسئلة قدمها الحزمي، نال بها إعجاب القاعة وتركيزهم، كالسؤال الذي قدمه في الفترة البرلمانية السابقة لوزير النفط، وكشف فيه عن وجود خلل كبير وفساد مخيف، وضع خلاله الوزير في موقف محرج، إذ عقّب على رد الوزير السطحي بمعلومات وبيانات أكثر تفصيلاً. وأخرى، لا يرضي بها إلا ذاته، كسؤاله حول مكافحة الفساد الأخلاقي.. وأخرى عديدة.

حملة استباقية لحشد مؤيدين

ويحضر إلى جانب هؤلاء ثمة متعاطفون يؤيدونهم، مثل النواب: عبدالله العديني، صادق البعداني، فيصل الحبيشي، علي العنسي –وهذا يتعاطف فقط لكونهم شيوخ دين بنظره، وقد كشف عن ذلك حين رفض وزير العدل الحضور إلى لجنة تقنين أحكام الشريعة، وهو ما اعتبره إهانة بحق المشائخ وتجريحاً– صالح السنباني، علي الورافي، أحمد يحيى الحاج، عباس النهاري، ومحمد الحاج الصالحي. هؤلاء يحضرون في التوقيعات وخلال التصويت، وإذا لزم الأمر، فيتحدث منهم عبدالله العديني وعلي العنسي وصادق البعداني وصالح السنباني.

وفي 20 مارس المنصرم، دخل الحزمي بحزمة الفتاوى وأشرطة خطابات التي تحرم تحديد سن الزواج"، وبدأ بتوزيعها على الحاضرين وحيدا، بينما انحصرت مساعدة مؤيديه النائبين هزاع المسوري وعارف الصبري، على التوجيه بالنواب المستهدفين. ولأسباب غير واضحة تعمّد الحزمي إعطاء بعض النواب فتاوى فقط، فيما زاد آخرين بأشرطة خطابات لهم تحرم تحديد الزواج.

مثلاً منح الشيخ ياسر العواضي نسخة من بيان العلماء أو فتواهم بعدم الزواج مع شريط خطابي، فيما اكتفوا بمنح عبدالعزيز جباري ونبيل باشا وآخرين كثر نسخاً من البيان فقط.

وفي اليوم التالي، أتى زميله عارف الصبري حاملاً عدداً من الكتب بعنوان الزواج المبكر، تتضمن أحاديث وأدلة تحرم تحديد الزواج المبكر، وقام بتوزيعها على النواب، ويكتب عليها إهداءات، ويحثهم على الاستفادة منها، وجلسوا 10 دقائق قبل افتتاح الجلسة يقنعون جباري بالتصويت لصالحهم. فيما قام الحزمي بمساعدته أيضاً.

هذا بعد أن طلب عدد من النواب إعادة المداولة فيها قبل عام ونيف، بتوقيعات جمعها الحزمي، وكانت الحكومة قد ارتضت حلاً وسطاً بشأنها، وهو أن تحدد السن بـ17 عاماً بدلاً عن 18 عاماً كما قدمت في مشروعها.

وفي 27 مارس، طالب النائب صخر الوجيه بإنزال تقرير لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية، التي طلبت إعادة المداولة، تم في 27 فبراير الماضي، إعطاؤها مهلة لمدة أسبوع لكي تنجز التقرير، وطلبت من وزير العدل الحضور إلى اجتماع اللجنة لمناقشة المادة، وطرح عدد من الاستفسارات عليه. لكنه رفض وقال إنه لا يملك أي جديد لكي يرد عليهم، وإن الوزارة قد أجابت على كل استفسارات اللجنة في وقت سابق، وليس لديه ما يضيفه.

واستغرب الوجيه تأخر اللجنة في إنزال التقرير، وقال إن "الموضوع لا يحتاج إلى مفتين، وإنه يتعلق بمشاكل صحية ودراسات علمية تؤكد وجود مخاطر على الطفلة في حال الزواج المبكر". وشدّد على أن المجلس "ليس مكاناً للإفتاء، لكنه مكان للتشريع، ومن يريد أن يفتي فليخرج خارج القاعة". وزاد موضحاً: "نحن هنا لنشرع للناس. ولو كانت الأمور يراد لها أن تنتظر للفتوى لما لزم عليهم أن يضعوها أمام المجلس لإنزالها كقانون".

وبحسب أحد النواب فقد اشتاط عبدالله العديني غضباً، وقال لصخر: "أنت علماني تتبع اليهود وتؤمن باتفاقية السيداو".

استخدام سياسي متصاعد لزواج الصغيرات

● الهجري

● البركاني

● النقيب

عادت قضية الزواج بالصغيرات إلى الواجهة مجدداً بعد مروز أكثر من عام على تصويت البرلمان على مشروع تعديل في قانون الاحوال الشخصية يحدد سن الزواج بـ17 عاماً ويعاقب مخالفه بالسجن ستة أشهر وغرامة مالية. القانون الذي أقره البرلمان مطلع العام الماضي، ولم يدخل حيز التنفيذ بعد طلب عدد من النواب المتشددين الرافضين له اعادة المداولة بشأنه، أصبح محل استخدام سياسي متصاعد. يقول رئيس كتلة الاشتراكي د. عيدروس النقيب: «كان المجلس قد حسم هذه القضية. ونرى الآن أنه يجري توظيفها سياسياً لتصوير المعارضة على أنها هي من يعرقل مسار القوانين مستغلين بعض الاعضاء».

الحزب الحاكم، الذي يبدي تلكؤاً واضحاً في اخراج القانون إلى حيز التطبيق، يتهم بالموازاة حزب الاصلاح بالوقوف حجر عثرة امام القانون. لكن هناك ما يضع هذا الاتهام في محل شك كبير.

فالنائب الاصلاحي نجيب غانم، رئيس لجنة الصحة بالبرلمان، أبلغ المجلس أكثر من مرة بمخاطر الزواج المبكر على صحة الصغيرات مستنداً على الابحاث علمية. وكان قد أصدر دراسات حول هذه المسألة وقام بتزويد البرلمان بأكثر من دراسة في هذا الشأن.

كما أن عبدالرزاق الهجري، الذي يقود الكتلة الاصلاحية في غياب رئيسها عبدالرحمن بافضل ونائبها زيد الشامي، يعد من اكثر المتحمسين لمشروع قانون تحديد سن الزواج. فيما يتصدى شوقي القاضي لأي اعتراضات أو آراء مضادة للقانون، وقد أصدر الأخير كتيباً حول الجوانب الشرعية التي تثبت عدم مخالفة تحديد سن الزواج للشريعة داحضاً بالأدلة ما يستند عليه الفريق الرافض لتحديد السن.

لا يبدو الاصلاح حجر عثرة امام اقرار القانون، بل الاستخدام السياسي له من قبل المؤتمر. في منتصف فبراير الماضي، هاجم رئيس كتلة المؤتمر في البرلمان الشيخ سلطان البركاني اعضاء كتلة الاصلاح قائلاً انه اذا أرادت كتلة الإصلاح الا تحدد سن الزواج فيمكنها أن تضع لها قانوناً خاصاً بحزبها. تابع: «نحن هنا نشرع للشعب، ولا نشرع لكتلة معينة».

رد أعضاء كتلة الاصلاح بالبدء والاستمرار في الضرب بأيديهم على الطاولات محتجين على ما اعتبروه توظيفاً سياسياً من رئيس كتلة المؤتمر ضدهم. تولى عبدالرزاق الهجري الرد قائلاً: «بلاش توظيف سياسي هذه آراء شخصية ولا تعبر عن رأي كتلة الاصلاح».

كان الهجري يشير إلى النواب الإصلاحيين المتشددين الذين يرفضون تحديد سن الزواج. الهجري هو المتحدث الرسمي باسم الكتلة وموقفه مضاد تماماً لموقف الاصلاحيين المناهضين لتحديد سن الزواج، كما سبقت الاشارة. فضلاً عن ذلك، ففريق مناهضة تحديد سن الزواج لا يتألف من الاصلاحيين فقط بل من المؤتمريين أيضاً.

تمثل لجنة تقنين احكام الشريعة الاسلامية. نواة الرفض الرئيسية والصلبة لقانون تحديد سن الزواج. وهي تتألف من 7 أعضاء، 4 منهم ينتمون إلى كتلة المؤتمر التي يرأسها الشيخ البركاني، كما أن رئيس هذه اللجنة مؤتمري.

ولا يقتصر التوجه المؤتمري المناهض لتحديد سن الزواج على اعضاء الحزب الحاكم في لجنة تقنين احكام الشريعة. ففي قوام الفريق المناهض لهذا القانون خارج اللجنة، يشكل المؤتمريون اغلبية ايضاً. وفي كافة الأحوال، فإن الحزب الحاكم يتمتع بالاغلبية الكاسحة التي تمكنه -اذا أراد- من اقرار القانون دون الإلتفات إلى أحد. وهذا ما يجعل من اتهامات المؤتمر للإصلاح بالوقوف حجر عثرة أمام القانون ترتد على نفسه.

أَكْلُ البيض

■ نبيل سبيع

● عارف الصبري

لدى عارف الصبري، عضو لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية في البرلمان، طريقته في الجدل والبرهنة على ما ينافح من أجله. في سياق معركته التي يخوضها منذ عدة أسابيع إلى جانب زمرة من زملائه المتطرفين داخل البرلمان وعلى منابر المساجد والصحف ضد قانون يحرم زواج الصغيرات، أصدر مؤخراً كتاباً تضمن جملة من الآيات القرآنية والأحاديثة النبوية مدعومة بما يراه دلائل منطقية قاطعة على جواز الزواج بالصغيرات. أحد أبرز أدلته المنطقية هذه يقول: «قد يجوز للولي أن يمنع شخصاً أو أشخاصاً من أكل البيض مثلاً اذا كان يسبب لهم تحسساً أو يضرهم، ولكن ليس له أن يمنع جميع الناس من ذلك بحجة أن هناك من يتضرر».

في المستقبل، ربما بعد عقدين أو أكثر، حين ستأتي حفيدة الصبري وتحاول القاء نظرة على القضايا التي كان جدها يتصدى لها في مثل هذه اللحظة العصيبة من تاريخ اليمن، ستجد أنه كان منكباً على أمر واحد: تحليل زواج الصغيرات. سيكون في متناول يدها كتاب بعنوان «الزواج المبكر بين حراسة الاسلام وتآمر الاتفاقيات الدولية» أصدره جدها مؤخراً في خضم الجدل الواسع الذي يشهده البرلمان والساحة الحقوقية في صنعاء منذ نحو شهرين. ويأتي هذا الكتاب كإضافة إلى جملة من الكتابات المنشورة باسمه في الصحف والمواقع الالكترونية منذ برزت القضية إلى الواجهة مع طرح مشروع تعديل القانون على البرلمان مطلع العام الماضي. حينها، هاجم الصبري المشروع تحت قبة البرلمان والمساجد ومن خلال عدد من المواضيع الصحفية. أحد هذه المواضيع نشرته صحيفة «الناس»، وقد قال فيه: «قد تجوز للولي أن يمنع شخصاً أو أشخاصاً من أكل الموز مثلاً اذا كان يسبب لهم تحسساً وضرراً، ولكن ليس له أن يمنع جميع الناس من أكل الموز بحجة أن هناك من يتضرر».

منذ المحاججة بـ«أكل الموز»، امضى الصبري أكثر من عام صامتاً فيما مرت من تحت عينه المئات من صفقات الفساد والتشريعات القمعية وسياسات الإفقار الشامل والقتل دون أن يسمع له صوت داخل البرلمان أو خارجه. لقد آثر النائب الاصلاحي الشاب الانكباب على ما ينفع الناس ويحرس الاسلام، وها قد وضع بين أيدينا حصيلة عام من الانهماك في التفكير والتمحيص وامعان النظر: التشريع لـ«أكل البيض».

البَيْض الذي لا يتحسس الصبري من أكله ولا يلحق به الضرر جراء ذلك غير محدد بسن معينة. يمكن أن يكون عمر البيضة 15 عاماً أو 12 أو تسعة أعوام أو حتى عامين، في كافة الأحوال، تظل قابلة للأكل. والدليل على ذلك من وجهة نظر الصبري ومن على شاكلته من رجال الدين والنواب المتحالفين مع الفساد وسياسات نهب المال العام واشعال الحروب موجود كما يزعمون في القرآن الكريم. «واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن»، هذه هي الآية الرابعة من سورة الطلاق. و يضع الصبري خطاً تحت «واللائي لم يحضن» باعتبارها دليلاً قاطعاً على جواز الزواج بالصغيرات. وهذا يعني -وفقاً لهذه القراءة- أن الزواج بطفلة عمرها عامان مشروع طالما أن ابنة العامين لا تحيض.

ليس الصبري وحده من يستخدم هذه الآية كسند لرفضه لقانون تحديد سن الزواج. في بيان موقع باسم العشرات من علماء اليمن ضمنهم الصبري نفسه، وردت الآية نفسها، ثم حددت «واللائي لم يحضن» بخط أحمر وبنط عريض، وكتب أمامها: «أي الصغيرات». والبيان، الصادر في بوستر (A3) بتاريخ الأول من ربيع الآخر 1431، قال إن مقررات مؤتمر بكين «بيجين» عام 1995 ووثيقة الطفل الصادرة عام من الامم المتحدة عام 2002 تدعوان «إلى الحرية الجنسية للصغار (الزنا والشذوذ الجنسي)». لا يمت هذا الكلام للصدق بصلة، وبوسع أي كان التأكد من ذلك من خلال الاطلاع على مقررات مؤتمر «بيجين» ووثيقة الطفل المتاحة للجميع على شبكة الانترنت.

مجافاة الصدق التي تضمنها بيان علماء اليمن ليست مستغربة ولا أقصى ما يتوصل اليه رجل دين في هذا البلد. صاحب التوقيع رقم (3) في البيان، الشيخ عبدالمجيد بن عزيز الزنداني، الكذب الذي تضمنه بيان علماء اليمن ليس مستغرباً وليس اقصى ما يتوصل اليه رجل دين في اليمن. صاحب التوقيع رقم (3) في البيان، الشيخ عبدالمجيد بن عزيز الزنداني، تجاوز كل الحدود في مقابلة بثتها قناة السعيدة الشهر الماضي عقب صدور بيان علماء اليمن. فقد قال إنه في مدارس البلدان الغربية التي تنادي بتحديد سن الزواج، حين يصل الأطفال إلى سن السادسة والسابعة والتاسعة، يتعرى الطلاب ومعلميهم، فيأتي الطالب ليمارس الجنس مع الطالبة والمعلم ليمارس الجنس مع المعلمة. هذا الكلام مسيء لا أساس له من الصحة ولا يمكنه أن يكون وليد مخيلة سوية على الاطلاق.

الصبري، الذي هو أحد تلامذة الشيخ الزنداني، هو مثال مكثف على غياب هذه السوية. بتشبيهاته المهنية واللاأخلاقية للصغيرات بـ«الموز» تارة وبـ«البيض» تارة أخرى، لا يظهر الشيخ الناشيء أي احترام لملايين الفتيات اليمنيات والصغيرات والمجتمع برمته. انه يستخدم لغة منحرفة ومنحلة لو سمعت في مجتمع غربي لزج بصاحبها في السجن.

إن المجتمعات المنحطة فقط هي التي تسمح لشخص يشبه الفتيات الصغيرات بـ«الموز» و«البيض» بأن يكون أحد مشرعيها.

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
السياحة رسالة سلام وصداقة بين الشعوب
www.yementourism.com

مصرع عسكري في ظروف غامضة في شبوة

■ "النداء" - خاص:

لقي العسكري محمد ثابت حسن من أبناء ردفان -محافظة لحج، برتبة مساعد أول في اللواء 21 ميكا بمحافظة شبوة، مصرعه عند الساعة السادسة والنصف من صباح الأربعاء الماضي، في ظروف غامضة.

وكشفت مصادر محلية أن القتيل كان يستقل سيارة "بوزة" لنقل المياه لزملائه المرابطين في النقاط العسكرية على الخط العام نصاب -عتق، وعند انتهائه من مهمته وعودته باتجاه موقع اللواء في العاصمة عتق، لقي مصرعه بعدد من الأعيرة النارية التي سكنت منطقة الصدر من جسده. وأصيب في الحادث زميلة محمود ناجي صالح، من أبناء محافظة إب، بإصابة طفيفة في يده اليسرى، وتم إسعافه على أثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج، وقد غادره إلى اللواء.

إلى ذلك، ما تزال جثة العسكري القتيل في ثلاجة مستشفى عتق العام، حيث رفض ذووه استلامها قبل أن يكشف عن مصير الجناة، في حين باشرت جهات التحقيق عملها في محاولة منها لكشف تداعيات وملابسات الحادث.

من جانب آخر، يواصل أقرباء وزملاء العسكري القتيل من مختلف المحافظات، الاعتصام أمام مستشفى عتق العام، مطالبين بالكشف عن مصير الجناة، برغم ما يتعرضون له من مضايقات شديدة من قبل قائد اللواء العميد محمد الجماعي، الذي أصدر أوامره بعدم مغادرة العسكر للواء حتى لا يتمكنوا من مواصلة الاعتصام.

منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة: مساعدتنا لليمن لا تزال متوافقةً مع الوضع الحالي للبلد

عقد أمس الأول السبت اجتماع مشترك ضم الحكومة اليمنية وفريق الأمم المتحدة القطري لمناقشة النتائج التي توصلت إليها "المراجعة النصفية لإطار عمل المساعدات التنموية للأمم المتحدة (2007 – 2011)".

وقالت براتيبا مهتا، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة: "تعتبر المراجعة النصفية فرصةً كي نقيّم معاً مساهمة الأمم المتحدة لليمن، ونتأكد أن أولويات "إطار المساعدات التنموية للأمم المتحدة" لا تزال متوافقةً مع الوضع الحالي للبلد". مؤكدة أن "منظومة الأمم المتحدة ستواصل العمل مع جميع الشركاء لمساعدة البلد كي يحقق الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال الحد من الفقر وسوء التغذية والأمراض وجميع أشكال عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي وتأثير التغير المناخي، إضافةً إلى الاستجابة لاحتياجات إنقاذ الحياة الفورية للسكان المتضررين من مختلف الأزمات".

وفي حين تدعم منظومة الأمم المتحدة الحاجات الإنسانية والتنموية في اليمن، تركّز المراجعة النصفية على مساهمة منظومة الأمم المتحدة تجاه المخرجات التنموية، بهدف المساعدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خلال سنوات العمل الثلاث الأولى (2007 – 2009) من سنوات "إطار المساعدات التنموية للأمم المتحدة" (UNDAF) الخمس.

وكانت منظومة الأمم المتحدة التزمت بمبلغ 274 مليون دولار لدعم العملية التنموية في اليمن، خلال السنوات الثلاث الماضية، وفقاً لتقرير المراجعة نصف السنوي. وخلال تلك الفترة، خصصت منظومة الأمم المتحدة ما مجموعه 189 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 69% من التزامها للسنوات الخمس، وتمكنت من أن تنفق بنجاح مبلغ 151 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 79.6% من الموارد المخصصة. علاوةً على ذلك، خصصت الأمم المتحدة وصرفت نحو 65 مليون دولار أمريكي، للتجاوب مع الاحتياجات الإنسانية للاجئين، والمشردين داخلياً، وغيرهم من المدنيين المتضررين من الحرب، أو من الفيضانات، أو من أسعار الغذاء العالية.

يشار إلى أن منظومة الأمم المتحدة العاملة في اليمن وضعت "إطار المساعدات التنموية للأمم المتحدة (2007 – 2011)"، بالتنسيق مع الحكومة اليمنية والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف ومنظمات المجتمع المدني (CSOs).

ويهدف الـUNDAF إلى تقديم استجابة مشتركة ومتحدة من قبل منظومة الأمم المتحدةً إلى الأولويات الوطنية، ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من المعاهدات الدولية، باستخدام منهجيّة قائمة على حقوق الإنسان، وتركز على 4 مخارج رئيسية هي: الحكم الديمقراطي، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، السكان والخدمات الاجتماعية الأساسية، والنمو الاقتصادي لصالح الفقراء والذي يخلق فرص عمل للسكان الفقراء.

رأس الاجتماع المشترك كلٌ من معالي عبدالكريم إسماعيل الأرحبي، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التخطيط والتعاون الدولي، والسيدة براتيبا مهتا، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، في حضور ممثلين عن البرلمان والحكومة وجميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في اليمن.

مشروع...

الوزير العزم على توجيه ضربته الاستباقية ضد كل الأعداء المحتملين، بادئا بالأحزاب السياسية المعارضة، التي يقرَّر في مذكرته الإيضاحية وكذلك في المادة 30 من الفصل الخامس (شروط واجراءات الترخيص) عدم أحقيتها في الحصول على تراخيص.

الوزير هنا عصري جداً فهو يهتدى ببعض الدول الغربية أو العربية التي تحظر على الأحزاب تملك وسائل إعلام لأن احترام حق الجمهور في الحصول على المعلومات يصير مهدداً بوجود وسائل اعلام مسيطر عليها من أحزاب. معالي الوزير يتجاهل، (متذاكياً) أن الدول الغربية والعربية التي اتخذها مثالاً، تحظر أولاً على الحكومة امتلاك وسائل اعلام باعتبار أن الخطر الحقيقي على الرأي العام المحلي يتمثل في سيطرة الحكومة على تدفق المعلومات.

على الضد من العصر يسير مشروع الوزير، فهو من الفصل الثاني (الاهداف والمبادئ والقواعد العامة) يقوم بعملية قصف شاملة لمبدأ حرية الرأي مستخدماً رئيس الجمهورية كغطاء جوي لقواته الزاحفة في ميادين القتال. ففي المادة الرابعة المخصصة للمبادئ والقواعد العامة يقرر المشروع إلزام المستثمرين والشركات بعدم التأثير سلبا على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والآداب العامة، والامتناع عن كل ما يسيء إلى الذات الآلهية والأديان السماوية والرسل والمذاهب، والامتناع عن كل ما يمس رمز الدولة (أي) رئيس الجمهورية شخصيا.

ثم يختم المادة بالفقرة 14 التي تحظر عدم التورط في إفشاء أسرار الدولة.

قواعد وثكنات ومنصات صواريخ وزارية!

هذه القواعد العامة لا تزيل هواجس أصحاب المشروع، فإذا هم يخصصون فصلاً كاملاً تحت نفس المسمى (قواعد عامة)، وفيه ما يمكن تسميته «حظر من المنبع»، إذ أن المادة الـ9 من المشروع لا تحظر بث أية مصنفات فنية تسيء إلى الدين الاسلامي والأديان السماوية (لماذا لا تحترم الحكومة اليمنية الأديان غير السماوية؟) أو الآداب العامة للمجتمع أو المساس بالوحدة، بل إن المادة تحظر استيراد هذه المصنفات أو انتاجها، ما يفي أن مؤسسات الاعلام المرئي والمسموع ستخضع في نشاطها اليومي لرقابة وزارة الاعلام.

والوزير في مشروعه يعفي الجميع من عناد تأويل نواياه (ونوايا الحكومة) إذ أن المواد 8 و16 و17 تقران لوزيري العدل والاعلام صفقة الضبطية القضائية، وحق ممارسة الرقابة والتفتيش على المنشآة الخاصة والاطلاع على سجلاتها ومستنداتها ونظام العمل فيها.

الفصول السابقة (الأول والثاني والثالث) ليست كفيلة بتبديد هواجس الوزير ومساعديه من الإعلام الخاص (الافتراضي). ولذلك فإن وظيفة الردع والترويع أوكلت للفصل الرابع، وفيه تتحول الوزارة إلى جدار صاروخي، والصحافة إلى ميدان ضرب نار أو في أحسن الأحال ساحة مخترقة من قبل الأجهزة البيروقراطية والأمنية. وفيه تقرر المادة 18 إنشاء لجنة تعمل تحت إشراف الوزير وتكون مسؤولة أمامه (المادة 19) وتختص بوضع الإطار العام للسياسات الاعلامية التي يتعين على المنشأة (الخاصة طبعاً) الالتزام بها تلبية لحاجات المجتمع ومقوماته الأساسية وتختص بالترخيص للأجهزة والتقنيات التي تستخدمها المنشآت الخاصة لأعمال البث، وتختص أيضاً برفع توصيات إلى الوزير بوقف البث الإذاعي أو التلفزيوني أو الكتروني أو التلفزيوني بقرار مسبب في حال مخالفة المنشأة (الخاصة) لأحكام القانون لمدة لاتزيد عن 3 أيام، وتختص أيضاً بمتابعة تنفيذ المنشأة لما تضمنه الترخيص والتأكد من التزامها به واتخاذ الاجراءات المناسبة (الاجراءات المناسبة تعبير يستخدم في الحملات الأمنية والعسكرية) لإلزام المرخص لهم بالتقيد بشروط الترخيص ومراعاة السياسة العامة.

تدشين المرحلة العلنية لتدخل الأمن القومي

لكن ممن يا ترى تتشكل هذه اللجنة العلوية (!)؟ بحسب المادة 19 فان اللجنة تضم وكيل وزارة الاعلام لشؤون الاعلام السمعي والبصري (قطاع جديد للوزارة)، والمدير العام للمؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون (أي وضع القطاع الخاص تحت رحمة القطاع العام)، وكيل وزارة الاعلام للشؤون الفنية، ووكيل جهاز الأمن القومي (تدشين المرحلة العلنية للقرار الأمني في قمع الصحافة)، ووكلاء وزارات الثقافة والاتصالات والسياحة ومدير المؤسسة العامة للاتصالات ورئيس الغرفة التجارية والصناعية واخيراً 4 أعضاء من الشخصيات الاجتماعية والاعلامية، هؤلاء الـ4 يرشحهم وزير الاعلام، ويصدر قرار بتعيينهم من رئيس مجلس الوزراء وتكون مدة عضويتهم 4 سنوات قابل للتجديد.

الوزير يواصل استعداده للحرب الجديدة التي سيخوضها امتثالاً لبرنامج الرئيس وتوجيهاته، وهو لا يريد ترك أي منفذ للمفاجآت، وعليه فإنه في الفصل الخامس (شروط واجراءات الترخيص) يلزم طالب الترخيص بتحديد نوعية الخدمة الاذاعية أو التلفزيونية أو الإعلامية ومكان البث والمناطق التي يغطيها البث وكيفية البث بالشبكات الأرضية أو الفضائية أو غيرها من أنواع الإرسال والتقنية المستعملة في تقدم تلك الخدمات، والجمهور المستهدف ونوعية البرامج المقرر بثها ومجالاتها وعدد ساعات البث ومواعيد البداية والنهاية واحتمالات تعديلها في المستقبل (لم يشترط المشروع تقديم طالب الترخيص مواعيد نوم وصحو العاملين في المنشآت الخاصة)0

الخطر ما يزال ماثلاً على السلم الاجتماعي والأمن والوحدة الوطنية والآداب العامة ورمز الجمهورية (الرئيس صالح) ، ولذلك فإن المادة التالية مباشرة (المادة 30 من الفصل الخامس) يلزم طالب الترخيص بالتعهد بتنفيذ توجهات اللجنة تلبية لحاجات المجتمع وتنمية الصناعة الوطنية المتعلقة بالانتاج الوطني للإعلام المرئيس والمسموع (هذه المادة تحتاج تفسير من المحكمة العليا).

تمييز لغوي لصالح العربية والانجليزية

لنفترض أن طالب الترخيص التزم بكل الشروط المرنة والتشجيعية، السابقة، فهل يكون في مأمن؟ بالتاكيد لا. فالوزير يقرر عدم جواز أن يقدوم المستثمر (طالب الترخيص) بأية تعديلات على البيانات والخدمات التي اشتمل عليها الترخيص قبل موافقة مجلس الوزراء عليها! واللافت أن الوزير الذي يسحب أو يتوعد بسحب تراخيص الصحف المطبوعة، متكئاً على القضاء المستقل، القضاء الذي عطره الوزير بسيل من رسائل التدخل في أعماله في قضايا أخرى، مثل قضية خلاف شركة يمن سبيس مع وزارته بشأن المساحة الإعلانية،، يتفادى تماماً في المشروع أية إشارة إلى القضاء، بل إن مفردة «القضاء» ذاتها لا تظهر في مواد القانون إلا مرة واحدة وفي سياق حق المتضررين من ما تبثه القنوات الخاصة في اللجوء إلى القضاء، وعليه فإن الوزير يصير الأول والآخر، والمنبع والمصب لأي شأن متصل بالاعلام المرئي والمسموع، ففي الفصل السادس يقرِّر المشروع أن اللغة التي تستخدم في البث للقنوات العامة (ذات البرامج المتنوعة) والخاصة (المتخصصة في برامج معينة كالرياضة أو الأخبار أو الافلام....) تكون اللغة العربية أو الانجليزية، وفي حال أرادت المنشأة البث بلغة ثالثة (أو لهجة) كاللغة المهرية أو السقطرية أو الفرنسية أو الصومالية أو الأثيوبية، بالنظر إلى التلاقح الثقافي والاجتماعي بين اليمن وجيرانها في القرن الافريقي علاوة على مئات الآلاف من اللاجئين الصومال والاثيوبيين في اليمن، فإن على المنشأة أن تحصل على موافقة مسبقة من الوزير.

وفي الفصل السابع (مادة واحدة فقط) تطرأ مجدداً معايير وضوابط فاتت على معدي المشروع في الفصول الـ6 السابقة وفيها يلزم الوزير وسائل الإعلام الخاصة بتقديم خارطة البث وإعادة البث للجنة التي تخضع لإشرافه، وفيها أن يلتزم صاحب الترخيص بأية تعليمات أو قرارات تصدرها اللجنة، وفيها أن يلتزم صاحب الترخيص بعدم بث أي موضوع أو تعليق اقتصادي من شأنه التأثير على سلامة الاقتصاد والنقد الوطني (!) والاستثمار.

وفيها التقيد بالتعليمات التي تضعها اللجنة في حالات الطوارئ والكوارث.

استنزاف ايرادات الشركات الخاصة لصالح القطاع العام

وسائل الإعلام الحكومية (العامة نظريا) التي تسيطر عليها الحكومة ممثلة بالوزير، تكتسب صفة جديدة في الفصل الثامن (الرسوم المالية)، فهي وحدها من يحتكر الوطنية، ولذلك فان رسوم التراخيص أو الخدمات التي يحددها الوزير في المادة 53، وتتراوح بين 10 مليون و30 مليون ريال يمني، تؤول إلى الخزانة العامة مع جواز تخصيص نسبة منها للمشاركة في تنمية وتطوير مرافق الإذاعة والتلفزيون الوطنية، وذلك بالتنسيق بين وزارتي الاعلام والمالية.

وإلى الرسوم التي تتولى اللجنة الخاضعة لإشراف الوزير تحصيلها، تنص المادة 50 على أن تسدد القنوات الخاصة نسبة 10٪ من إيرادات الإعلانات إلى أمانة سر لجنة الوزير خلال الأيام العشر التالية لتاريخ التحصيل!.

يخصص المشروع الفصل التاسع للرقابة على الإعلانات. وفي الفصل العاشر يواصل المشروع خنق نشاط المنشآت الخاصة حيث يقرِّر لموظفي الوزارة ولمهندسيها الحق في الرقابة المباشرة على البث، ومتابعة الأداء الفني والهندسي للمنشآت ودرجة التزامها بالشروط الفنية والهندسية. ويمنح المشروع الوزارة واللجنة الوزارية (الأمنية) الحق في الحصول، فور الطلب، على بيان إيرادات أية منشأة، ويقرِّر للجنة الحق في التأكد مما ورد في البيان بجميع الطرق (إنها الحرب!).

المواقع الاخبارية وخدمات الموبايل

في الفصل الحادي عشر الذي يضم مادة واحدة هي المادة 66 وبواسطتها يتطلع الوزير إلى توجيه ضربة ساحقة للإعلام الالكتروني. تقرر هذه المادة (السامة!) أن «يسري هذا القانون على كافة مواقع الانترنت المقروءة والمسموعة والمرئية».

الوزير كلي القدرة

يقدم المشروع الوزير باعتباره كلي القدرة، وصاحب العصمة، ومهندس الوطن الأعظم. فلا غرابة أن يجمع الوزير في يديه كل السلطات، بما فيها سلطة القضاء. وفي الفصل الـ12 من المشروع (فصل المخالفات والجزاءات)، تقرَّر المادة 67 للوزير سلطة إنزال العقاب بأية شركة (إذاعة أو تلفزيون) تخالف هذا القانون أو القوانين المرعبة (!)، والعقوبة المقررة هي إغلاق القناة لفترة تتراوح بين يوم و30 يوماً.

وفي المواد 68 و69 و70 و71 و72 و73، ترد عقوبات يفترض أن القضاء اليمني هو من يقررها على كل من يخالف القانون وفي المادة 75 ترد للمرة الأولى والأخيرة لفظة «قضاء»، حيث تحيز المادة لكل متضرر من مواد وبرامج القنوات الخاصة اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقه وسمعته.

البوليس الإعلامي ينزع نحو الفاشية

لا جدال أن وزارة الاعلام في السنوات الأخيرة صارت تجسيداً صارخاً للبوليس الاعلامي الذي يتولى مطاردة الصحفيين والمراسلين ورصد أنفاسهم، وتعقب الصحف في دور الطبع أو في الأكشاك والمكتبات. وفي العامين الأخيرين ينزع البوليس الإعلامي اليمني نحو الفاشية وقد تجلى ذلك في جملة من الممارسات والاجراءات التدميرية التي تستهدف الصحافة الأهلية، والمراسلين والفضائيات العربية، وبخاصة قناة الجزيرة، وتشمل هذه الممارسات التحريض العلني على مالكي الصحف ومحرريها (الأيام هي المثال الصارخ لضحايا الفاشية الاعلامية اليمنية)، والتوجيه الشفهي بمنع طبع الصحف، والرقابة المسبقة عليها في المطابع المملوكة للحكومة، وإرهاب دور الطباعة الخاصة، والتلويح بإغلاقها في حال سمح مالكوها بطبع صحيفة مغضوب عليها من الوزير.

قوانين أخرى بعيداً عن شطحات الصحفيين!

وفي الأثناء يتم الإعداد لمشروع قانون صحافة جديد بعيداً عن الصحفيين اليمنيين ونقابة الصحفيين، وتفيد مصادر في مجلس الشورى بأن لجاناً خاصة في المجلس تجتمع في الوقت الراهن بمسؤولية في الوزارة ومؤسسات الإعلام العامة لوضع لمسات نهائية على مشروع قانون صحافة يراد فرضه على الصحفيين، الأمر الذي يتناهض والتزامات الحكومة حيال النقابة ومنظمات المجتمع المدني والدول والمنظمات المانحة.

والثابت أن هذه المشاريع التي تضرب في الصميم مصداقية الرئيس علي عبدالله صالح وحكومة المهندس علي مجور، تفيد بأن هناك في الدائرة الرئاسية الضيقة من يريد أن يبعث إشارة تحدٍ إلى أصدقاء اليمن في لندن والرياض وأبوظبي ونيويورك.

.. وسعيد...

نصوص مواد تجرم التفكير في تملك وسائل الإعلام وتذكرنا بذلك اللئيم الذي ألقى بصديقه في عباب البحر ثم صرخ محذرا إياه أن يبتل بالماء".

ورأى أن هذا المشروع "رجعي ويعبر عن انتكاسة خطيرة في مسار الإعلام، ويشرع للقهر والقمع، ويفرغ محتوى الدعوات الرامية إلى إيجاد إصلاحات تشريعية تعزز من حرية الإعلام، وتوسع فضاءات التعبير، وتجعل من مجرد إنشاء موقع إخباري إلكتروني مسألة دونها خرط القتاد، وتصيِّرها إلى مربع المستحيلات".

وقال إن وزارة الإعلام أثبتت، مجدداً وعبر هذا المشروع، أنها غير جديرة بالمسؤولية في زمن التطورات المتسارعة والكبيرة في حقل الإعلام، وأبت إلا أن تؤكد أنها جهة تحمل عقلية شمولية مسكونة في كهوف العقود الأولى من القرن المنصرم، المرتهنة إلى مخاوف التحريم والتجريم، مؤطرة بمشاعر المتوجس الشاك الهزيل الخائف المرتعد من ثقافة المنافسة وتعدد المنابر الإعلامية الحرة.

وبشأن موقف نقابة الصحفيين من المشروع أكد سعيد ثابت رفض النقابة للمشروع، مشدداً على ضرورة اصطفاف الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الحقوقية والسياسية والناشطة في ميدان حقوق الإنسان لإسقاطه.

هروب...

خلافاتهم على التسابق لمن يفرَّ قبل الآخر. ولحقت الحراسة بالفارين وألقت القبض على 11 منهم بعد أن أطلقت الرصاص الحي عليهم.

ولفتت إلى إصابة أحد السجناء، الذين حاولوا الفرار بكسور في رجليه، بسبب سقوطه من أعلى السور خلال إطلاق النار باتجاههم وأضافت: ويقال انه تم نقل مصابين آخرين إلى مستشفى.

وسبق أن نفذ هؤلاء مظاهرات احتجاجية ساخطة قبل نحو شهر، يحتجون فيها على تغيير مدير السجن يحيى غيلان، فقرر مدير السجن الحالي نقلهم من الحوش الذي يتوسط قسمي المتهمين (أ،ب) إلى المدرسة لتاديبهم. المدرسة تفتقر إلى أبسط الاساسيات اذ لا يوجد فيها دورات مياه.

وهؤلاء هم لاجئون يتم احتجازهم عند وصولهم السواحل اليمنية عن طريق المهربين ويتم إيداعهم السجن المركزي بتعز ويتم حرمانهم من أبسط الحقوق التي ينبغي أن توفرها إدارة السجن التي تستقبلهم.

ومن جانب آخر نفذ عشرات من السجناء اليمنيين في مركزي تعز اعتصاماً مساء أمس الأول الأحد، احتجاجاً على اعتداء أحد الضباط ويدعى أحمد الحليسي، على أحد المتهمين بالقتل ويدعى ميثاق أحمد صالح.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

تراوحت بين 10 سنوات والبراءة

المحكمة الجزائية تدشن العام الجديد بجملة أحكام ضد ناشطي الحراك

■ شفيع العبد

تمضي السلطة نحو إصدار مزيد من الأحكام القضائية على ناشطي الحراك السلمي الجنوبي وقياداته عبر محاكمات ينظر إليها "المعتقلون" الماثلون أمام المحاكم المختلفة بأنها غير عادلة، ولا يعترفون بالأحكام الصادرة بحقهم، ويرفضون استئناف تلك الأحكام التي يعدونها سياسية بحتة، بينما السلطة تعد ذلك نصراً مؤزراً يأتي في إطار حماية الوحدة التي باتت بين ليلة وضحاها "وطنية"!

لم تكن الأحكام بمثابة المفاجأة للشارع الجنوبي فحسب، ولكنها كانت مفاجأة لعشاق النضال السلمي ودعاته، أولئك المتناثرين في السهول والوديان وعلى قمم الجبال وفي أعماق المدن وفي دواخلهم وبين أرجاء مملكتهم غير المعلنة!

لم يكن حالهم ساراً حين وصلت الأخبار/ الأحكام إلى مسامعهم، كونها مؤشراً على سيادة "القبح" على أرجاء ما تبقى من جمال، لكنه بالمقابل صرخة توقظ ضمائر الآلاف من الأحياء في مختلف الأرجاء نحو مزيد من الإصرار على التمسك بالخيار السلمي الذي سينتصر ذات يوم برونه قريباً على قانون القوة وسلطته ونفوذه الذي بات لا يطاااق!

نصراً سيأتي مع صيحات الديكة، وزقزقة العصافير، ليعلو في السماء ويمحو من الآذان والذاكرة الجمعية أناشيد مزعجة ظلت تملأ الآفاق، وتزعج الأسماع من عينة "الوحدة أو الموت، النصر العظيم، الطراطير، تف عليك، أخس عليك"، لتعود أسراب الحمام البيضاء للتحليق في الفضاء الجميل بعد أن تكون قد توارت عن الأنظار أسراب "الأباتشي والميج" وأخواتها!

العام الحالي باشرته السلطة بمزيد من الأحكام المبنية على تهم جمة تتمثل في ارتكاب أفعال إجرامية بقصد المساس بالوحدة الوطنية وإثارة العصيان المسلح وبث روح الكراهية بين أبناء الوطن الواحد وازدراء طائفة من الناس ونشر أخبار كاذبة بقصد تكدير السكينة والأمن العام وحشد جمهرة الناس بالطرق العامة والإضرار بالمصلحة العامة والخاصة.

وسنسلط الضوء في هذا الحيز على الأحكام الصادرة عن المحكمة الجزائية المتخصصة -محكمة أمن الدولة- وفروعها.

● حقيس

● السعدي

● بامعلم

● العاقل

● الداعري

● فادي باعوم

● قاسم عسكر

● حسين زيد

● الصبيحي

● العولقي

إفراج وسنة مع النفاذ!

العميد عيدروس أحمد حقيس من مواليد 1956، لودر، تم اعتقاله في 2009/5/18، بنقطة شقرة بمحافظة أبين.

صدر ضده حكم في بداية العام الحالي بالحبس لمدة سنة، وتم الإكتفاء بالمدة التي أمضاها في السجن، والإفراج عنه نظراً لظروفه الصحية.

وقضى الحكم أيضاً بالحبس لمدة سنة مع النفاذ على الدكتور محمد جعبل عباس، والإفراج عن كل من صديق بلعيد ومطيع اليافعي.

عقد من الزمان خلف القضبان!

حسين زيد عقيل بن يحيى من مواليد 1962/9/19، زنجبار.

تعرض للاعتقال عدة مرات، منها اعتقاله مع بعض قيادات الحراك الجنوبي خلال الفترة من أبريل إلى سبتمبر 2008، في سجن الأمن السياسي بصنعاء.

وبعد مرور ما يقارب 10 أشهر على اعتقاله الأخير صباح الأربعاء (6 مايو 2009) في نقطة "دوفس" الشهيرة، بينما كان في طريقه نحو محافظة عدن، وبعد مرور ما يربو على 5 شهور من بدء المحاكمة (15 يونيو 2009).. قضت المحكمة الجزائية المتخصصة في جلستها المنعقدة صباح الثلاثاء (9 فبراير 2010) برئاسة القاضي رضوان النمر، بحبسه 10 سنوات مع النفاذ.

حسين أب لأسرة مكونة من زوجة وبنتين (عائدة 18 سنةً، وأية 10 سنوات) وابنين (مهاب 17 سنة، وزكريا 8 سنوات).

وفاة أب و10 سنوات سجناً!

البرلماني السابق أحمد محمد سالم بامعلم من مواليد 1954، المكلا -حضرموت، متزوج وأب لـ3 أولاد و7 بنات.

تم اعتقاله في 2009/4/15، من قبل قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بالمكلا، وتم ترحيله في اليوم التالي إلى سجن الأمن السياسي بصنعاء.

توفي والده وهو خلف القضبان، ولم يُسمح له بالخروج للمشاركة في تشييعه، بل إنه مثل في ذات يوم الوفاة أمام المحكمة.

أصدرت المحكمة الجزائية بصنعاء بحقه حكماً بالسجن 10 سنوات مع النفاذ.

وفاة أب و5 سنوات سجناً!

يتكرر ذات المشهد مع السفير قاسم عسكر جبران من مواليد 1952، متزوج وأب لولدين (رشيد 32 عاماً، وهارون 10 سنوات) و4 بنات، حيث توفي والده وهو في السجن، دون أن ترق القلوب للسماح له بالمشاركة في التشييع!

اعتقل صباح الخميس الموافق 4/16/ 2009، وصدر الحكم مؤخراً ضده بالحبس 5 سنوات مع النفاذ.

وفاة أم و3 سنوات سجناً!

الدكتور حسين مثنى العاقل من مواليد 1956، قرية قتد -الشعيب -الضالع، متزوج وأب لـ4 أولاد و5 بنات، عضو الهيئة التدريسية بجامعة عدن منذ 1984. تم اعتقاله من داخل الحرم الجامعي بكلية التربية صبر في 2009/6/7، في ظل موقف متخاذل ومخزٍ لجامعة عدن التي غضت الطرف عن ذلك، ولمَ تنتصر لأحد أساتذتها.

توفيت والدته وهو قابع في السجن خلف "قضبان" تجردت من الرحمة يجتر معاناته وآلامه وحزنه على "ست الحبايب" التي حرموه من إلقاء نظرة الوداع عليها والسير في جنازتها.

أصدروا الحكم مؤخراً بحبسه 3 سنوات مع النفاذ.

5 سنوات لنجل شيخ المناضلين!

فادي حسن باعوم؛ الإبن الأكبر للمناضل حسن باعوم (36 عاماً)، أب لـ3 بنات (منى 8 سنوات، خديجة 6 سنوات، وصفية 3 سنوات). تعرض للاعتقال مرات عديدة، آخرها كانت يوم 27 أبريل 2009. صدر حكم بحبسه 5 سنوات مع النفاذ.

الصبيحي والعولقي سنة مع وقف النفاذ!

قضت المحكمة الجزائية المتخصص فرع عدن بالحبس سنة مع وقف النفاذ على كل من العميد عمر سعيد الصبيحي من مواليد 1959، متزوج وأب لـ5 أولاد وبنتين، وناصر ثابت العولقي من مواليد 1968، متزوج، واللذين تم اعتقالهما يوم 30 نوفمبر 2009، من ساحة الهاشمي بعدن.

15 شهراً للسعدي!

العميد علي محمد السعدي من مواليد 1952، بقرية ظاظة بالوضيع -محافظة أبين، تم اعتقاله يوم 2009/6/5، بعد مداهمة منزله بحي عبدالعزيز بمحافظة عدن، من قبل قوات الأمن. وصدر مؤخراً حكم ضده من قبل المحكمة الجزائية عدن قضى بالحبس سنة و3 شهور مع النفاذ.

.. وإفراج للداعري!

العميد قاسم عثمان الداعري من مواليد 1958، الهميشي -الرقة -حبيل جبر، متزوج وأب لـ6 أولاد و3 بنات. تم اعتقاله في 2009/7/2، من مدينة الشيخ عثمان بمحافظة عدن.

قضت الجزائية في عدن بتبرئته من التهم المنسوبة إليه، والإفراج عنه بعد 8 أشهر من الاعتقال.

أسماء نشطاء الحراك المعتقلين والمفرج عنهم بالضمان الذين قضاياهم منظورة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بالمكلا والنيابة الجزائية بالمكلا

ضياء خميس محورق السجن المركزي بالمنصورة -عدن جزائية عدن
عمر حسن باعوم السجن المركزي بالمنصورة -عدن جزائية عدن
ناصر محفوظ باقزقوز السجن المركزي -المكلا رئيس حزب التجمع الوحدوي م/حضرموت 2009/12/20
علي باحيدرة السجن المركزي -المكلا
خالد باطليلة السجن المركزي -المكلا مايو 2009
سالم عبيد باحلموس السجن المركزي -المكلا يوليو 2009
مازن محمد باهيج السجن المركزي -المكلا يوليو 2009
علي عبيد باحلموس السجن المركزي -المكلا يوليو 2009
ناصر بامثقال السجن المركزي -المكلا 1/28/ 2010
سالم علي الحبشي السجن المركزي -المكلا 2010/2/1
محمد فيصل عفيف السجن المركزي -المكلا 2010/1/20
محمد درويش باعقيل السجن المركزي -المكلا 2010/1/20
سالم عبدالله الحبشي السجن المركزي -المكلا 2010/1/30
وسيل باصديق السجن المركزي -المكلا 2010/1/30
شفيع بارادم السجن المركزي -المكلا 2/1/ 2010 (حكم 3 سنوات في القضية الأولى والثانية لا زالت منظورة)
أمين بازريق السجن المركزي -المكلا 2/1/ 2010
صبري بن حطيان السجن المركزي -المكلا 2010/1/26
أحمد العساني السجن المركزي -المكلا 2010/1/26
معتز بن حازم السجن المركزي -المكلا
طاهر بن حازم السجن المركزي -المكلا
محمد عبدروس الجفري سجن البحث الجنائي بالمكلا 2010/2/22 محول من أمن الحامي
عبدالله محمد عرم السجن المركزي -المكلا محول من أمن الشحر
محمد حسن بن الشيخ السجن المركزي -المكلا محول من أمن الشحر
صالح فرج بن دحمان السجن المركزي -المكلا محول من أمن الشحر
إبراهيم أحمد باسباع سجن البحث الجنائي -المكلا محول من أمن الشحر
فهمي علي بن هامل السجن المركزي بالمكلا 2010/2/17
سالم صالح لقدوف السجن المركزي بالمكلا 2010/2/17
المرشدي السجن المركزي بالمكلا 2010/2/17
محمد بانارين السجن المركزي -المكلا 2/17/ 2010
هشام سالم بابعير السجن المركزي -المكلا 2010/2/17
عباس محمد باوزير السجن المركزي -المكلا
سكرتير دائرة الإعلام بالحزب الاشتراكي م/ حضرموت 2010/2/19
سالم حسين الحضرمي سجن البحث الجنائي -المكلا محول من غيل باوزير 2010/2/19
سالم عوض بامير سجن البحث الجنائي - المكلا محول من غيل باوزير 2010/2/19
هاني فروان محول من غيل باوزير
عمر الأشولي محول من غيل باوزير
ماجد عبدالله بازار محول من غيل باوزير
باحمدان محول من غيل باوزير
خالد عبيد بلخير سجن البحث الجنائي - المكلا محول من غيل باوزير2010/2/19
فواز حسن باعوم سجن البحث الجنائي - المكلا 2010/2/27
وليد هادي باحسن سجن البحث الجنائي بالمكلا 2010/2/22 محول من أمن الحامي
هشام سالم بابعير السجن المركزي بالمكلا محول من أمن الشحر
أمين حسن سعيد السجن المركزي -المكلا محول من أمن محافظة المهرة
هاشم عوض مبارك السجن المركزي -المكلا محول من أمن محافظة المهرة
غسان محمد الكلدي السجن المركزي -المكلا محول من أمن محافظة المهرة
ياسر صالح ناصر السجن المركزي -المكلا محول من أمن محافظة المهرة
فهمي محمود حسين السجن المركزي -المكلا محول من أمن محافظة المهرة
غسان محمد شيخ السجن المركزي -المكلا محول من أمن محافظة المهرة
صدام أحمد عمر حسين السجن المركزي - المكلا محول من أمن محافظة المهرة
عادل جامع 2010/3/9
علي سالم بامخرمة 2010/3/14
محمود محمد باجابر 2010/3/13
ياسر يحيى الناخبي سجن أمن مديرية -المكلا 2010/3/28
عمر جمعان بافطيم سجن البحث الجنائي بالمكلا سكرتير أول منظمة الاشتراكي بالغيل وعضو الهيئة الإدارية بالمجلس المحلي بمدينة الغيل 2010/3/9
عوض صالح كشميم الأمن السياسي بالمكلا 2010/3/21 رئيس تحرير موقع "حضرموت برس"
عبدالله سعيد باشنتوف سجن أمن الغيل 2010/3/3
نيازي صالح بن سماعيل البحث الجنائي 2010/4//2 محول من الديس الشرقية
فائز أحمد جميل البحث الجنائي 2010/4/2 محول من الديس الشرقية
عبدالسلام أحمد الحوثري البحث الجنائي 2010/4/2 محول من الديس الشرقية
علي الغرابي مفرج عنه بالضمان
محمد عبدالله الجهوري مفرج عنه بالضمان
محمد سعيد الصيعري مفرج عنه بالضمان
زيد سليمان باضاوي مفرج عنه بالضمان
فهمي العمودي مفرج عنه بالضمان
جمال بارشيد مفرج عنه بالضمان
هاني بن منيف مفرج عنه بالضمان
حسين الحمري مفرج عنه بالضمان
محمد سالم بافقاس مفرج عنه بالضمان
عماد سالم بانبوع مفرج عنه بالضمان قاصر
عمر سعيد الحباني مفرج عنه بالضمان قاصر
مصطفى العطاس مفرج عنه بالضمان
عبدالرحمن العطاس مفرج عنه بالضمان
العطاس مفرج عنه بالضمان
زياد بامخلاه مفرج عنه بالضمان قاصر
محمد أحمد بايعشوت مفرج عنه بالضمان قاصر
عبدالله بازهير مفرج عنه بالضمان
العماري مفرج عنه بالضمان
باسعد مفرج عنه بالضمان
محمد سعيد باعباد السجن المركزي -المكلا 2010/2/5 (حكم سنة مع وقف النفاذ بعد الاعتذار)
محمد فرج بقرف السجن المركزي -المكلا 2/5/ 2010 (حكم سنة مع وقف النفاذ بعد الاعتذار)
سعيد مبارك باعليان السجن المركزي -المكلا 2010/2/5 (حكم سنة مع وقف النفاذ بعد الاعتذار)
ماجد عوض باعامر السجن المركزي -المكلا 2010/2/5 (حكم سنة مع وقف النفاذ بعد الاعتذار)
علي مبارك بن عروة السجن المركزي -المكلا 2010/2/5 (حكم سنة مع وقف النفاذ بعد الاعتذار)
سعيد سالم باعباد السجن المركزي بالمكلا 2010/2/5 (حكم سنة مع وقف النفاذ بعد الاعتذار)

استمرار تدهور الريال ليصل 230 مقابل الدولار ومسكنات البنك المركزي لا تجدي، ومطالبة بإقالة محافظه

الاقتصادية فاطمة عمر لـ"النداء": التدهور السريع للريال مقدمة لانتكاسة اقتصادية كبيرة

■ **اشرف الريفي**

نحو التدهور يواصل الريال هرولته أمام سعر الدولار وسط حيرة لدى عدد من الاقتصاديين لأسباب الانهيار المفاجئ، ومسكنات رسمية لم توقف من حدة الانهيار.

واستغربت الاقتصادية والأكاديمية فاطمة عمر لهذا التدهور المفاجئ، مؤكدة عدم وجود أسباب اقتصادية واضحة.

وقالت الدكتورة فاطمة لـ"النداء" إنه حتى في ظل الأزمة العالمية حافظ الريال على قيمته، وأن ما يحدث من تدهور سريع يعد مقدمة لنكسة اقتصادية كبيرة للبلد، داعية الحكومة للتعامل مع الموضوع وكأنه مرض خبيث يجب استئصاله ويحتاج لجراح مختبر لإجراء هذه العملية.

وأضافت أن المعالجات التي تمت ما هي سوى مسكنات مؤقتة، مستدلة بأنه رغم ضخ البنك المركزي لعملة أجنبية إلى السوق لطمأنة الناس، إلا أن الطلب لازال في ازدياد، معتبرة أن رفع سعر الفائدة للريال وتحويل إيرادات المؤسسات من الدولار إلى الريال ما هو سوى معالجات مؤقتة، كما أن رفع الضريبة في أسعار بعض السلع ليس حلا.

وأبدت خشيتها من أن تكون هناك فئة معينة أو متنفذة في الدولة تقف وراء هذا الارتفاع وسحب العملة.

ورأت أن المعالجة الحقيقية لهذه الأزمة تبدأ بجلسة صادقة بين الحكومة والمسؤولين والاقتصاديين لمعرفة المسببات الاقتصادية الواضحة للأزمة، ومن ثم وضع الحلول.

واعتبرت أن المشكلة تتمثل بأزمة في الإدارة، كون البلد يمتلك مقومات اقتصادية عديدة لو أديرت إدارة مثلى.

من جانبه، اعتبر رئيس مركز الإعلام الاقتصادي مصطفى نصر التراجع المخيف لسعر الريال مقابل الدولار يشكل وضعا كارثيا للاقتصاد، لتأثيره على أسعار السلع والخدمات، ومساهمته في انكماش الحركة التجارية والنمو الاقتصادي.

وقال نصر لـ"النداء" إن ارتفاع الأسعار يفقد المواطنين جزءاً من دخولهم ما يضطرهم للاستغناء عن الخدمات الكمالية.

واعتبر أن تدهور سعر الريال يعبر عن فشل السياسة النقدية، خصوصا في ظل وضع اقتصادي غير مستقر، وحالة من الخوف وعدم الثقة من قبل المستثمرين.

وطالب نصر بإقالة محافظ البنك المركزي اليمني، وتشكيل لجنة خبراء مشكلة من الحكومة والمنظمات واقتصاديين، لإعادة النظر في السياسة النقدية لليمن.

ويرى أن الأوضاع العامة التي يمر بها البلد من حرب صعدة وأحداث الجنوب، وغياب البيئة الآمنة للاستثمار دفعت مستثمرين لسحب الأموال إلى الخارج، وبرزت ظاهرة هجرة العملة الصعبة من البلد بسبب انعدام الثقة.

واعتبر رئيس مركز الإعلام الاقتصادي أن ما يقوم به البنك المركزي من ضخ ومعالجات وصفية أثبتت فشلها لأنها لم تكن ضمن منظومة متكاملة لإصلاحات السياسة النقدية.

ودعا الحكومة إلى الالتفات لهذا التدهور الكبير في سعر العملة، واتباع سياسة نقدية تعمل على ضخ مزيد من الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتهيئة البيئة الاستثمارية، وإيجاد معالجة تخفف من تحويل الأموال إلى الخارج، وتشجيع الصادرات المحلية بمختلف أنواعها للحصول على العملات الصعبة.

وتوقع نصر استمرار هذا التدهور إذا لم يتم معالجة المشكلة، محذرا من وضع أكثر سوءاً سيحل علينا.

وضخ البنك المركزي اليمني مؤخرا مبلغاً قدره 116 مليون دولار، لتغطية كافة احتياجات البنوك التجارية وشركات الصرافة في البلاد.

وقال البنك المركزي في بيان صادر عنه إن هذا التدخل يعد السابع من قبله منذ بداية العام الجاري، ليرتفع بذلك إجمالي ما ضخه البنك منذ بداية العام الجاري إلى 847 مليون دولار لمواجهة احتياجات السوق من النقد الأجنبي.

وحسب البنك فإن هذا التدخل يستهدف الحفاظ على استقرار سعر العملة الوطنية بعد أن سجلت مستويات قياسية في انخفاضها أمام الدولار الأمريكي، حيث بلغ سعر الريال بنحو 230 ريالاً مقابل الدولار الواحد في اليومين الماضيين.

وكان البنك المركزي اليمني رفع الاثنين الفائت سعر الفائدة على الودائع بالعملة الوطنية (الريال) لدى البنوك التجارية العاملة في اليمن الى 20% بدلاً من 15% كحد أدنى، في ثاني رفع لسعر الفائدة بعد أن رفع السبت قبل الفائت سعر الفائدة من 12% الى 15%، ليسجل بذلك ثالث رفع لنسبة الفائدة منذ 3 أشهر، والتي كانت 10%.

أزمة تهاوي صرف الريال خلقت أزمة اقتصادية واجتماعية بدأت تتوسع في المجتمع بشكل مخيف، الأمر الذي جعل الاتحاد العام لعمال اليمن يطالب بالتدخل السريع والمعالجة الناجعة لتوقيف نزيف وتدهور العملة الوطنية، واتخاذ الإجراءات الصارمة والحازمة بحق المتلاعبين بالأسعار وعيش المواطن، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى 800 دولار وبما يوازي مستوى خط الفقر طبقاً لنص المادة 3 من قانون نظام الأجور والمرتبات رقم 43 لسنة 2005.

كما طالب الاتحاد في بيان صادر عنه، بتنفيذ قانون نظام المرتبات والأجور رقم 43 لسنة 2005، وخاصة المادتين 3 و38، اللتين نصتا على تخفيض الهوة بين الحدين الأدنى والأعلى للأجور والمرتبات إلى ثمانية أمثال الحد الأدنى بدلاً من ثلاثة أمثال الحد الأدنى الذي أصرت عليه الحكومة خلافاً للقانون.

ودعا إلى صرف جميع الاستحقاقات التي كفلها نظام الأجور والمرتبات من بدل طبيعة العمل والعلاوة السنوية وغيرها من الحقوق والبدلات الأخرى، باعتبار نظام الأجور والإستراتيجية المنفذة له كلا لا يتجزأ. مطالبا بتخفيض ضريبة كسب العمل والإسراع بإصدار القانون الخاص بها تنفيذاً لما وعدت به الحكومة من قبل.

وشدد اتحاد العمال على ضرورة تثبيت المتعاقدين بمن فيهم عمال النظافة، ومعالجة أوضاع المتقاعدين، والبت في كافة التظلمات المدرجة في أدراج وزارة الخدمة المدنية وفروعها بالمحافظات، وفتح باب التسويات.

وطالب الحكومة بالقيام بواجباتها بوضع المعالجات الخاصة بالرعاية الصحية والحماية الاجتماعية للعاملين والمتقاعدين، باعتبار ذلك من أهم وظائفها الاجتماعية.

استقبل رسائلك وهاتفك مغلق

في إطار سعينا المتواصل لمواكبة الابتكارات العصرية، نقدم لكم من سبأفون خدمة تحويل الرسائل القصيرة التي قمنا بطرحها مؤخراً تلبية لمتطلبات عملائنا وسعياً وراء إرضائهم.

تتيح هذه الخدمة للمشتركين تحويل رسائلهم القصيرة الواردة SMS إلى رقم هاتف آخر أثناء إغلاق الهاتف أو عندما يكون خارج نطاق التغطية.

يمكن إستخدام خيارات الخدمة في غاية السهولة عبر إرسال أحد الأوامر التالية من اليمين إلى اليسار برسالة قصيرة إلى الرقم ٦٦٨٨

- لتحويل الرسائل، *FWD (فراغ) رقم الهاتف المحوّل إليه
- لإلغاء التحويل، #FWD
- للاطلاع على حالة تحويل الرسائل، *#FWD

يجب على المشتركين إلغاء التحويلات السابقة قبل البدء بتحويل الرسائل إلى رقم آخر، ويمكنهم دائماً طلب المساعدة عبر إرسال رسالة فارغة إلى الرقم ٦٦٨٩ مجاناً. تحتسب تعرفة الرسالة القصيرة SMS حسب الوجهة المرسل إليها.

صدر حديثاً عن
مركز دراسات الوحدة العربية

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٩ (٨١٨ ص - $٢٠)
معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي

الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا الشرق والجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية (١٦٢ ص - $١١)
د. المولدي الأحمر

الحركات السلفية في المغرب (١٩٧١ - ٢٠٠٤) بحث انثروبولوجي سوسيولوجي (١٦٢ ص - $١٢)
د. عبد الحكيم أبو اللوز

السيميولوجيا الاجتماعية (٢٧١ ص - $١٠)
د. محسن بوعزيزي

الظفرة النفطية الثانية وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة قطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٢١ ص - $١٠)
تنسيق وتحرير: د. علي خليفة الكواري

المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ - ٢٠٠٩ (الوثائق) (٩١١ ص - $٢٠)
إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (١٩٩٥ - ٢٠٠٨) (٢٢٨ ص - $١٢)
د. بشارة خضر

دارفور: متنفذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب (٢٨٥ ص - $١٤)
د. محمود ممداني

نور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة (٤٠٠ ص - $٢٤)
د. عامر هاشم عواد

مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية (وقائع ورشة عمل) (١١٨ ص - $٦)
ورشة عمل

من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (٩٧٦ ص - $٢٨)
ندوة

هكذا تكلم محمود درويش دراسات في ذكرى رحيله (٢٠٧ ص - $٨)
تحرير: عبد الإله بلقزيز

بناية آيدن الجديدة، شارع الحمراء ص.ب: ٦٠٠٢ - ٢١٣ الحمراء - بيروت ٢٠٣٧ ٢٤٠٧ - لبنان
هاتف: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ (٩٦١١) فاكس: ٧٥٠٠٩٨ (٩٦١١) - برقياً: المركز - بيروت
البريد الإلكتروني: mbox@caus.org.lb
الموقع على الإنترنت: http://www.caus.org.lb

باقيس يحط الرحال

فؤاد راشد*

غيب الموت الأسبوع الماضي واحدا من رجالات الثورة الأكتوبرية الذي يشار له بالبنان كلما جاء الحديث عن سيرتها العطرة، وتوقف أمام محطات نضالاتها المفعمة بالتضحية والفداء والوفاء.

الحاج صالح باقيس تجذر بنور العطاء المتدفق في ذاكرة الثورة، وذاكرة الجنوب المعطاء التي لا تعرف العطب، ولا يوهنها تقلبات الزمن، ولا ضربات الدهر، ولا متغيرات الدروب!

انهمرت الدموع من عيني حين سمعت خبر وفاته في النشرة الرسمية لتلفزيون صنعاء يوم الأربعاء الماضي، حتى ظن السجناء أنني ابنه، فقاموا بتقديم التعازي تعبيرا عن المشاركة الوجدانية في الحزن، دون أن يعرفوا من هذا الرجل، وما هي القيمة التي يمثلها في ثورة أكتوبر، وما القيمة الرمزية التي يمثلها في هذا الظرف تحديدا.

ولا أدري في واقع الأمر ما هي الدوافع الجامحة التي دفعتني للبكاء، وأنا البخيل جدا على ذرف الدموع حتى في وفاة والدي.. لم أبك لحظتها إلا بعد أن عدت إلى البيت عقب تشييع جثمانه الطاهر على كتفي إلى مثواه الأخير.. في البيت أمام والدتي وشقيقتي بكيت كثيرا.

ربما كنت أحتاج إلى البكاء، وأبحث عن سبب وجيه يدفعني لذلك... حتى الزميل أحمد الربيزي بكى أيضا، وأظن صلاح السقلدي فعل ذلك.

رحم الله الحاج صالح.. لقد عاش بطلا شريفا، ومات بطلا محافظا على تاريخه النضالي الناصع، ولم يرهنه لمغريات الحياة رغم أنه عاش سنواته الأخيرة في ظروف معيشية قاسية دفعت بالكثير في مثل حالته إلى الانكسار والانحناء والنكوص المرا!

شأن أولئك آخر، وشأن باقيس البطل الأكتوبري المجيد لا يقاس بمن يسقط صريع الجوع والحاجة لمنزل وسيارة ودرجة وظيفية ورتبة عسكرية وقطعة أرض وورقة بنكنوت.

إنه آخر تماما شارك في صناعته مناخ وجغرافيا الجنوب بتضاريسها المتنوعة، حيث ظل يتنقل من حضرموت إلى المهرة إلى الضالع إلى شبوة إلى أبين إلى يافع إلى ردفان إلى عدن، يتكون من طبيعة هذه المناطق التي حقنته بأمصال الوفاء التحدي والفداء والإيمان والصدق.. كان يحمل سلاح الثورة على كتفه، وحاملا نعشه على الكتف الأخرى.

لم ترتعد فرائصه وهو يرى مقتل الشهداء بين جانبيه، ولم ينل منه الخوف ومطاردات الإنجليز تلاحقه في كل مكان.. كان يزداد ثباتا وقوة، ذلك أن إيمانه بقضية شعبه كان أكبر من الموت والاعتقاد والخوف.

●●●

ومع أنه كان ملء السمع والبصر في سنوات الكفاح، إلا أنه توارى كآخرين عن المسرح السياسي بعد الثورة بعمر قصير، ولم يتدنس في المشاركة في دورات العنف السيئة والمحزنة، ويلوث تاريخه بها.. وظل نظيفا ناصع البياض.. وحيث أعلنت الوحدة اليمنية وطبخت على عجل انضم إلى المؤتمر الشعبي العام وانتخب رئيسا له بحضرموت، ودفعه المؤتمر بالتنسيق مع الحزب الاشتراكي للانتخابات البرلمانية عام 93، فرشحه في مدينة المكلا أمام المهندس محسن باصرة ممثل حزب التجمع اليمني للإصلاح.

وأتذكر تماما أنني سهرت ليلة فرز الأصوات بمنزل الوالد عمر سالم دعكيك بوجود المناضل الكبير خالد عبدالعزيز والأخوين مسلم محبوب ومبروك بن مهدي، نتابع عملية الفرز باهتمام، حيث كان هناك أنيس عبدالعزيز منتدبا عن باقيس ينقل لنا لحظة بلحظة نتائج بطائق اقتراع كل صندوق يتم الانتهاء منه.

كان احتمال سقوط باقيس واردا أمام صعود نجم الشاب باصرة قائد الحركة الطلابية التغييرية، وكان يعني هذا إلى حد ما سقوط الثورة!

كانت المعركة الانتخابية شديدة وحامية الوطيس، خاصة بعد أن تآمر المؤتمر على مرشحه وأراد إسقاطه لأسباب لم تعرف لحظتها وتكشفت خفاياها لاحقا.. ومع ذلك فاز باقيس في الانتخابات، ولكنه لم يعد في واقع الأمر يمثل المؤتمر في البرلمان.

اكتشف سريعا زيف هذا التنظيم، فنأى بنفسه عنه، واندلعت حرب 94 المشؤومة فأقصي الجنوب، وغاب الرجل من جديد عن الساحة.

●●●

تعرفت إليه في مطلع التسعينيات، حيث سعيت إليه بغرض إجراء حوار صحفي معه، وكان هو بطبيعة الحال من الشهرة والمكانة ما يجعل نشر حوار معه في ذلك الوقت عن ثورة 14 أكتوبر ومراحلها ومحطاتها، سبقا صحفيا، وأي سبق.. ورغم أنه وعدني بتلبية طلبي إلا أن الحوار لم يتم ولن يتم، وما تم هو مد جسر من التعارف بيني وبينه لم ينقطع حتى مماته.

تكررت لقاءاتي به في ندوات وملتقيات بمدينة المكلا وإن كانت متقطعة، وجرت بيني وبينه اتصالات مستمرة حتى انقطعت بدخولي السجن، وانتهت برحيله عن الحياة.

كان رحمه الله يتابع بدقة وبعين الحرص كل ما يجري في البلاد، ويتأثر بالأحداث، ويألم لألم الناس، ويئن لأنينهم، بينما كان الناس لا يألمون لألمه ولا يئنون لأنته... وهكذا هو قدر العظماء!

●●●

حيث بدأت في الجنوب حركة المتقاعدين العسكريين تنشط، وتتبنى قضايا الوطن العادلة، كان الحاج صالح أول الداعمين لها ومشاركا في بعض فعالياتها مباركا لانطلاقتها.

وحيث انطلقت لجان التصالح والتسامح بين أبناء الجنوب، والتي هي سابقة على جمعيات العسكريين، كان الحاج صالح أيضا مباركا وداعما لها.

ولعلنا نتذكر أنه كان من إلـ52 شخصية وطنية التي أصدرت بيانا سياسيا هاما ونُشر في صحيفة "الأيام" في 2007، تم فيه تشخيص الحالة الجنوبية. ودون شك كان هذا البيان مرجعية ومرتكزاً لانطلاق الحراك الجنوبي.

ولما بدأ تشكيل هيئات النضال السلمي في المحافظات الجنوبية كان الحاج صالح متابعا بشغف جارف لسرعة تكونها، ومساهما من خلال تصريحاته الصحفية في بلورة تشكيلاتها التنظيمية.

كان موجودا بشحمه ولحمه ودمه في هذا الحراك الجنوبي العادل، وهو قد بلغ من العمر عتيا، مع ما رافق هذا العمر من الكدح والمطاردات والحروب والنصر والقهر، في سنين هي أقرب إلى الدعة والراحة منها إلى الحركة والنشاط ومخاصمة الدولة القائمة بل ومعاداتها.

كان دعم الحاج صالح وحده من خلال تصريح صحفي يعني الكثير والكثير لقوى الحراك وهم في بدء المسيرة في ظل صمت الآخرين من هم في الداخل ومن هم في الخارج، ناهيك عمن انضم إلى جوقة المطبلين وحارقي البخور!

وحين جرى تشكيل مكونات مختلفة للحراك، وسعى كل قطب لضمه إليه، أغلق تلفونه الذي لا يهوى بطبيعته التحدث من خلاله للناس.

وأحفظ له حديثه إلي عن هذا الأمر في مكالمة هاتفية مطولة، وكان قد أعلن اسمه في بعض هذه المكونات. قال لي إنه ليس مع هذا التعدد في هذه الظروف، وإذا كان لابد من ذلك فإنه يتمنى لو يستطيع أن يوزع روحه بين هذه المكونات لأن جميعها وبقياداتها المعلنة مخلصة للقضية من حيث المبدأ.. ولكن الأمر في نظره أن هذا التعدد في بدء المسيرة عائق لحركتها، ومشتت لجهودها، ولذا فإن الاستجابة لعمليات الاستقطاب من أي كانت مضرة على المدى بالقضية الجنوبية.

وحاول باقيس جاهدا أن يعمل على جمع مكونات الحراك في جبهة واحدة، ولكنه لم يستطع، وأظن كل الظن، وليس كل الظن إثما، أنه لو خير للبعث من جديد سيعود إلينا بشرط واحد أن يجمع الكل في واحد للمرحلة الحالية كما يتطلبها الظرف التاريخي والمرحلي، حد قوله.

رحم الله الحاج صالح باقيس وأسكنه فسيح جناته. "إنا لله وإنا إليه راجعون".

* السجن المركزي – صنعاء

فقهاء خلطة العريس

محمد شمس الدين

mshamsaddin@yahoo.com

لا يختلف اثنان على تفوق الحاكم في تفريخ الأحزاب والصحف، وضرب طرف بآخر، مستثمراً جهل البعض تارة وتوزيع المنافع تارة أخرى. ومع أن هذه القدرات والتصرفات مطلوبة ومشروعة في بعض الحالات، وتستخدمها الكثير من الأنظمة لتغطية فضيحة معينة أو تمرير صفقة مشروعة أو غير مشروعة قد تعود بالمنفعة على الحاكم والمجتمع، كتلك التي عقدها الأمريكان وفقهاء خلطة العريس في حربهم ضد الاتحاد السوفيتي سابقاً، والتي ما زالت فاتورتها وتداعياتها مفتوحة. إن تلك الصفقة وما رافقها من عبر وعظات قد أجبرت المجتمع الدولي على اتخاذ أساليب أخرى، ليس من ضمنها استثمار الدين الذي كاد أن يقضي على الولايات المتحدة في عهد رئسها المتطرف بوش.

ومع أن اليمن من أبرز المتضررين من تلك الصفقة، إلا أن الحكم لم يتعظ من تلك الأدوات وخطورتها التي ضاعفت الخسائر في كل مراحل الحكم. إن الأوراق والثعابين التي حمت العرش في مرحلة الشدة وجنبت الوطن قليلاً من المشاكل آنذاك قد أطلت علينا اليوم ككارثة حقيقية تهدد الثعابين والمستثمرين لها، ولن يكون الخروج منها بجر الناس إلى سجال مع فقهاء الحبة السوداء أو استثمار مواقفهم في البرلمان وتجييرها على حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي أثبت انتصاره القاعة والعقل على دراويش السلطة وفتاواهم، مصعداً المرأة إلى مجلس الشورى وحقها في الترشيح والترشح والمشاركة في الحياة السياسية تحت قبة البرلمان، غير آسف من خروجهم أو بقائهم في الحزب. إن ذلك السجال الرائع يغني الحزب الحاكم عن ممارسة لعبته المفضلة، وتلزمه بوضع الحلول العاجلة للأزمات التي تعصف بالبلد خيراً له ولنا من أن يجد نفسه محاطاً بقوى هو في غنى عنها ووصفها ذات مرة بطالبان اليمن قد تختلف حساباتنا وتقديرنا على الأهداف التي دفعت الحزب الحاكم إلى الاستعانة بفقهاء خلطة العريس، والإسراف في صنع الأزمات وضرب الخصوم ببعضهم جعل الكثيرين لا يتوقعون خيراً أو حلاً.

الفقر والجوع وعدم الشعور بالأمن والمواطنة المتساوية وارتفاع نسبة الخصوبة لن تحل بكروت وثعابين جديدة مهما احترف الرقاصون وخنعت الثعابين، ناهيك عن ثعابين فقدوا كل شيء ولم ولن يكونوا حلاً لأية مشكلة كونهم المكون الرئيسي للمشاكل والدمار أينما ذهبوا. إن ترك الجوامع والحياة العامة والاقتصاد تحت رحمة فقهاء خلطة العريس والحبة السوداء وفتاواهم سيجعل أغنى الدول تنفق إمكانياتها في سباق غير متكافئ يحتم على الحكومة بناء مدرسة لكل 10 أسر، على اعتبار أن الفصل الدراسي يتسع لـ100 طالب، فمعدل عدد أفراد الأسرة الواحدة سيرتفع من 6 أبناء كما كان سائداً منتصف القرن الماضي وما قبله، إلى أكثر من 20 مولوداً يفترض أن تنجبهم امرأة العصر حسب فكر ودعوة فقهاء اليوم، ناهيك عن المنشطات الجنسية التي أبدعوا في إنتاجها لمقاومة الغزو الغربي.

يدرك أبسط الناس علماً ومعرفة أن الظروف التي عاشتها أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تختلف تماماً عن الظروف التي نعيشها اليوم، والتي فرضها علينا التطور العلمي الذي خلف آثاراً ملموسة على التكوين العقلي والجسدي والفكري لكل الكائنات الحية.

إن ادعاء العلم والمعرفة يتطلب اعترافاً بنتائج العلم وآثاره والنقاش مع الآخرين وليس تكفيرهم، ودراسة الفكرة المقدمة وفوائدها وأضرارها، والموقف الشرعي الواضح والصريح منها، وليس معارضتها لمجرد أن مصدرها الغرب أو الشرق. ثم هل سأل فقهاء خلطة العريس أنفسهم كم معدل الأطفال الذين كانت تنجبهم المرأة كل 10 سنوات إلى ما قبل 50 عاماً؟ وعن المعدل الذي تنجبه المرأة اليوم؟ فكل طفل في ذاك الزمان يحتاج 9 أشهر في بطن أمه وسنتين للرضاعة دون لجوئها إلى وسائل تنظيم الأسرة، فيما معظم النساء في الوقت الحالي، وبدون تنظيم الحمل، قد تنجب طفلاً كل عام، وتحمل الطفل الثاني قبل إتمام رضاعة الطفل الذي سبقه. إنها مفارقة عجيبة أن يدعي العلم من ينكر أعراضه، وأن يعيدونا إلى حياة يثرب وخيبر دون أن يوفروا ذات الظروف من ماء نقي ونساء مرضعات وطعام خال من المواد الحافظة وتلوث بيئي أدرك خطورته الشيخ أسامة بن لادن على جبال وكهوف تورا بورا رغم أن الرجل متخصص في دعوات الجهاد ضد الأمريكان ولم يسبق له أن ادعى العلم ومعرفة كل شيء كما عودنا البعض.

يعرف فقهاء خلطة العريس ومعهم الحاكم وأغلبيته في البرلمان أن عقد الندوات وتسيير المظاهرات ليس الحل الأمثل في ظل وجود البرلمان، وأن حالات الانتحار والانحراف التي خلفها الإكراه والزواج المبكر وإهدار حق المرأة في الموافقة على شريك حياتها تتطلب قانوناً لتحديد سن الزواج دون ضجيج حزبه وفقهاء الحبة السوداء، كونهم جميعاً ساهموا في تجهيل المجتمع، وسلطوا الأضواء والخطاب الديني على القضايا التي تتوافق مع أهوائهم الشخصية، غير مدركين أن الفتاة قد حولتها الكثير من الأسر إلى سلعة تساق إلى رجل دون موافقتها أو حتى استشارة والدتها التي تعد أقرب الناس إليها، بل إن هذا قد يحدث مع الشاب عند بعض الأسر التي تجبر الشاب على الزواج من فتاة معينة وفي سن معينة، ولحساباتها الخاصة مثل النسب والخوف على الميراث والوضع الاجتماعي وغيرها من العادات التي حرمتها الشريعة. هذا الوضع المتردي يحتاج ممن نصبوا أنفسهم علماء وحراساً للكتاب والسنة، ومن يستثمرهم أن يمارسوا نفس الضغوط والضجيج لحماية الحقوق والنزول إلى المحاكم لمساندة الضحايا الذين تهدر حقوقهم تحت سطوة النافذين.

من منا سمع أو رأى أن فقهاء خلطة العريس مارسوا نفس الضجيج في قضايا الاغتصاب التي يذهب ضحيتها الأطفال من الجنسين، وتتجاوز الاغتصاب إلى القتل في كثير من الحالات، ويتم حلها خارج إطار القانون والشريعة الإسلامية؟ إن النزول إلى المحاكم والنيابات وممارسة الضغط عليها لتطبيق القانون وفرض العقوبات التي فرضتها الشريعة هي الساحة التي يجب أن يتحرك بها حراس الحاكم والشريعة للحد من انتشار الجرائم اللاأخلاقية التي ازدهرت في الآونة الأخيرة.

لم يتبنَ علماء خلطة العريس قضايا الاغتصاب التي تناولها الإعلام الرسمي والمستقل بنفس الخطاب الذي تناولوا فيه حاثة قتل ولواط قدمتها لهم صحيفة الثورة قبل 3 أسابيع تحت ذات الهدف المعروف كما يبدو. إن تحويل حالات شذوذ محدودة وموجودة منذ القدم إلى ظاهرة زواج مثلي لها رواج ومأذونون وعقود في مجتمع محافظ يعتقد البعض أن معرفة الآخرين اسم والدته أو قريبته عيب يجب ألا يعرفه أحد غير المأذون وزوجها.. يعد أمراً غريباً ويثير الشكوك. وعلى افتراض صحة تلك الرواية وحسن نية من تبنوها في خطابهم وربط ضجيجهم على قانون الزواج بتلك الحادثة، فإنه يفترض فيهم متابعة النيابات والمحاكم لإنزال العقوبات المفروضة على الشواذ والمأذون لردع الآخرين وحماية أخلاق المجتمع، كون طرح قضية كهذه على الرأي العام من خلال الصحافة وفي المنابر دون إسماع العامة العقوبة التي تلقاها الشواذ والمأمون، يعتبر إشاعة للفاحشة وتشجيعاً لغيرهم.

وحدة لوحدي

أحمد سيف حاشد*

– كانت الوحدة مشروعا كبيرا، غير أن النهابين الذين أرادوها فودا وغنيمة، عمدوها بالموت وبرك الدم.. وأشبعوا حلمنا الجميل قتلا وقمعا وتنكيلا.

– قلنا لهم المنتصر مهزوم، غير أن غرورهم بلغ الجبال طولا، وضرب على أبصارهم ألف غشاوة وجدار.

– قلنا لهم "لا المهزوم يفنى ولا المنتصر ضامن بقاه"، فقالوا لنا إن التاريخ وصل منتهاه، وإنهم صانعوه، ولم يعد للمهزوم خيار غير الذل والمسكنة حتى قيام الساعة.

– كل ناهب شد مئزره وفتل ساعده بالسلطة والقبيلة وحمل ساطوراً وداس كل جميل واقتطع من الغنيمة ما اشتهى، فيما كان المهزوم يبتلع غصته سكيناً من وجع ونار.

– بدأت جمعية ردفان تشعل أمل الولادة، وحمل المقاعدون الرايات الأولى لبشارة ميلاد وتغيير آت، وكانت الضالع وردفان في المقدمة، قامة الوطن وشموخه.. فيما ظل النهابون للتاريخ والوطن يمارسون الانفصال كل يوم باسم الوحدة والوطن، حتى صنعوا بين الشمال والجنوب ألف برزخ من ذعر وقتامة وعداوة وضغينة.

– كان الوجع الطالع من أعماق الروح يتجمع ويثور بجنون.. يشق جبال الصمت ويخرق السماء كعمود ضوء أو مارد من نار، فيما كان النهابون يحاصرون الصوت ويطاردون الصدى ويحاولون قتل نبض الحياة وكسر صمود الرجال..

– ظنوا أن إرادة الشعوب يمكن أن تفل وتكسر بالحديد والنار والسجون، وأن المجد يبنى بالجنائز والمقابر والحطام، ولكن أثبت الزمن، بعد صبر طال، أنهم أكثر من واهمين، وقمع الشعوب، إن طال، فهو إلى حين يتبعه قيامة وحساب..

– أغلقوا الصحف وصادروا الأقلام وكموا أفواه الشهود، وحاولوا إسكات كل صوت حر، غير أن الصوت الحر الملوء وجعا وناراً بلغ مداه ووصل أرجاء الكون صداه..

– لم يترك الحراك اليوم مكانا هناك إلا وزرعه أملا، احتجاجا وتمردا ضد ظلم مجحفل بالقبيلة.. يمضي الحراك حياة ووعياً وثورة تصعق جبال الظلم.. تملأ الفضاء أملا ومشروع حرية..

– غير أنه يدميني الحزن وأنا أرى شطرا ما زال مثقلا بالخوف، يعيش أهله حياة العبيد، يستمرئ الظلم، ويتخذ خده مخدعا وفراشا لطغيان يستحل الأهل والدار والعار..

– متى يولد أمل في هذا الشطر لينهض بحراك مارد يطيح بطغيان أذله واستعبده عهدا وعقود؟!

– لن يكون هذا الشطر العاثر، المقطوع الوصل، والمبعثر أشلاؤه وولاؤه، وحدويا إلا إذا انتصر لنفسه وكرامته المهدرة أولا، وانتصر لعدالة وحرية شطر ثائر ومثال.. ولا حرية لشطر كرامته تستباح، وأهله كل يوم يثبتون للعالم أنهم لا يزالون أكثر من عبيد..

– لن تبقى الوحدة يا هذا الشطر البائس، بساق واحدة.. لن تكون هناك وحدة وروح هذا الشطر المبطوح مسكونة بحياة العبيد.. لن تكون للوحدة شأن يعلى ولسان الحق فيه مقطوعة أو مقلوعة.. الوحدة لن تكون مستقبلا إن كان المستقبل فيها خراباً ومحض سراب..

* عضو مجلس النواب

كانوا يعتزمون تنفيذ اعتصام للمطالبة بإقالة مدير أمن المديرية

أمن الحديدة يمنع المئات من أبناء مديرية الضحي من الدخول إلى المحافظة

■ "النداء" - عبدالحافظ معجب:

منعت السلطات الأمنية بمحافظة الحديدة، الأسبوع الماضي، المئات من أبناء مديرية الضحي، من الدخول إلى المحافظة للاعتصام أمام إدارة أمن المحافظة للمطالبة بإقالة مدير أمن مديرية الضحي الذي يتهمونه بالتعسف ضدهم وفرض مزاجه وهواه بدلاً عن النظام والقانون.

وقامت الأجهزة الأمنية بفرض سياج من قوات الأمن والأطقم العسكرية في نقطة الشام الواقعة على المدخل الشمالي للمدينة لمنع المعتصمين من تجاوز النقطة أو الدخول إلى عاصمة المحافظة لتنفيذ الاعتصام.

وعبر المواطنون الذين تم احتجازهم في النقطة، عن رفضهم لهذه الإجراءات القمعية من خلال تنفيذ مظاهرة احتجاجية في مكان احتجازهم، ورددوا شعارات منددة بمنعهم من حقهم في الاعتصام السلمي للمطالبة بإقالة ومحاسبة مدير أمن المديرية الذي سبق أن تقدموا بعشرات الشكاوى ضده إلى الجهات المختصة، إلا أنه ما زال يمارس معهم سياسة الحديد والنار حد قولهم، ويتعسف ويقمع كل من لم يطاوعه ويسبح بحمده.

وعدّد المعتصمون عشرات الانتهاكات التي يتعرضون لها من قبل مدير الأمن؛ منها حبسه للنساء والأطفال دون وجه حق، وابتزازهم وفرض إتاوات ورشاوى غير قانونية، ونهب الأملاك، فضلا عن التعذيب والانتهاك الجسدي الذي يتعرضون له داخل سجن أمن المديرية.

من جهته، وجه محافظ الحديدة مدير عام مديرية الضحي بمقابلة المعتصمين ورفع تقرير حول ذلك، إلا أن المعتصمين هتفوا بصوت واحد معلنين رفضهم لمدير الأمن، ومطالبين بسرعة إقالته ومحاسبته على كل ما ارتكبه بحقهم منذ توليه المنصب قبل 8 أعوام. وتوجه مدير عام المديرية ومعه 10 من مشائخ وأعيان المديرية ممثلين عن المعتصمين، لمقابلة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة حسن أحمد الهيج، الذي طلب إعطاءه مدة 3 أشهر فرصة للنظر في تغيير مدير الأمن.

الجدير بالذكر أن حملة مداهمات واعتقالات واسعة شنتها إدارة أمن الضحي، الخميس الماضي، على عدد من المواطنين الذين شاركوا في الاعتصام، ووجهت لهم جملة من التهم منها إثارة الفوضى والتحريض ضد الدولة. ولم تفرج عنهم إلا بعد إرغامهم على توقيع التزامات وتعهدات بعدم الإساءة إلى شخص مدير أمن المديرية، وعدم المشاركة في أي اعتصامات أو تظاهرات قادمة.

أثناء قيامه بإصلاح الأنبوب الرئيسي الذي يمد الحوطة بالمياه

مدير عام مؤسسة مياه لحج يتعرض لاعتداء من قبل أشخاص في مديرية تبن

■ ماهر الشعبي

توافد صباح الخميس الماضي المئات من أبناء مديريات الصبيحة إلى مدينة صبر بمديرية تبن، وهم يحملون أسلحتهم النارية، على إثر قيام مجموعة من مديرية تبن بالاعتداء على مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة لحج عادل محمد سعيد، للأخذ بحق ابنهم الشاب من أولئك المجاميع التي قامت بالاعتداء عليه.

وعلى إثر وصول أبناء الصبيحة قام مدير المياه عادل سعيد باتصالات مع عدد من شخصيات المنطقة لتهدئة الوضع، وطالبهم فيها بعدم الانجرار إلى العنف وحل القضية عن طريق الأمن.

وقال مدير مياه لحج الذي يرقد في مستشفى النقيب بعدن لتلقي العلاج لـ"النداء" إنه وأثناء قيامه مع عدد من العاملين بالمؤسسة مساء الأربعاء الماضي في حقل مياه مغرس ناجي بمديرية تبن، بإصلاح الخط الرئيسي الذي يغذي مدينة الحوطة بالمياه، والذي تعرض لعملية كسر، قامت مجموعة بالاعتداء عليه وضربه بالرصاص احتجاجا منهم على ضخ المياه لمدينة الحوطة التي تعاني من أزمة مياه.

وأشار سعيد إلى أن هذه الخطوة الأولى لضخ المياه للحوطة، تأتي بعدها الخطوة الثانية، وهي ضخ المياه لمدينة صبر، وكذا مديريةة تبن بكاملها.

وأضاف: قمنا بحفر 10 آبار لتفادي أزمة المياه في المحافظة، وقد تم تقسيم تلك الآبار: 3 منها لمدينة الحوطة، و2 لمديرية تبن، فيما تظل الآبار الـ5 الأخرى كاحتياطي، وأن تلك الآبار ستكفي لعدة سنوات.

وكان وزير المياه والبيئة عبدالرحمن الإرياني أصدر نهاية رمضان الماضي قرارا بتعيين عادل محمد سعيد حيدر مديراً لمؤسسة المياه بمحافظة لحج، بعد أن شهدت المحافظة أسوأ أزمة مياه عرفتها لحج.

نائب رئيس الجمهورية خلال زيارته الأخيرة للمحافظة كان قد أسدل الستار عن اللوحة التذكارية لمشاريع المياه والصرف الصحي بمدينة الحوطة إيذانا بافتتاحها.

وتشمل مشاريع المياه والصرف الصحي إنشاء مختبرات وورشة مع التجهيزات وحفر 10 آبار وتوريد وتركيب مضخات الآبار مع بيوت الآبار، وكذلك مشروع شبكة الوهط تبن لحج، ومشروع إنشاء الشبكة الفرعية للقرى الشرقية الحوطة -لحج، ومشروع إنشاء الشبكة الرئيسة للقرى الحوطة لحج، وبناء 4 خزانات رئيسية خرسانية، وبتكلفة استثمارية تقارب 800 مليون ريال.

كما قام نائب رئيس الجمهورية بوضع حجر الأساس لمشاريع مياه أخرى لتمديدات المياه والمجاري، ومحطة المعالجة والخط الناقل للمياه والصرف الصحي لمدينة الحوطة، ومشروع مياه طور الباحة المرحلة الثانية، ومشروع حفر الآبار، بتكلفة 600 مليون ريال.

نقابة هيئة التدريس بجامعة صنعاء تدشن برنامجاً تصعيدياً واصلة إلى الإضراب الشامل

العزعزي: رئيس جامعة صنعاء هو العدو الأول للجامعة، وسنسعى إلى تغييره، وما يتعرض له العاقل عهر سياسي

ما من مؤشرات توحي باكتراث رئيس جامعة صنعاء للتصعيد المستمر الذي ذهبت إليه نقابة هيئة تدريس الجامعة كوسيلة ضغط لتنفيذ مطالبهم.

والظاهر أن خيار الإضراب الشامل لأعضاء هيئة التدريس هو العنصر البارز على السطح، ذلك أن الوتيرة التي تسير بها مرحلة التصعيد الاحتجاجي التي أقرتها النقابة منذ الـ28 من مارس الجاري، بالتزامن مع تعاطي رئاسة جامعة صنعاء وعدم تجاوبها لتنفيذ جملة مطالب كانت قد قطعتها على نفسها لأعضاء هيئة التدريس، يؤكد أن كل المعطيات المتوافرة تتجه نحو مرحلة الافتراق والتصعيد الاحتجاجي.

حتى اليوم تقول النقابة إن لا جديد يذكر على صعيد التجاوب وحلحلة المشكلة رغم اللقاء مع رئيس الجامعة، لكن ذلك لم يسفر عن شيء.

وكان عبدالله العزعزي رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة صنعاء، اتهم رئيس الجامعة خالد طميم بالعدو الأول للجامعة، وتوعده بسعي النقابة إلى تغييره إذا لم يستجب لمطالب أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، ويعمل على احترام التقاليد والأعراف الأكاديمية في التعامل داخل الجامعة كما قال.

وأعلن العزعزي خلال اللقاء الموسع الذي عقد الأربعاء الماضي بحضور 1800 أكاديمي من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة صنعاء، تضامن النقابة مع زميلهم حسين العاقل الذي حكمت عليه المحكمة الجزائية بالسجن 3 سنوات، واصفاً ما تعرض له العاقل بالعهر السياسي. وقال: لن نتخلى عن مطالبنا وحقوقنا، وسننتزعها حتى لو ذهبوا بنا إلى السجون.

وفي السياق ذاته، أكد أحمد فضل نصر مكوع رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة عدن، أن المطالب التي تنادي بها هيئة التدريس بجامعة صنعاء هي مطالب مشتركة. ودعا بهذا الصدد مجلس التنسيق ومجلس النقابات في الجامعات اليمنية إلى الجلوس على طاولة واحدة وأن يقوموا بإجراءات موحدة حتى تتحقق كافة المطالب.

وقد عقد اجتماع النقابة بحضور رؤساء 3 نقابات (عدن، الحديدة، ذمار) الذين حضروا للتضامن مع نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة صنعاء. وفي تصريح صحفي أعلن أحمد يفاعة رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة ذمار، عن تضامنه ومساندة نقابته الكامل لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بجامعة صنعاء، وتمنى أن تتفهم الجامعة كافة المطالب كونها موجهة بقرار من رئيس الوزراء في المحاضر الموقعة بتاريخ 19 مايو 2007، والتي كان من المفترض أن يتم تنفيذها خلال شهر واحد من توقيع المحاضر. ملوحاً بالإضراب الشامل لنقابته تضامناً مع نقابة جامعة صنعاء.

وكان أعضاء نقابة هيئة التدريس بجامعة صنعاء علقوا الشارات الحمراء خلال يومي السبت والأحد قبل الماضيين، كإحدى مراحل التصعيد التي بدأتها النقابة احتجاجا على تجاهل رئاسة الجامعة للمطالب التي وقعتها مع النقابة منذ 3 أعوام، دون أن يلوح في الأفق بوادر انفراج للمشكلة حتى الآن.

وأشارت النقابة إلى أنها حرصت في إعداد برنامج فعالياتها الاحتجاجية على التدرج بخيار التصعيد وإعطاء مهلة لرئاسة الجامعة لتدارك الموقف والالتزام بما تم الاتفاق عليه سابقا، قبل أن يصل الوضع إلى مرحلة الإضراب الشامل.

وتقول النقابة إنها تطالب بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة مع رئاسة الجامعة في الأعوام الثلاثة الماضية، التي تتنصل رئاسة الجامعة من تنفيذها.

وبحسب بيان للنقابة فإن هناك جملة من المطالب، تتمثل "في الالتزام بأحكام قانون الجامعات اليمنية رقم 18 لسنة 1995 وتعديلاته بشأن استقلال الجامعات أكاديميا وماليا وإداريا، وشروط تعيين رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام، وكذا انتخاب ممثلي أعضاء هيئة التدريس في مجلس الجامعة ومجالس الكليات".

كما تطالب النقابة بتنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بشأن منح أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم أراضي سكنية بجوار مقار عملهم، بالإضافة إلى توجيهات رئيس مجلس الوزراء، وقرار مجلس الجامعة بهذا الخصوص.

وتدعو النقابة في جملة مطالبها لتحسين أوضاع أعضاء هيئة التدريس وعدم التمييز بينهم في الابتعاث وفقا لمعايير حزبية وشللية ضيقة، إلى جانب تنفيذ توصيات مجلس النواب بشأن اعتماد طبيعة عمل لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، وكذا الالتزام بعدم إحالتهم للتقاعد، فضلا عن صرف كافة مستحقات أعضاء هيئة التدريس الخاصة بالتعليم الموازي والدراسات العليا، وبدل السفر المتراكم في الإدارة المالية للجامعة من عدة سنوات، وكذا مستحقات المحالين للتقاعد.

ووفقا للبيان تطالب النقابة أيضاً بـ"حل مشكلة الترقيات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بكلية الطب الحاصلين على شهادة البورد، والكف عن التمييز بينهم وفقا لمعايير الانتماء الحزبي والشللي، وصرف المبلغ الخاص بنادي أعضاء هيئة التدريس، وصرف أجهزة الحاسوب المهداة من الرئيس، علاوة على رفع عدد درجات المشاركة في المؤتمرات العلمية الخارجية وتوزيعها بين أعضاء هيئة التدريس توزيعا عادلا بعيدا عن المعايير السياسية والحزبية، إلى جانب توفير مستلزمات العملية التعليمية لأبنائنا الطلاب من معامل ومتطلبات التطبيق العملي وقاعات دراسية مناسبة، ومكتبات، بما يمكنهم من التحصيل العلمي بشكل أفضل، وتقنين القبول في النظام الموازي والنفقة الخاصة والتعليم عن بعد، وتوجيه مواردها بما يخدم العملية التعليمية، وتطوير الجامعة".

مناشدة لرئيس الجمهورية

ناشد المساعد أول محمد عبدالله حسن الكحلاني رقم عسكري 48592، فخامة رئيس الجمهورية إصدار توجيهاته لشرطة النجدة بإعادته إلى عمله بعد أن رفض مدير شؤون الأفراد والكاتب المالي في شرطة النجدة شؤون الأفراد بوزارة الداخلية توجيهات سابقة من نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن رشاد العليمي بصرف مرتباته التي لم يستلمها ولم يتم إحالته إلى التقاعد.

وقال الكحلاني إنه وبدلاً من معالجة وضعه أقدموا على فصله من الخدمة العسكرية التي أمضى فيها 20 عاماً، فصلاً تعسفياً في 22 فبراير من العام 2007.

وطالب الكحلاني رئيس الجمهورية بالنظر إلى شكواه ووضع حد لمعاناته التي يلاقيها بسبب فصله من الخدمة بدون أي مسوغات أو أسباب سوى أنه طالب بمستحقاته.

تنويه

ورد في العدد 227 الصفحة 8 موضوع بعنوان "متنفذ في العدين يحول مقبرة إلى بركة لحجز المياه"، جاء فيه أن أهالي قرية القريفة مديرية العدين يتهمون محسن علي شرف بالاستيلاء على مقبرة للقرية ونبش قبورها وإخفاء رفات الموتى بغرض حفر بركة للمياه.

تواصل محسن علي شرف مع الصحيفة حاملاً معه حكماً صادراً عن محكمة الأموال العامة بمحافظة إب في 21 فبراير الماضي، جاء فيه براءته من التهمة بأنه قام باستيلاء على المقبرة، وأن المساحة التي أقام عليها حاجز المياه لم تكن فيها قبور، كما أنها ضمن المساحة المصروفة له من مكتب أوقاب إب.

الصحيفة تعتذر لمحسن علي شرف وللقراء الأعزاء عن هذا الخطأ غير المقصود.

الصحوة
الاثنين 20 ربيع الآخر 1431هـ الموافق 5 ابريل 2010 العدد (231)
Mon. 20/4/1431 - 5 April 2010

- **علياء: معاناة أهالي المعتقلين لن تنتهي إلا بالإفراج عن المعتقلين جميعاً**
- **زيد: هناك من يحاول عرقلة حل المشكلة لمصالح سياسية ومادية**
- **المقطري: الافراج عن المعتقلين كان أحد بنود الاتفاق الذي وقعت عليه الحكومة والتزم بها الحوثي فقط**

علماء وبرلمانيون وسياسيون وحقوقيون يدشنون حملة التضامن مع المعتقلين تحت ذريعة حرب صعدة ويطالبون الرئيس بإغلاق الملف كلياً

توقفت حرب صعدة في ميادين القتال، لكنها خلف أسوار السجون ما تزال ملتهبة. هناك تحقق السلطة نصرها المعنوي بمزيد من إلحاق الهزائم بالمعتقلين على ذمة حرب صعدة. مؤكدة على استمرار محنتهم وأسرهم.

على مدى الأعوام الـ5 الماضية، شهدت صعدة 6 حروب. ومعها ازدحمت السجون بالمعتقلين: أطفال وشباب وشيوخ، منهم تابعون للحوثي، وآخرون اقتيدوا إلى المعتقلات وفق أصولهم وأنسابهم.

خلالها كافحت أسر المعتقلين وناشطون حقوقيون ومنظمات مدنية من أجل الإفراج عنهم، لكنهم ظلوا الحلقة الأضعف في بيئة لا تعترف إلا بقانون القوة وحاملي السلاح. غير أنهم لم ييأسوا، وصباح الخميس الماضي، دشنت الحملة التضامنية لإطلاق سراح المعتقلين تحت ذريعة أحداث صعدة، فعالياتها خلال شهر أبريل، مبتدئة بندوة بعنوان "المعتقل أولاً".

وقد وجه المشاركون في الندوة، وهم علماء وبرلمانيون وقضاة ومحامون وحقوقيون وأعضاء نقابات ومنظمات ومواطنون وأهالي المعتقلين، رسالة إلى رئيس الجمهورية للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين تحت ذريعة أحداث صعدة.

وقالوا في رسالتهم: كون القضية ذات أبعاد إنسانية وحقوقية، ودعما منا للجهود المبذولة والدؤوبة لإغلاق جميع الملفات المتعلقة بتلك الأحداث المأساوية... آملين رفع الضرر عنهم وعن أسرهم الذين استبشروا خيرا بوقف الحرب والسعي إلى تطبيع الحياة وعودتها إلى ما كانت عليه، والإفراج الفوري وغير المشروط كون ذلك يساعد على ما تسعون إليه في أن يعيش الجميع في أمن وسلام في ظل دولة القانون والنظام.

وفي الندوة التي نُظمت بمبادرة من المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات وأهالي المعتقلين، تحدث العشرات عن محنة المعتقلين وأسرهم وأبعادها القانونية. وأكد علي الديلمي المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، على أن الاعتقالات وحجز الحريات للمعتقلين هي استهداف واضح للحرية الشخصية وحرية المعتقد، وأنها متعلقة بأسباب ليس لها علاقة بالدستور والقانون.

وكشف عن حشر عدد من أسماء المعتقلين في قضية بني حشيش رغم اعتقالهم من قبل اندلاع أحداث بني حشيش، في إشارة إلى حجم التلفيقات والاتهامات الباطلة للمعتقلين. لافتاً إلى أن المنظمة رفقة أسر المعتقلين خلال فعالياتهم التضامنية السابقة قد طرقوا كل الأبواب لأجهزة الدولية المحلية ووصولا إلى المنظمات الدولية في سبيل إطلاق سراح المعتقلين، مضيفا أن بعض المعتقلين قد أحيلوا إلى المحكمة الجزائية المتخصصة وهي محكمة خارج القانون والدستور، لم يتم الإشارة إلى حالات الاختطاف والإخفاءات القسرية التي لحقت بهم، وهذا يؤكد الإجراءات غير القانونية لهذه المحكمة.

وذكر الديلمي أيضا أن المكتب الرئيسي للمنظمة في عدن يهتم بالمعتقلين في أحداث الحراك الجنوبي ردا على ما يقال عن المنظمة من أنها تهتم فقط بالمعتقلين على ذمة حرب صعدة دون النظر إلى غيرها، وأن الدور الذي تقوم به تكاملي.

وتساءل الديلمي لماذا لم يتم إطلاق سراح المعتقلين رغم أن الحرب توقفت في صعدة ووصل الجميع إلى اتفاق؟ وهل هناك رغبة جادة في إيقاف الجرائم ضد الإنسانية من الاعتقالات الجماعية أو التعذيب في السجون وتطبيق الدستور والقانون الذي هو الحكم بين أبناء الشعب اليمني؟

علياء الوزير زوجة المعتقل وليد شرف الدين، قالت إن السجون مكتظة بالمعتقلين الذين ليس لهم علاقة بالحرب لا من قريب ولا من بعيد.

وعبرت علياء التي ألقت كلمة نيابة عن أهالي المعتقلين، عن أسفها تجاه عدم الإفراج عن أزواجهن وأبنائهن وآبائهن، وأنه لم يتغير شيء إلى اليوم، مستغربة بشأن من تمت إعادتهم إلى المعتقل بعد إطلاق سراحهم في الفترة القريبة الماضية.

وأضافت أن الوضع والمعاناة المادية والنفسية لن تنتهي إلا بالإفراج عن المعتقلين جميعا.

وقالت إن أهالي المعتقلين لجأوا إلى العديد من الوسائل الاحتجاجية عبر الاعتصامات والفعاليات التضامنية وغيرها، طالبة من الجميع التضامن وإرسال برقية من الحاضرين إلى رئيس الجمهورية.

وفي السياق ذاته، اتهم حسن زيد الأمين لحزب الحق، السلطة بتعمد الإرهاب من خلال الانتهاك السافر للدستور والقانون باعتقال أشخاص ليس لهم علاقة بحرب صعدة. وقال: رغم الوعود المتكررة بالإفراج إلا أن المصداقية لدى السلطة أصبحت مفقودة.

وأفصح زيد عن أمنيته في أن تمارس منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية "ضغطا على الأجهزة الأمنية التي تتولى الاعتقال ليوضحوا للناس مستندهم في استمرار اعتقال حرية شباب واحتجاز استقرار وأمن عائلاتهم"، مؤكدا على بطلان المحاكمات التي تنفذها السلطة للمعتقلين بمحكمة أمن الدولة، مستندا على ذلك بمقولة كل ما بني على باطل فهو باطل، خاصة منها قضايا المعتقلين على ذمة أحداث بني حشيش، والذين اعتقلوا قبل أن ينتقل الشعار إلى بني حشيش.

واتهم أمين عام حزب الحق السلطة بتعمدها ممارسة الإرهاب في حق مواطنيها من خلال الانتهاك السافر لنصوص الدستور والقانون، مفترضا أن يتم إطلاق 160 معتقلا ممن اعتقلوا على ذمة حرب صعدة، بموجب اتفاق السلام.

واختم زيد رجاءه من الله أن "يعجل بالفرج عن الجميع وأن ينتقم ممن تجردوا من الشعور بالإنسانية ويريدون أن يبثوا الرعب في نفوسنا".

أما الدكتور المرتضى المحطوري رئيس مركز بدر، فقد تطرق لعظمة وكرامة الإنسان، وقال: ما يحدث لهؤلاء بلا حياء ولا خجل ولا روح ولا دم بعيد عن احترام هذه الكرامة والإنسانية. منبهاً إلى أن الوحوش الضارية تفعل بفريستها للأكل، وإذا ما شبعت تخلت عنها بدون وحشية أو عنصرية، غير أن ما يحدث يوضح أن هناك عنصرية، مستشهدا بصور المعتقلين في القاعة الذين معظمهم من الهاشميين، مؤكدا أن سبب اعتقال هؤلاء هو الظلم.

وقال بلهجته: "يالله بذي الجاه يا فخامة الرئيس فكلنا يكفي، أتعشم في فخامة الرئيس أن يرزم يده ويقول لأهل السجون صفوا اخرجوا، والتعهد على عبدالملك الحوثي مش علينا".

ويرى المحطوري في ما يجري "استهدافاً للهاشميين وفيه عنصرية واضحة"، متسائلا عن "قصة الحوثي ومن حوث الدنيا"، متحدثا عن مضايقة الأمن لمجاميع من الطلاب كانوا يدرسون في مركزه، واضطرارهم لأن يتوجهوا إلى صعدة، وقال "كان ينكسر رأسي عندما يروحوا صعدة يدرسوا، مش يروحوا يقاتلوا".

وفيما اقترح عضو مجلس النواب فؤاد دحابة، الذي نزع ساعته من يده ليهديها إلى أحد المعتقلين، وهو العزي راجح، صياغة مادة في الدستور تنص على أن الإخفاء القسري والاعتقال جريمة لا تسقط بالتقادم، أكدت رئيسة منظمة صحفيات بلا قيود عدم القدرة على إغلاق سجون السلطة ما لم يتم إسقاط محكمتي الصحافة والجزائية المتخصصة، داعية منظمات المجتمع المدني لتضافر جهودهم لإسقاطهما.

وإذ أشارت توكل كرمان إلى أن "أغلبية المعتقلين أبرياء إن لم يكن كلهم"، دعت إلى تضامن منظمات المجتمع المدني مع أسر المعتقلين في المحافظات الجنوبية، وخاصة في محافظة حضرموت، التي يتعرض فيها أطفال لعمليات اعتقال تحت مبرر تهديد الوحدة الوطنية.

وتحدث الزميل محمد المقالح عن مأساته داخل السجن، وقال إن هناك عهداً في ذمته لهؤلاء المعتقلين، مؤكدا على الحوار حتى ولو مع المقاتلين كون الحرب هي مأساة ونحن نبحث عن السلام، والحرب في صعدة كانت نتيجة تواطؤ وصمت من الجميع، وأن استمرار الاعتقال دليل على أن هناك نوايا لإعادة حرب سابعة وعاشرة لا زالت قائمة.

واستغرب من أهمية النقاط الست التي تبحث في الحجر قبل الإنسان الذي يفترض أن يكون أول بند في المصالحة لا آخر بند، مستغربا أيضاً استنفار السلطة لأسر 4 سعوديين، بينما هناك الآلاف من اليمنيين لا تسأل عنهم، هل لأن الإنسان اليمني مهان لدى حكومته؟ مطالبا في الوقت نفسه بإطلاق أي أسير لدى الحوثيين إن كان لازال هناك أسرى كون الإنسان هو الإنسان.

وفي مداخلته ذكر النفسيات المتلهفة للأذية عند النيابة الجزائية المتخصصة والسجانين وكأن السجين لديهم فريسة تجب أذيته، وأنهم يعشقون إيذاء السجين حتى ولو لثانية واحدة.

المقالح الذي أطلق سراحه الأسبوع قبل الماضي، شدد في خطابه إلى السلطة على ضرورة إرساء السلام، وقال: نريد السلام، والحرب ليست الحل. مؤكداً على أن السلطة لن تتمكن من بسط سيطرتها في صعدة بدون السلام، مذكرا بالمعاناة التي يقاسيها السجين داخل زنزانته، فالدقيقة الواحدة تعني دهرا كاملا، في إشارة إلى القضاة الذين يوزعون السنوات على المظلومين جزافا، مؤكدا أنه كان محظوظا في مأساته لوجود من يتضامن معه، مذكرا بالأناس غير المعروفين، والذين يتطلب الحال التضامن معهم بجدية، قائلا في الأخير للسلطات: عيب عليكم أطلقوا سراح المعتقلين.

كما تحدث عبدالله المقطري عضو مجلس النواب، عضو اللجنة الإشرافية، عن دوره في اللجنة وما تم فيها، خصوصا في الحدود، مطالبا الجميع بعدم استجداء أو طلب الإفراج عن المعتقلين، كون ذلك التزاماً واتفاقية وقعت عليها الحكومة كطرف في حل هذه المشكلة، مذكرا بقيام الحوثيين بما التزموا به وإطلاقهم جميع الأسرى.

وفي كلمته، عبر المقطري عن أسفه كثيرا للدمار الذي ألحقته الجارة الكبرى بكل شيء حتى المساجد، منددا بالسياج الشائك الذي أقامته السعودية مخالفة بذلك اتفاقية الحدود، ومشددا مرة أخرى على ضرورة تنفيذ الاتفاق الموقع مع ممثلي الحوثي في قصر الرئاسة.

وأعلن عبدالباري دغيش عضو مجلس النواب، في كلمته، تضامنه الكامل مع المعتقلين خارج نطاق الدستور والقانون، مذكرا أن تكلفة الحروب باهظة بقدر لم يعد يطاق، وأنه لا ناصر ولا منتصر في هذه الحروب.

أما الناشطة الحقوقية انتصار سنان فقد شددت على ضرورة إطلاق المعتقلين لآدميتهم، وأن المشاكل التي تمر بها البلاد وكثرة المنتهكة حقوقهم قد جعلتها تعيد حساباتها في نوعية أنشطتها الحقوقية، مذكرة بأبناء الجعاشن والجنوب، ومستغربة من المقولة الخاصة بأن تكون هذه الفعالية آخر الفعاليات، كون أن هناك آخرين لا زالت حقوقهم منتهكة وتحتاج إلى تضامن ما دامت هذه السلطة قائمة.

إلى ذلك، ناشد الدكتور إسماعيل الوزير الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، السلطات عدم قطع كل الحبال والتراجع عن الانتهاكات والأساليب القمعية لتحافظ على ما بقي لها من وجود في نفوس الناس.

في حين رأى العلامة محمد مفتاح أن السلطة الظالمة لا تسمع إلا بقوة الموقف، فلا أخلاق ولا حقوق إنسانية موجودة في قاموسها، وأنه لابد من توافق لموقف موحد، وأنه كثرت المظالم في هذه البلاد. وقال: لابد من تصعيد الموقف، ومن التضحية، وإن البلاد أصبحت ساحة ظلم كاملة، ومادة للظلم في كل مكان. مذكرا بغوانتانامو وكثرة اليمنيين، وانتهاكات الجارة المسلمة الكبير، داعيا الفاعلين والمشترك على وجه الخصوص لتحمل المسؤولية، وأن يكونوا أصحاب موقف قوي حتى لا يفقدوا رصيدهم الشعبي.

حضر الندوة الدكتور محمد عبدالملك المتوكل والعلامة يحيى الديلمي والقاضي محمد لقمان والسياسي عبدالله هاشم السياني وعدد من السياسيين والإعلاميين والحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة.

المحرر: هلال الجمرة
haly87@gmail.com

الاثنين 20 ربيع الآخر 1431هـ الموافق 5 ابريل 2010 العدد (231)
Mon. 20/4/1431 - 5 April 2010

التعليم.. هل هو فعلاً عماد الوطن؟!

نعمان الحكيم

■ عندما تهمل الدولة، أية دولة، تربوييها من معلمين وموجهين وقادة يصنعون القرار ويشرفون على تعليم وتربية الأجيال، عندها ما الذي سينتج؟ وكيف ستكون الأمور؟ وهل سيظهر في الأفق مستقبل للجيل تكون فيه سلامة الرؤى والتوجهات، ونيل المكتسبات.. أم أن العكس سيكون هو الصحيح؟!

■ في الشأن اليمني الذي غلب على كل الشؤون التعليمية والتربوية في المنطقة، تجد ما هو أسوأ من الكلام الذي نقوله أو نكتبه، فالمعلم والتربوي هم الشموع التي تحترق لكن مرتين، الأولى لضخامة المهام الكبيرة التي تبذل في تعليم وتربية الجيل، والثانية إزاء الحياة ومتطلباتها، والتي لا مقارنة فيها بمن يعملون في مرافق أخرى كالنفط والمالية والبنوك والشركات المختلفة، رغم كون هؤلاء مخرجات التعليم العام أو الجامعي، وصاروا إلى ما هم فيه اليوم، لكن الأساس الذي صنع لهم ذلك مهمل، ولا من يحرك ساكنا!

■ اليوم، هناك تركة ضخمة من المعلمين والتربويين الذين تمرسوا خلال أكثر من 40 عاماً، هذه الكفاءات بعضها قد أحيل إلى المعاش بعدة مئات من الريالات لا تساوي حتى صرف أسبوع، أما الذين ما يزالون يؤدون المهمة فهم على نارين: نار الغلاء، ونار الإجحاف وعدم الإنصاف، إذ يكون وضع التربوي في الدرك الأسفل من سلم الوظيفة، ولم يهتم بهم المشرع الذي جعلهم مجرد أناس يؤدون وظائف مجردة وكأنهم ليسوا رسل علم ومعرفة، بل وجعل المشرع بعض رسل العلم رموزاً إدارية وكأنهم لا يعملون مجتمعين من أجل حصة دراسية ناجحة، وانظروا اليوم إلى الإخفاقات التي لحقت بالجسد التعليمي والتربوي، ولم يستطيعوا إيجاد حلول لها، بل تضاعفت اليوم لتعصف بالآلاف الذين فقدوا حقوقهم من مزايا وبدلات، تعطى لهذا وتمنع عن ذاك، ومن محافظة إلى أخرى تجد المرتشين والمتحذلقين، والأمور تدار بفساد فظيع حتى في التوظيفات والانتقالات والتسويات... وعيني عينك!

■ قد تكون قيادة الوزارة غير ناظرة بالمجهر لما يجري، لكنها تعلم وتستلم تقارير وشكاوى من الميدان في أكثر من 20 محافظة، وتستطيع أن تضع المشرط على الجزء الفاسد من الجسد الحي، وأن تنصف من يستحق الإنصاف، وأن تعاقب من حصل على شيء بغير قانون أو حجة، وتعاقب بقسوة من أوصل الأمور إلى هذا الدرك الأسفل الذي يضر بالتعليم والتربية كثيراً!

■ اليوم، اعتصامات وإضرابات في أنحاء البلاد تطالب بالحقوق.. ترى هل هذا يرضي القيادة التربوية؟ وهل يشرفها هكذا حالة مزرية لواقع المعلم والتربوي والإداري وجميع أطراف العملية التعليمية في البلاد؟ هل ترضيها هذه التصرفات التي لم تكن لتحدث لو أن ميزان العدل والإنصاف سار على تقوى الله والضمير الحي والإخلاص للوطن والشعب كما يقولون، واستخدام الثواب والعقاب على حد سواء؟!

■ نخشى أن تنفلت الأمور في التربية، ولدينا مئات الآلاف ممن يعملون فيها وبها وهم مظلومون ولم يجدوا من ينصفهم البتة.. نخشى أن تكون النظرة العمياء تجاه هؤلاء أكثر سوءاً، ما سيؤدي إلى نتائج وخيمة والعياذ بالله!

■ اعطوا التربوي حقه بآلية واضحة وزمن محدد.. مثلما كان الوضع في عدن قبل الوحدة.. عافاكم الله ومن فات قديمه تاه!

لعلي وليس لعلي

عبدالجليل الزريقي

لعلي الظفيري وليس لعلي عبدالله صالح. أولاً أشكرك يا أستاذ علي الظفيري، والشكر قليل في حقك، وأي كلمة لن تكون منصفة في حقك تجاه مشاعرك الإنسانية والنبيلة تجاه بلدك الثاني اليمن ومعاناة شعبها والخطر الذي يهدد كيان الوحدة اليمنية ومستقبل البلد برمته.

الأخ علي الظفيري، لقد شعرت بالعزة وأنا أقرأ رسالتك للرئيس علي عبدالله صالح، لأنك تحمل هموم شعبنا وبلادنا، وأنت تكتب رسالتك شعرت بأنك تتألم كثيراً علينا وعلى بلادنا ووحدتها، وقلما يوجد أناس مثلك أنت والأستاذ عبدالباري عطوان، وجورج جلوي بمشاعركم الإنسانية النبيلة.

أنا أشكرك على هذه المشاعر العربية الفياضة والموقف الإنساني النبيل منك، ولكن بالمقابل هل يا ترى الرئيس علي عبدالله صالح قرأ رسالتك؟ وهل يشعر بالذل والمهانة كما نشعر نحن وأنت وأبناء هذا الوطن عندما يشاهدون المواطنين اليمنيين يتحولون إلى شحاتين أمام السفارات الأجنبية للبحث عن لقمة عيش مهما كان نوعها ومهما كان ثمنها؟! وأيضاً المرضى الذين يموتون في المستشفيات لسبب عدم امتلاكهم حق الرسوم والفحوصات والأدوية، وبلادنا تنفق مليارات الريالات للبذخ والأسلحة التي تقتل أبناء هذا الشعب! أضف إلى ذلك معاناة الشباب الخريجين من الجامعات ولم يجدوا عملاً (وظائف) والأطفال المتسولين في الشوارع والآباء الذين لا يجدون حق تدريس أطفالهم والنساء المتسولات! والموظفين الذين يتقاضون مرتبات مهينة كالأطباء والمدرسين وغيرهم...؟!

هل يشعر الرئيس بأنه يقود البلاد إلى الهاوية؟ وهل يشعر بأنه لا توجد الدولة القائمة على 3 ركائز: الشعب والأرض والسلطة؟ لأن أحد أركان الدولة تلاشى تماماً، أو بالأصح قد دمرت الركيزة الثالثة للدولة، أي السلطة؛ هذه الركيزة الثالثة غير موجود في هذه البلاد، وأصبحت تحكم البلاد عصابات فساد تنهب كل ما تملك الدولة، وليس سلطة تبني الدولة مؤسساتها!

يا أخي علي، لقد لامست في رسالتك أشياء مهمة، وبالذات الفساد الذي ينخر الوطن والرئيس لم يحرك ساكناً، بل يبارك ويدعم ويعين الفاسدين! وأيضاً الوحدة والخطر المداهم لها، ومن المسؤول عن كل ذلك. وكنت صادقاً في ما كتبت، وبهذا أنا أشاطرك الرأي والهم والألم، وإن كل ما يحدث في هذا البلاد جنوباً وشمالاً وشرقاً وغرباً من فقر وحرمان وظلم وسفك للدماء ونهب للحقوق وهتك للأعراض وشروخ اجتماعية وانقسامات... المسؤول عنها مسؤولية كاملة هو الرئيس وسياسته الخاطئة.

وبالمقابل لا أحد يستطيع أن يعفي المعارضة عن صمتها تجاه كل ما يحدث في كل مكان من قبل السلطة. أنت لست من أحزاب اللقاء المشترك، أنت مواطن خليجي مرتاح آخر راحة، ولكنك تتألم على ما يحدث لنا في ظل سلطة ابن اليمن البار وفارس العرب؟!

يا ترى المعارضة تبادلنا نفس المشاعر؟ وهل تدرك الخطر القادم على البلاد؟ وإذا كان ذلك على بالها لماذا لا تتحرك؟ أما آن الأوان لتحريك الشارع؟ لم تشعر هذه المعارضة بما يعانيه إخوانهم وأهلهم ورفاقهم في الجنوب، هل المعارضة في الشمال شيء وفي الجنوب شيء آخر، أم أن هذه السلطة والمعارضة تستغل أبناء هذا الشعب في الجنوب استغلالاً سياسياً وانتهازياً قذراً حيث ينزلون لهم فقط أثناء الاستقطاب الحزبي والانتخابات ليستفيدوا من أصواتهم، ويتركونهم بعد ذلك فريسة لمن أراد إذلالهم ونهب حقوقهم وثرواتهم وقتلهم ورميهم في السجون بدون حق قانوني!

إذا كانت السلطة كذلك ليس غريباً عليها فهو سلوكها وثقافتها وسياستها، ولكن أين دور المعارضة؟ لماذا لا تحرك الشارع في الشمال تضامناً مع أحرار الجنوب الرافضين للظلم والاستبداد والقهر والفساد؟ ولماذا لا يتضامن أبناء الشمال مع أبناء الجنوب حتى يشعر أبناء الجنوب أن لديهم أهلاً في الشمال يحبونهم ويناضلون معهم ويساندونهم ويناصرونهم للحد من ممارسات السلطة وتماديها تجاه أبناء المحافظات الجنوبية، حتى تشعر السلطة أيضاً بأن الأمور تنذر بالخطر على مصالحها، وأن الشعب لن ولم يسكت أمام تلك الممارسات الرعناء، وأن أبناء الجنوب لديهم قضية وليس مشروعاً صغيراً، وأن أبناء الجنوب وحدويون أكثر من أبناء الشمال لأنهم قدموا كل شيء من أجل الوحدة وتنازلوا من أجلها عن السلطة والدولة؟

يا أخي علي، إن الصمت من قبل المعارضة في الشمال تجاه ما يحدث في الجنوب هو أسوأ من ممارسات السلطة، لأن السلطة قد فقدت كل القيم الإنسانية والأخلاقية وتخلت عن مسؤوليتها تجاه الجنوب، وتحولت إلى ناهب لكل شيء في الجنوب. وعلى المعارضة ألا تصمت وتقف موقف المتفرج، أو تقوم بحركات محددة وبسيطة هنا أو هناك. هذا لا يكفي. عليهم أن يشعروا السلطة بأن ما تمارسه لا يمكن السكوت عنه. إذا كانت السلطة تمارس في سلوكها وثقافتها الانفصال، فإن المعارضة -من وجهة نظري- لا تمانع الانفصال ولا ترفض الظلم الذي يمارس على أبناء الجنوب من قبل السلطة بسبب صمتها أمام كل ما يحدث. صحيح أني من المعارضة، ولكن أمام هذا الصمت المقيت قدمت استقالتي من الموقع القيادي، وكذا من النقابات النائمة والمنبطحة، لسبب هذه المواقف المخزية، لأنه إذا تمزق الوطن لا أريد أن أكون مشاركا في هذا الجرم والخيانة، كما أنني لا أريد أن أكون ساكتاً عن الظلم وأنا في موقع قيادي، وستكون اللعنة على من يمارسه ومن يباركه أياً كان.

يا أخي علي: أنت شاهدت صنعاء، ولو أنك شاهدت المخا وزبيد والحديدة والحوطة وتعز العطشانة والمظلمة والتي لا يوجد فيها خدمات صحية.. وإذا كنت ذهبت إلى البحث الجنائي والسجون وكذا النيابة والمحاكم، ودخلت عشش وأكواخ الفقراء.. ماذا ستكتب؟ وماذا ستقول؟ أنا متأكد بأنك ستوجه رسالتك إلى الأمين العام للأمم المتحدة والصليب الأحمر، وسترفع دعوى في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية ضد هذه السلطة، وستبصق في وجه كل من يصمت أمام هذا الظلم والقهر والاستبداد.

أخيراً أريد إبلاغك بأنني وزعت صورة رسالتك للكثير، وأولهم النائب الحر والمناضل سلطان السامعي. وأقول لكل الأحرار آن الأوان للتغيير، وعلى النائمين أن يصحوا، وعلى الجبناء أن يتحرروا، وعلى أصحاب المصالح والمشاريع الصغيرة أن يكبروا، فالوطن أهم وأكبر من كل شيء.

● علي الظفيري

استمرار الانتهاكات ضد الصحافة

الإعلام تحاول تمرير قانون تعسفي للإعلام المرئي والإلكتروني

في الوقت الذي تستمر فيه الانتهاكات ضد الصحافيين، تسعى الحكومة لتمرير قانون تعسفي يقيد الإعلام السمعي والبصري والإلكتروني، ويسهم في تراجع هامش الحرية الضيق.

وكإنجاز جديد لوزارة الإعلام يضاف لرصيد دورها القمعي والمعادي للحريات الصحافية والفضاء الإعلامي المفتوح، تقدمت وزارة الإعلام لرئاسة الوزراء بقانون الإعلام السمعي والبصري والإلكتروني، يعيق تملك قنوات فضائية ومواقع الكترونية ومحطات إذاعية.

واشترط مشروع القانون سداد المنشأة أو الجهة التي تريد الحصول على ترخيص، رسوماً مالية، ورسوم ترخيص عملها لمدة عامين تورد إلى حساب خزينة إعلام الدولة، بحيث يدفع مقابل استخراج ترخيص إنشاء موقع الكتروني 20 مليون ريال، و10 ملايين ريال مقابل ترخيص استخدام جهاز البث الفضائي (sng)، و15 مليون ريال كرسوم ترخيص خدمة الرسائل الإخبارية بالوسائط المتعددة.

لم تكتف وزارة الإعلام بحجب صحيفة "حديث المَدية" ومصادرة عددها رقم 38 بتوجيهات شفوية، ومنع طباعة عددها التالي عنوة وبطريقة تعسفية تخالف القانون، بل سارعت للتفنن في إصدار مشروع قانون لحجب الإعلام السمع بصري والالكتروني.

وإلى جوار "حديث المدينة" لا تزال صحيفتا "الأيام" و"الوطني" موقوفتين بدواعي حماية الوحدة الوطنية.

وأمس الأحد، مثل الزميل عوض كشميم رئيس تحرير موقع حضرموت برس، أمام محكمة أمن الدولة بمدينة المكلا، بتهمة المساس بالوحدة الوطنية، بعد أن تم اعتقاله قبل أكثر من 10 أيام من قبل الأمن السياسي بمحافظة حضرموت، ومصادرة جهازه المحمول وكاميرته ووجهاز التسجيل.

ودانت نقابة الصحافيين اليمنيين هذه الواقعة، مبدية خشيتها من تكرار التعامل مع الزميل

كشميم كما حدث مع الزميل الصحافي فؤاد راشد الذي ما زالت النقابة تتابع قضيته منذ ما يقارب العام.

ونظمت نقابة الصحافيين الثلاثاء الفائت لقاء تواصليا مع رؤساء تحرير الصحف ومسؤولي المواقع الإلكترونية، لمناقشة جملة من القضايا التي تشهدها الساحة الصحافية، في إطار حملاتها "خلاص" للدفاع عن الحريات.

وناقش اللقاء قضية الزملاء المعتقلين فؤاد راشد وعوض كشميم والكاتب صلاح السقلدي وغيرهم من الزملاء.

وتطرق اللقاء إلى إشكالات الصحافة الأهلية وإيقاف صحف "الأيام"، و"حديث المدينة" و"الوطني". ناهيك عن إشكالات الصحافة الإلكترونية من حجب المواقع كما حدث مع المصدر أونلاين وحضرموت برس والمكلا برس والبديل، وقرصنة وتدمير "نيوزيمن" وغيرها من المواقع.

وأقر الحاضرون عقد لقاءات دورية تجمع أعضاء مجلس النقابة ورؤساء التحرير ومراسلي الإعلام الخارجي، لتعزيز التواصل وروح التضامن مع القضايا الصحافية.

الزميل محمد سعيد الشرعبي، يتعرض لاعتداءات مسلحة، وأعمال ترهيب هو وعائلته بمحافظة تعز، على خلفية نشره قضايا فساد لنافذين في مديرية شرعب.

وحسب بلاغ صحافي للزميل الشرعبي فإن منزله تعرض لوابل من الرصاص قدر بـ60 عيارا ناريا، وقنبلة يدوية لم تنفجر، بيد أن المنزل أصيب بأضرار مادية كبيرة.

وطالبت نقابة الصحافيين اليمنيين قيادة السلطة المحلية بمحافظة تعز بتحمل مسؤوليتها في حماية حياة الزميل محمد الشرعبي وأسرته.

مرشحون من لجنة التأهيل الوظيفي ولديهم توجيهات من وزير التعليم العالي باعتمادها

قطاع البعثات بالتعليم العالي يسقط 21 مرشحاً من كشوفات منح الدراسات العليا

يواصل مرشحو الدراسات العليا للأسبوع الثاني اعتصاماتهم أمام وزارة التعليم العالي، احتجاجاً على استبعاد أسمائهم من كشوفات الترشح لمنح التبادل الثقافي المقدمة من جمهورية الصين.

واتهم الطلاب أثناء اعتصامهم السبت الماضي، قطاع البعثات في وزارة التعليم العالي بأنه من استبعدهم من الكشوفات لصالح آخرين لا يملكون مقومات المنافسة ولا ينتمون إلى أية مؤسسة من المؤسسات التي حدد قانون البعثات المستحقين لمنح التبادل الثقافي على لجنتي التأهيل الوظيفي وأعضاء هيئة التدريس. وقالوا إن قطاع البعثات ليس المخول القانوني في عملية الترشيح، فعمله محصور في تنفيذ ومتابعة مقررات لجنة التأهيل الوظيفي ولجنة أعضاء هيئة التدريس.

استبعاد مرشحي لجنة التأهيل الوظيفي والبالغ عددهم 21، من منح التبادل الثقافي لهذا العام، ليست المرة الأولى، إذ إن بعضهم سبق أن تم استبعادهم. وحسب المستبعدين الذين قرار ترشيحهم من قبل 3 سنوات، فإن لديهم توجيهات وتعهدات من وزارة التعليم العالي بحل مشكلتهم من منح التبادل الثقافي لهذا العام بعد إقصائهم في الأعوام السابقة.

وكان نائب وزير الخدمة المدنية في رسالته لوزير التعليم العالي في 29 مارس الماضي، رفع كشفاً بـ21 مرشحاً من لجنة التأهيل الوظيفي الذين أعيدت ملفاتهم من قبل وزارة التعليم العام الماضي، بالإضافة لمرشحي العام الحالي، مبرراً ذلك في رسالته بعدم انعقاد اجتماع اللجنة العليا للبعثات والمنح الدراسية في 15 يناير الماضي، لتوزيع منح التبادل الثقافي للعام الدراسي 2011/2010، وقرب موعد إرسال المرشحين إلى الصين.

وقال المستبعدون إنه ورغم رفع نائب وزير الخدمة كشفاً بأسمائهم، وتوجيهات وزير التعليم العالي لمدير البعثات باعتماد ترشيحات الخدمة المدنية، إلا أن قطاع البعثات أسقط أسماءهم من الترشح.

المرشحون المستبعدون من منح الدراسات العليا، وفي رسالتهم لرئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ورئيس لجنة التعليم العالي بمجلس النواب، طالبوا بالتوجيه بمنع الإجراءات التي اتخذت بالمخالفة للقانون، وإعادة الحق لأصحابه.

المحرر: شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com

العدد
الاثنين 20 ربيع الآخر 1431هـ الموافق 5 ابريل 2010 العدد (231)
Mon. 20/4/1431 - 5 April 2010

في ظل صمت وزارة الشباب والرياضة

شعب صنعاء يهدد بإلغاء لعبة الشطرنج

■ شفيع العبد

تزداد معاناة لعبة الشطرنج جراء السياسات الخاطئة التي ينتهجها الاتحاد اليمني العام للشطرنج، وكثيرة هي المرات التي سمعنا أو قرأنا فيها عن شكاوى من الأندية، لكنها تذهب أدراج الرياح، والأسوأ من هذا أن الشاكين يتعرضون لمزيد من الظلم والعبث من قبل رئيس اتحاد اللعبة عبدالكريم العذري، الذي يدير أمور الاتحاد وفق مزاجه الشخصي، في ظل محاباة ومجاملة من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد الذين "يطبطبون" عليه بهدف كسب رضاه والفوز بسفرية هنا أو هناك، غير مكترثين بواقع اللعبة وما آلت إليه.

مرات كثيرة التقيت فيها ببعض أعضاء الاتحاد ووجدتهم يتذمرون من الآلية التي يتم بها العمل وعدم انتظام اجتماعات مجلس الإدارة والاكتفاء بمن حضر هذه البطولة المحلية أو تلك لعقد اجتماع هامشي، لكنهم بالمقابل لم يُبدوا موقفاً علنياً لإيقاف العبث وتغييب اللوائح والعمل المؤسسي.

هؤلاء مسؤولون مسؤولية مباشرة أمام الجمعية العمومية، ولكنها هي الأخرى غائبة ولن تصحو إلا عند إجراء الانتخابات لتذهب محملة بالحياء والمجاملة ووضع أصواتها رهن أهل "السياسة" لتعود تندب حظها العاثر!

في خضم انشغالات وزارة الشباب والرياضة باتحاد اللعبة الشعبية الأولى

في العالم "كرة القدم" وإهمالها للألعاب الأخرى، وجد رؤساء بعض الاتحادات الفرصة مواتية ليعملوا ما يشاؤون، ومنهم بالتأكيد عبدالكريم العذري، صاحب المصطلح الشهير في الوسط الرياضي والإعلامي "أمورك طيبة"، لكن واقع اتحاده يقول بأن الأمور غير طيبة البتة!

آخر الشكاوى، ولن تكون الأخيرة بالتأكيد، تلك التي جاءت على لسان الأخ راجح القدمي وكيل نادي شعب صنعاء، من خلال تصريحه لصحيفة "سبورت" التي يرأس تحريرها الزميل فؤاد قاسم، حيث حمل القدمي رئيس اتحاد الشطرنج مسؤولية ما يحصل من عبث في اللعبة، واتهمه بتوزيع ألقاب البطولات ولاعبي الأندية لمن يشاء كما توزع قطع الشطرنج.

وأشار القدمي في سياق تصريحه الذي نشرته "سبورت" في عدد الأسبوع الفارط، إلى أن العذري سخر الاتحاد لخدمة ناديين هو يعرفهما جيداً، حتى أبرز اللاعبين ذهب بهم إلى هذين الناديين ليحصد الألقاب على حساب الأندية الأخرى. في إشارة منه إلى نادي وحدة صنعاء الذي ينتمي إليه العذري، ونادي كمران، حيث قام العذري بنقل لاعبي شعب صنعاء فؤاد مفلح وحاتم الحضراني إلى وحدة صنعاء وكمران.

وهدد وكيل نادي شعب صنعاء بإلغاء اللعبة من ناديهم إذا لم يكن هناك تدخل من وزارة الشباب والرياضة لإيقاف عبث اتحاد الشطرنج بالأندية المغلوبة على أمرها.

هيا بنت الحسين تعتزم الترشح مرة أخرى لرئاسة الاتحاد الدولي للفروسية

أعلنت حرم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، سمو الأميرة هيا بنت الحسين، عزمها الترشح لولاية أخرى كرئيسة للاتحاد الدولي للفروسية.

وجاء إعلان سمو الأميرة هيا لقرارها هذا عقب قيام العديد من مجموعات الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للفروسية، وكذلك اتحادات الفروسية في مختلف أنحاء العالم، بمناشدتها كي تترشح لولاية ثانية. ومن بين الشخصيات التي أعربت عن دعمها لترشح سموها الأرجنتيني بابلو مايورجا، رئيس المجموعة السادسة للاتحاد الدولي للفروسية، الذي يمثل 8 اتحادات للفروسية في أميركا الجنوبية، وكذلك الشيخ خالد آل خليفة من مملكة البحرين، رئيس المجموعة السابعة للاتحاد التي تضم 18 اتحادا للفروسية في الشرق الأوسط، إضافة إلى كاثرين ويبر دي ريز من جواتيمالا، رئيس المجموعة الخامسة للاتحاد الدولي للفروسية التي تضم 13 اتحادا وطنيا في الأميركيتين ومنطقة البحر الكاريبي.

وقال مايورجا في رسالة الدعم الصادرة عن المجموعة السادسة التي تضم اتحادات الفروسية في جنوب أميركا "السجل الحافل لسمو الأميرة هيا كرئيس للاتحاد الدولي للفروسية كان دوما محط الإعجاب. ورغم أن هناك الكثير من الأعمال التي لا زالت قيد الإنجاز فما من شك بالتزام سموها وقدرتها على استكمال التغييرات الضرورية والتطورات المهمة التي ستشهدها هذه الرياضة خلال السنوات الأربع المقبلة".

الجدير بالذكر أن سمو الأميرة هيا الرئيس الـ13 للاتحاد الدولي للفروسية قد انتخبت في مطلع مايو 2006 وفق برنامج يؤكد التزامها بتحديث هذه المؤسسة، كما أنها كانت أول رئيس يفوز بهذا المنصب عبر الانتخاب.

كما يذكر أن أكثر من 80 في المائة من البنود التي احتوى عليها برنامج سمو الأميرة قد تم إنجازها فعلاً في ولايتها الأولى، ويشمل هذا إدخال تحسينات مهمة في عمليات الاتصال والتسويق والنهوض بصحة الخيول، إضافة إلى القضايا المالية للاتحاد وتطوير قاعدة الفرسان وذوي الاهتمام بهذه الرياضة، وكذلك التنسيق بين مختلف اتحادات الفروسية.

وفي معرض تعقيبها على هذا الدعم صرحت الأميرة هيا لوكالة أنباء الإمارات "وام" قائلة: "يشرفني أن أحظى بخدمة رياضة الفروسية واتحادها عبر السنوات الأربع الماضية.. لقد أحببت هذا العمل كثيرا وحالفنا النجاح في بناء فريق متميز يسعدني أن أواصل العمل معه".

وتابعت: "منحتني هذه الرياضة بعضا من أسعد لحظات حياتي، ويسعدني أن أنال هذه الفرصة لكي أرد لها البعض مما اكتسبته.. لقد شهد الاتحاد الدولي للفروسية تغيرات جذرية خلال الفترة الماضية، لذا سيتركز هدفي خلال المرحلة المقبلة في ترسيخ فترة هدوء نكرس خلالها التقدم الذي أحرزناه سوياً".

الأميرة هيا بنت الحسين من مواليد 3 مايو 1974. وهي ابنة الملك الحسين بن طلال ملك الأردن السابق، من الملكة علياء بهاء الدين طوقان، وأخت الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك الأردن الحالي. لها أخ شقيق واحد، وهو الأمير علي بن الحسين، وهو أصغر منها بعام ونصف. توفيت والدتها في حادث تحطم مروحية في 9 فبراير 1977، وهي في طريق عودتها من جنوب الأردن إلى عمّان.

بيليه يرشح حزمة منتخبات للفوز بالمونديال وإسبانيا تواصل تصدر تصنيف الفيفا

رشح أسطورة الكرة البرازيلية والعالمية بيليه، 5 منتخبات للفوز ببطولة كأس العالم لكرة القدم التي تستضيفها جنوب أفريقيا صيف العام الجاري.

توقع بيليه (الجوهرة السوداء) مساء الأربعاء الماضي في ساو باولو أن تصل منتخبات البرازيل وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وإنجلترا إلى نهائي البطولة، بيد أنه استبعد الأرجنتين.

وأضاف أن البرازيل هي أفضل منتخب في أمريكا اللاتينية، ويقابلها إسبانيا في أوروبا، ولكن العقبة الوحيدة أمام إسبانيا هي عدم بلوغها نهائي كأس العالم من قبل.

في الوقت نفسه استبعد بيليه أن يضم منتخب البرازيل النجم رونالدينيو لاعب ميلان الإيطالي، مشيرا إلى أن دونجا المدير الفني للمنتخب، اختار فريقه الذي سيسافر به إلى كأس العالم بدون النجم الشاب.

من جانب آخر، احتفظت إسبانيا بصدارة تصنيف الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) للمنتخبات في أحدث إصداراته الذي شهد العديد من التغييرات في مراكزه الـ10 الأولى، باستثناء الثلاثة الأوائل.

واحتلت إسبانيا بطلة أوروبا المركز الأول بالتصنيف برصيد 1602 نقطة، بفارق طفيف أمام البرازيل التي احتفظت بالمركز الثاني برصيد 1589 نقطة، في حين حلت هولندا في المركز الثالث برصيد 1261 نقطة.

وتقدمت البرتغال من المركز السادس إلى المركز الرابع برصيد 1214 نقطة على حساب إيطاليا (1183 نقطة) وألمانيا (1157 نقطة) اللتين حلتا في المركزين الخامس والسادس، على الترتيب.

وتقدمت أيضا إنجلترا (1120 نقطة) على حساب فرنسا (1077 نقطة)، في المركزين السابع والثامن على الترتيب، في حين احتفظت الأرجنتين بالمركز التاسع بالتصنيف برصيد 1075 نقطة.

وعادت كرواتيا إلى قائمة الـ10 الأوائل باحتلالها المركز الـ10 برصيد 1051 نقطة.

في الوقت نفسه، واصل منتخب مصر الفائز بكأس أمم أفريقيا لكرة القدم 3 مرات متتالية، تصدره لقائمة المنتخبات العربية في تصنيف الفيفا للمنتخبات، وتقدم 3 مراكز ليحتل المركز الـ14.

وتقدم منتخب الجزائر 5 مراكز وبات في المركز 27، علما أن قائمة الفرق الـ50 الأولى لم تضم أي منتخب عربي آخر، حيث احتل منتخب تونس المركز 56، ومنتخب السعودية المركز 62، والبحرين 67.

قال إنه قرأ -ولم يسمع بعد- أن بلاتر أبدى امتعاضاً منه وشن هجوماً عليه

بن همام لم يحسم الترشح للفيفا

قال رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم محمد بن همام إنه لم يحن الوقت بعد لاتخاذ قرار نهائي بشأن الحديث للترشح لرئاسة الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، معترفا بصعوبة منافسة شخص متمرس وخبير وخدم الكرة العالمية مثل رئيس الفيفا الحالي جوزيف بلاتر.

وأكد القطري بن همام لبرنامج "دنيا الكرة" على قناة الجزيرة مساء الاثنين الماضي، أنه لم يبدر منه أي تصريح يسيء إلى بلاتر، مشددا على أنه كعضو في اللجنة التنفيذية للفيفا يحترم رئيسها وسيستمر في ذلك.

وأشار إلى أنه كان داعما لبلاتر في نيله رئاسة الفيفا عامي 1998 و2002، وأن علاقتهما كانت طيبة.

وقال بن همام إنه قرأ -ولم يسمع بعد- أن بلاتر أبدى امتعاضا منه وشن هجوما عليه، لكنه لا يستطيع الجزم بأنه قال ذلك، وأكد أنه حال قرر النزول في انتخابات الفيفا فلن يفسد ذلك للود بينهما قضية.

وأضاف أن ما نقلته صحف سعودية عن بلاتر من أن بن همام ليس مؤهلا لرئاسة الفيفا قيل عنه إبان ترشحه لانتخابات 1998.

وأعرب رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم عن أمله في ألا يتأثر ملف قطر لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022 بالجدل الدائر حاليا، لما لهذه الاستضافة حال تحققها من فوائد على المنطقة العربية وآسيا، وأكد أن تحقيق هذه الاستضافة هو همه الأول حتى لو ضحى بالسعي للترشح لمنصب الفيفا.

وكان بن همام قال في مؤتمر صحفي مشترك مع المليونير الكوري الجنوبي مونغ جون تشونغ، الشهر الماضي "نتطلع إلى رؤية رئيس آسيوي للفيفا، الوقت أصبح ملائما لذلك، أتمنى أن تدعم آسيا كلها مرشحها".

وكانت صحف سعودية نقلت عن بلاتر قوله إن بن همام يريد إبعاده عن رئاسة الفيفا، وإنه تقدم بمقترح لتحديد فترة الرئاسة لـ8 سنوات، لكن الأغلبية كانت ضده، وأضاف أن بن همام يهاجمه منذ فترة رغم أن علاقتهما كانت جيدة جدا.

اتحاد الطاولة: تحضيرات بطولة القدس الدولية الثانية في مراحلها الأخيرة

■ صنعاء - سبأنت:

قال رئيس الاتحاد العام لكرة الطاولة الدكتور عصام السنيني، إن الاتحاد شارف على الانتهاء من استكمال الاستعدادات لبطولة القدس الدولية الثانية، التي ستقام على الصالة الدولية لكرة الطاولة بصنعاء خلال الفترة من 21 وحتى 26 أبريل الجاري.

وأوضح السنيني رئيس اللجنة المنظمة للبطولة في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، أن الاتحاد يسعى جاهداً لظهور البطولة بالشكل المطلوب والمشرف، سيما وأن البطولة تقام تضامناً مع الشعب الفلسطيني، وما تتعرض له مدينة القدس من حملة صهيونية شرسة تهدف إلى طمس هويتها العربية والإسلامية.

وقال السنيني "إن 9 دول أرسلت موافقتها للمشاركة في البطولة، هي السعودية، فلسطين، العراق، الأردن، سوريا، جيبوتي، السودان، مصر، ولبنان".

وأضاف أن الاتحاد بانتظار موافقة بقية الدول العربية خلال الأيام القليلة القادمة.

وحول استعداد المنتخب الوطني للبطولة أكد السنيني أن 12 لاعباً دخلوا معسكرا استعداديا مفتوحا بصنعاء ابتداء من يناير الماضي، أعقبه معسكر مغلق منذ مطلع

مارس الماضي، موضحا أن اللاعبين يواصلون تدريباتهم في المعسكر المغلق بصورة يومية، وأنه سيتم اختيار أفضل 4 لاعبين لخوض منافسات البطولة.

وأشار رئيس الاتحاد رئيس اللجنة المنظمة للبطولة إلى أن الاتحاد يكثف أعمال التجهيزات الخاصة بالبطولة كالصالة الدولية التابعة للاتحاد، وتجهيز المطبوعات ووسائل النقل.. مؤكدا أنه يجري إعداد أوبريت في حفل الافتتاح تعبيرا عن تضامن الشعب اليمني والدول العربية مع أبناء الشعب الفلسطيني، ولوحة أخرى عن مسيرة الوحدة اليمنية المباركة.

ولفت إلى أن الاتحاد رصد جوائز مالية للفائزين بالمراكز الثلاثة الأولى في فئتي الفردي والزوجي، وجوائز عينية، شملت جوائز منافسات الفردي 1500 دولار للمركز الأول، و1000 دولار للمركز الثاني، و500 دولار للمركز الثالث، فيما شملت جوائز مسابقة الزوجي 1000 دولار للاعبي المركز الأول، و800 دولار للمركز الثاني، و600 دولار للمركز الثالث. وأشار رئيس اللجنة المنظمة إلى عدد من الصعوبات والمعوقات التي واجهت اللجنة في استعدادهم للبطولة، أبرزها تأخر صرف المخصص المالي للبطولة من قبل صندوق النشء حتى وقت وصفه بالحرج في مرحلة الاستعداد، على الرغم من توجيهات وزير الشباب والرياضة ونائبه المبكرة بالصرف.

وأكد أن اللجنة الفنية للبطولة تتكون من رئيس اللجنة أمين عام الاتحاد العربي لكرة الطاولة الدكتور محمد الرويشد، وعضوية أمين عام الاتحاد اليمني لكرة الطاولة مطهر زبارة، والحكم اليمني العام نوفل الحبشي، ويقوم بتحكيم مباريات البطولة حكام يمنيون دوليون بالإضافة إلى الحكام العرب المرافقين للوفود.

في أجواء بهيجة احتفل الشاب يحيى محمد راشد
الخميس الماضي بزفافه الميمون.
وفي هذه المناسبة نتقدم إلى العريس يحيى بأحر التهاني
متمنين له حياة سعيدة.
المهنئون:
عبدالحكيم البداء، زياد البداء، سليم الخطيب، علي ناصر راشد

اجمل التهاني والتبريكات للدكتور
أنور محمد مهيوب
بمناسبة زفافه الف مبروك.
المهنئون:
عبدالوهاب الحسامي، صادق الحسامي

"فال الله ولا فالَكْ" يا عثمان!

ميفع عبدالرحمن

.. وعثمان هو الأخ عثمان محمد العزي -عضو النيابة وممثلها في القضية المرفوعة منها ضد الصحيفة "النداء" ورئيس تحريرها و4 من محرريها وكتابها الذين حين فتح الله على الأخ عثمان العزي بإطلاق العنان لخياله، لم يسعفه عنانه إلا بتخيلنا -نحن الـ-5 وسط هذه الصورة الجحيمية، بعد أخذنا إلى الصومال أو العراق(!) ووضعنا "في أكثر وأشد الأماكن اشتعالاً وحروباً، بين دوي القذائف وأزيز الرصاص وأنين الجرحى ورائحة الموت تحاصرهم من كل مكان..." إلى آخر فقرة صورة العذاب الوبيل في (مذكرة رد نيابة الصحافة على مرافعات الدفاع في قضية "النداء"): العدد 230، الاثنين 13 ربيع الآخر 1431 الموافق 29 مارس 2010، ص10.

لا أدري إن كان ثمة متسع في بنود قانون يمني ما بصدد قضية مثل قضيتنا، لهكذا مخيال ومتخيّل! فالأول منحرف هنا، والثاني أدنى إلى المرض النفسي منه إلى أي شيء آخر سوي، لأنه مشحون -عن آخره- بالإسقاط والسادية.

وجه الإسقاط هنا، متعين عما يردده رئيس الجمهورية من تهديد للشعب اليمني ووطنه بـ"الصوملة والأفغنة"، أي أن إسقاط عضو النيابة يتعدى شخصه إلى شخص فخامة الرئيس، بسبب خطاب الشحن الموتور والهستيري على أعلى مستوى رسمي. مع فارق طفيف جداً في استبدال أفغانستان بالعراق عند عضو النيابة.

أما سادية المتخيل (العثماني)، فيتعين عن رغبة عارمة لدى عضو النيابة في التلذذ بمنظرنا "بين دوي القذائف وأزيز الرصاص وأنين الجرحى ورائحة الموتى..."، لكأن الأخ عثمان العزي سيكون معنا في قلب ذلك الجحيم! ما يدل -ببساطة شديدة جداً- أن عضو النيابة لم يكن مدركاً لأبعاد ما يطلبه عقاباً لنا من مخليته، وأن وراء الأكمة ما وراءها من دوافع نفسية وعاطفية كامنة تتفاعل في مخيلة عثمان، جعلته يستحضر الشقيقة العراق عوضاً عن الصديقة أفغانستان، لتملي عليه هذا التصوير /المتخيل الذي لا يخفى فيه التشفي بالشقيقتين -الصومال والعراق- ومأساتهما التي يندى لها جبين أي إنسان حقيقي.

لكن ما مبرر كل هذا الخروج على نص وروح القانون، وعلى وجوب اللياقة والكياسة والحضارة في رد رجل حماية القانون؟!

ما الذي فعلناه -نحن المتهمين الـ-5 حتى يتمنى لنا الأخ عثمان محمد العزي -بمخياله- كل هذا العقاب الشنيع؟!

هل نحن أو أحدنا من كان، مثلاً، وراء جرائم اغتيال الشهداء المحرابي، الحريبي، ماجد مرشد، والعشرات أمثالهم، بين العامين 1990 و1993؟

أم نحن الذين نقف وراء جرائم اغتيال شهداء الحراك الجنوبي السلمي في الضالع، المكلا، ردفان، الشيخ عثمان، جعار، لحج، مودية وغيرها من قرى ومدن ومديريات ومحافظات الجنوب المسالم، الباسل، الصامد والبطل في مواجهة العنجهية الانفصالية الوحشية الحاكمة، وممارساتها السياسية -العسكرية المجسدة لواقع ضم وإلحاق الجنوب بعربتها المتهالكة؟

أم نحن الذين دسنا على وثيقة العهد والاتفاق ببياداتنا؟

أم نحن الذين نلعب بنار تخوين اللقاء المشترك وتكفيره والدس بين أحزابه والافتراء عليها وعلى قياداتها، والتملص بطرق صبيانية -سافرة ومستهجنة- من الالتزام بنص وروح اتفاق فبراير 2009؟

أم نحن الذين اجتحنا عدن -الجنوبية- اليمنية بألوية جيشنا وآلياتها وأسلحتها الثقيلة والفتاكة؟

أم نحن الذين نشرنا الدمار والموت والرعب في صعدة إلى حد الاستعانة على أبطالها الحوثيين بقض وقضيض الجارة (السعودية)؟

أم نحن الذين أقعدنا خيرة الكوادر الوطنية -المدنية والعسكرية- من الجنوب في بيوتها، ولم نستعض عنها في أجهزة الشمال بشباب جنوبيين؟

أم نحن الذين نهبنا أراضي الجنوب، ولا نزال ننهب ثرواته الطبيعية، ونهيمن على الموارد المالية للبلاد وبنكها المركزي، وننهك مواطنيها -بل نقتلهم تدريجياً- بالغلاء، الفقر، الجوع، المرض والخوف على النفس والولد من الحاضر والمستقبل؟

أم نحن الذين نتعامل مع الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والرجال والنساء كأوراق لعب، على هوى "اللي تكسب به العب به".. فإذا أحرقناها، رميناها ولعبنا بغيرها؟

● سامي غالب

● عبدالعزيز المجيدي

● شفيع العبد

● فؤاد مسعد

أم نحن الذين ندعي -في العلن- محاربة الإرهاب والفساد، ونحن -في السر- نحميهما، نرعاهما، بل نرضعهما؟!

أم نحن الذين ننجح في الانتخابات العامة بتزوير إرادة الناخبين، وبنسبة ٪77.17؟

أم نحن الذين نهين مجلس النواب بالتدخل الصفيق في شؤونه؟

أم نحن الذين نبدل حكومة البلاد ورؤساءها ووزراءها كما نبدل ملابسنا؟

أم نحن الذين اختطفنا الصحافي اليمني الأشهر، المثقف، السياسي، المناضل والقيادي الاشتراكي الجسور الأستاذ محمد المقالح، وأخفيناه 4 أشهر لننكل به، منكرين وجوده بين أنيابنا ومخالبنا، ثم نسوقه إلى القضاء لمحاكمته هو على ما ارتكبناه نحن من جرائم في حقه وحق أسرته وأحبته، وفي حق الدستور والقانون اليمني والمواثيق الدولية بحقوق الإنسان؟

أم نحن الذين نقبض على روح الضالع -اليوم- نسفك فيها الدماء، نداهم بيوتها الآمنة، نروع أطفالها ونساءها، نعتقل رجالها، نقطع عنها الماء والكهرباء والاتصال بداخلها وخارجها، نقيم نقاطنا العسكرية ودُشمنا ومتاريسنا حيث عَنّ واتفق لأهوائنا ووساوسنا وارتعادات قلوبنا، نحيل مدارسها ومرافقها الحكومية والأهلية العامة إلى ثكنات، ونصادر حياتها المدنية وأنفاسها، صحوها ونومها، وحتى أحلامها؟

أم...

أم...

أم...

أم من ذا الذي بأقواله وأفعاله -منذ حوالي العقدين زمنا- يكدر السلم العام، يثير النعرات المناطقية، يبث روح الشقاق والكراهية والتفرقة بين أبناء الوطن الواحد، ويحرض على العنف والإرهاب ويستخدمهما قولاً وفعلاً؟!

من الذي يجب أن توقفه النيابة حقاً أمام القضاء وتحاكمه بموجب النصوص: 1، 7، 11، 13، 21، 22، 24، 100، 192، 201، و202 من قانون العقوبات؟!

من بالضبط؟

هل اسمه سامي غالب، مثلاً؟

أو هو فؤاد مسعد ضيف الله؟

أو عبدالعزيز المجيدي؟

أو شفيع محمد العبد؟

أو ميفع عبدالرحمن؟

أم هم الـ5 مجتمعين، وهم الذين لا يعرفون بعضهم إلا من خلال أقلامهم وكتاباتهم، ولم يلتقوا جميعاً سوى مرة واحدة، هي يوم مثولهم أول مرة أمام فضيلة القاضي العلامة منصور شايع، في 14 ديسمبر 2009؟!

إذن! من هو الذي سيجعل من المتخيل عند عضو النيابة، عثمان محمد العزي، واقعاً في اليمن كما صوره في مذكرة رده على مرافعات محامينا الثلاثة: الأساتذة عبدالعزيز البغدادي، نبيل المحمدي وشكيب الحكيمي؟

لن نسأل الشارع/ الناس والشجر والحجر، إنما سنسأل وحسب ضمير وقلب وعقل المواطن الشريف والموظف البسيط -كما يقدمه مخياله لنا- عثمان محمد العزي حفظه الله.. فالحقيقة أن السلطة الانفصالية الوحشية الحاكمة تريد أن ترمي الوطن اليمني كله بدائها، وتنسل! فهل سنتركها ترميه هكذا، وتنسل... يا أخ عثمان؟!

في كون الإصلاح خصماً للنساء ومسؤولاً عن وفاة الآلاف منهن

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

تستدرج المواضيع الخاصة بحقوق المرأة الإسلاميين اليمنيين خارج مواقعهم المحروسة جيداً، حيث يضطرون للإفصاح عن تناقضهم مع الجملة الحقوقية وانتقائيتهم تجاهها، مما يجعلهم مكشوفين أمام الآخرين، ويتعدى الأمر حينها إمكانيتهم على المراوغة والتخفي المستمر في دور ضحايا الانتهاكات، وكثير منهم كان حقيقة ضحية لانتهاكات مروعة، أو باعتبارهم إسلاميين أكثر عصرية يستنكرون عموماً، وبصوت مرتفع، مقاربتهم ضمن تعريف واحد مع الإسلاميين المتطرفين أو السلفيين على سبيل المثال.

التجمع اليمني للإصلاح، الممثل الأكبر للإسلاميين في اليمن، يؤكد باستمرار على جلاء هذا التناقض، بين التزاماته المعلنة بحقوق الإنسان وبتصور لـ"يمن حديث"، سواء في موقفه كتنظيم منفرد أو في إطار تحالفه السياسي مع أحزاب اللقاء المشترك، وموقفه الفعلي من حقوق المرأة، التي تبدو خارج هذه الالتزامات ولا تقع في صلبها بالنسبة له. وبدءاً من موقفه من قضية الكوتا النسوية التي أحال الرأي الحاسم فيها لموقف العلماء، الذين أفتوا بحرمتها وأعلنوا حرباً "دينية" ضروساً عليها، وليس انتهاءً بقضية "زواج الطفلات" التي يصمت عنها سياسياً بينما ينشط جزء كبير من عضويته في الإفتاء بحرمة تحديد سن الزواج والضغط على البرلمان لعدم إقرار نص قانوني يمنع الزواج تحت 17 سنة. ليتعدى الأمر ذلك إلى الدفع ضمنياً بنقابة المعلمين التي يسيطر عليها للتظاهر أمام البرلمان في ذات اليوم الذي وجهت فيه اللجنة الوطنية للمرأة والمجلس الأعلى للطفولة والأمومة ومنظمات حقوقية، منها منتدى الشقائق والمدرسة الديمقراطية ومنتدى الإعلاميات اليمنيات، دعوة بشكل مسبق للجمهور المؤيد لتحديد سن الزواج للتظاهر أمام البرلمان دعماً للقانون. حيث قامت نقابة المعلمين بنقل مكان التظاهر المعتاد المتعلق بقضايا مطلبية من أمام مجلس الوزراء، المعني بها أساساً، إلى أمام مجلس النواب! بشكل يفصح ضمنياً عن النية بإفساد التظاهر النسوي، ليتعدى الأمر ذلك إلى شكوى عدد من الناشطات اللاتي تظاهرن من تعريض بعض من عضوية نقابة المعلمين بهن وإيذائهن بالكلام أثناء الاعتصام أمام المجلس النيابي.

يصبح سلوك مثل هذا خطراً لأنه يهدد الثقة الضعيفة تجاه الإصلاح، بالنسبة للمنظمات الحقوقية والنسوية، حيث يبدو في المحصلة خصماً حقيقياً ومسؤولاً مباشراً عن أرواح آلاف اليمنيات اللاتي يتوفين بسبب مخاطر الزواج المبكر. وعليه أن ينتبه حقيقة إلى خطورة شأن كذلك، فالأمر متعلق بالنسبة إلى الكثير من مشائخه بضرورات التمتع "الحلال" بالطفلات الصغيرات، ولا تشغلهم بتاتاً إحصائيات مرعبة تموت فيها في اليمن "365 امرأة و41 طفلاً رضيعاً من بين كل 100.000 ولادة حية. والأمهات الصغيرات اللاتي تقل أعمارهن عن 15 سنة هن أكثر عرضة للوفاة بمقدار 5 أضعاف من النساء اللاتي هن في العشرينيات من العمر، وذلك بسبب مضاعفات الولادة" وفق اليونيسيف، وهو ما يضع اليمن ضمن المعدل الأعلى في العالم، قياساً بالمعدل في دولة مثل أيرلندا لا تتجاوز فيه النسبة 9 وفيات لكل 100 ألف ولادة حية.

على اليمنيين إدراك أن أمر تحديد سن الزواج هو ضرورة تتعلق بالحفاظ على الحياة وحماية أرواح تعرضها للخطر ممارسات متخلفة تجعل الطفلات عرضة للوطء من رجال مرضى لا يقيمون لما يتعرضن له من ضرر وأذى يصل للموت أي انتباه. إنه أمر يقع خارج السياسة بمعناه المتعارف عليه، ولكن يقع في صلب الحياة وحمايتها، ولا يجب أن يخضع فيها للابتزاز والمساومات السياسية. وأعضاء مجلس النواب الذين يتداولون في الأمر الآن عليهم أن يدركوا تماماً أنهم مسؤولون كلياً عن أرواح آلاف الطفلات في اليمن التي ستزهق في حال لم يتم إقرار النص القانوني الذي يحدد سن الزواج، وأن كل واحدة ستموت ستكون روحها عالقة في ذمته وضميره.

خواطر ليست عابرة

عبدالباري طاهر

امرأتان من زمن جميل: رضية إحسان الله صحفية مناضلة، امرأة متحررة وداعية حرية وحداثة، وتقدم. كانت واحدة من عدد قلائل من فتيات كسرن حاجز التابو المجتمعي المتخلف، وخرجن إلى ميادين المعرفة -الحياة- يدعون للنور، للحرية، للتفتح، للعدالة والمساواة.

رضية امرأة ذكية ومناضلة عنيدة وصلبة، تمردت على واقعها البليد والهمجي. طالبت بتعليم المرأة ومساواتها بأخيها وابنها الرجل، وحقها في المشاركة العامة في الحياة، بما فيها المشاركة في الحياة السياسية.

بدأت بالكتابة في الصحف والمشاركة في الأندية الأدبية والثقافية والسياسية، وانخرطت بشجاعة في تحدي الاستعمار والقيم البالية والعتيقة.

لم تكن وحدها، فإلى جانبها كوكبة من الفتيات المستنيرات والمنيرات: صافيناز خليفة من أوائل من أسست نادياً، وتعرضت للاعتقال، وتحدث الإدارة البريطانية الاستعمارية في عدن.

ساهمت المرأة في عدن في الخمسينيات والستينيات، في استثارة وإيقاظ الوعي القومي والحقوقي الإنساني. وشاركت بفاعلية في خلق وعي وطني مطلبي وحقوقي وسياسي معاد للرجعية والاستعمار.

وقد حملن رأية الخروج على عزل المرأة، وإلغاء دورها في الحياة. كانت رضية وصافيناز من أوائل من كتب للصحافة، وعمل على تنظيم الاحتجاج المدني النسوي. وقدن المظاهرات ووزعن المنشورات، وتصدين للرجعية والاستعمار في مدينة عدن؛ عنوان الثورة الوطنية والكفاح الوطني الكبير والحداثة والتنوير.

لقد وفر النضال السلمي الديمقراطي والكفاح المطلبي والحقوقي والنقابي، أو مهد الأرض لنشأة الأحزاب، سواء التقليدية: رابطة أبناء الجنوب، وحزب الأحرار اليمنيين، ومفرداته: الجمعية اليمنية الكبرى، والاتحاد اليمني، أو الأحزاب الحديثة: القومية واليسار الماركسي.

وتكون البداية، كما تؤرخ لها المناضلة التقدمية رضية إحسان الله، إلى منتصف القرن العشرين، فقد برزت 3 جمعيات أساسية للمرأة في عدن. وأسهمت هذه الجمعيات النسائية بدور بارز في تاريخ الحركة النسائية اليمنية. وتم تأسيس نادي نساء عدن كمؤسسة أهلية في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، بعد أن حلت الحكومة البريطانية النادي البريطاني للنساء الذي أنشأته أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان يدير النادي مديرة إنجليزية قبل أن تسيطر عليه النساء العربيات. كما كانت زوجة الحاكم البريطاني رئيسة شرف لهذا النادي.

أما مجلس الإدارة فكان يضم 3 من نساء عدن من المتحدثات باللغة العربية. كما ضم المجلس عدداً من السيدات تمثل كل منهن جالية من الجاليات غير العربية التي تقيم في عدن. لكن تركيبة النادي تغيرت بتزايد عدد الشابات العدنيات المتعلمات من خريجات المدارس.

وفي أوائل خمسينيات القرن الماضي، انضم لهذا النادي فوج كبير من خريجي مدارس البنات في عدن والشيخ والتواهي، بوعي جديد وروح جديدة، مستمدة من الوعي الوطني في الداخل والوعي القومي في الخارج. وبدأ عنصر النقد وعدم الرضا على القيادة الإنجليزية المسيطرة.

لم تعد كافية دروس اللغات والرياضة والرحلات، وغير ذلك من النشاط الاجتماعي والثقافي، وتاقت النفوس إلى المزيد من الجدية كالمحاضرات والاحتفالات بالمناسبات الدينية الإسلامية، ووجود مميز للمرأة العربية في عدن عن باقي نساء الجاليات الأجنبية.

("التحديث في اليمن"، د. أحمد القصير، نقلاً عن رضية إحسان الله: "عدن الخالدة ميناء عالمي حر"، ط/ مؤسسة دار الهلال القاهرة، 1995، ص154).

وبشير الباحث المهم الدكتور أحمد القصير في كتابه "التحديث في اليمن والتداخل بين الدولة والقبيلة"، إلى "أنه قد تم بالفعل تعريب النادي بانتخاب رئيسة له من نساء عدن العربيات هي السيدة نبيهة حسن علي، والجدير بالذكر أن هذا النادي تحول في عام 1957 إلى جمعية المرأة العربية". وقام بعملية التحويل عدد من الشابات يحملن توجهات جديدة، وفكراً جديداً حول تحرر المرأة. ومن هذه الشخصيات رضية إحسان الله وصافيناز خليفة.

وتشير تسمية الجمعية "بجمعية المرأة العربية" إلى دلالة عامة هدفها التأكيد على الانتماء القومي العربي، ويعبر ذلك عن توجه ساد بين التنظيمات السياسية اليمنية في ظل المد القومي الذي كان يمثله جمال عبدالناصر. والواقع أن ما أشار إليه الباحث صحيح، ولكن عدن أيضاً كانت تحت ظل الحماية البريطانية التي فتحت الباب أمام أبناء دول الكومنولث ليتبوأوا مكانة أهم من مكانة أبناء المدينة واليمن والعرب عموماً، فكان التركيز على عروبة عدن في مواجهة تغريبها ودمجها في دول الكومنولث.

يؤكد القصير: وكانت أشهر رئيسة لهذه الجمعية هي رضية إحسان الله صاحبة الدور البارز في الحركة النسائية في اليمن في النصف الثاني من خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

ومن أعمالها تنظيم مظاهرات خلع الحجاب عام 59. كما أن نشاط تلك الجمعية لم يقتصر على قضايا المرأة، بل امتد إلى المجال الوطني. فمن خلال نشاط هذه الجمعية ظهرت معظم القيادات النسائية التي شاركت في كل من العمل الاجتماعي الأهلي، والعمل السياسي السري، خاصة العمل المرتبط بالكفاح المسلح لطرد البريطانيين. وكانت تلك العناصر النسائية التي ارتبطت بالحركة الوطنية الداعية إلى التحرر والاستقلال الوطني، ومن خلال نشاط هذه الجمعية التي قادت العمل النسائي في جنوب اليمن بعد تحقيق الاستقلال. كما أن هذه العناصر هي التي شكلت في ما بعد الاتحاد العام لنساء اليمن عام 68.

انتقلت رضية إحسان إلى الشمال مطلع السبعينيات، وكانت حينها كتلة نشاط، فهي مثقفة عضوية ومناضلة صادقة، فقد واصلت رسالتها الدعوية ضد طمس حقوق المرأة وغياب مساواتها بأخيها الرجل.

التحقت بصحيفة "الثورة"، فكتبت سلسلة مقالات وتحقيقات غاية في الأهمية، تعرضت بسببها للمضايقات والمنع من السفر أكثر من مرة.

منذ السبعينيات وضع نشاطها تحت المجهر، وجرت مضايقتها في الكتابة والندوات والمحاضرات، وتجميع الفتيات للنشاط العام.

عملنا معاً في صحيفة "الثورة"، وكانت شجاعة في مواجهتها وانتقادها لوضع الصحيفة حينها، وحجب مقالاتها الناقدة. كما تصدت للفساد والاستبداد في المراحل الباكرة.

اهتمت بوضع المرأة، ودعت إلى تشكيل جمعيات نسوية مستفيدة من تجربتها الريادية في عدن. كما اهتمت بالأزياء الشعبية والحفاظ على التراث.

اصطدمت في عدن بالإدارة البريطانية وسياساتها الاستعمارية. كما عانت بعد الاستقلال من سياسات المنتصر (الجبهة القومية) غير الديمقراطية، التي صادرت الحريات السياسية، وفرضت قيوداً على العمل النقابي والعمل الأهلي المدني، فوجدت رضية إحسان نفسها، شأنها شأن العشرات والمئات، خارج مدينة عدن التي احتضنت نشاط أبناء اليمن عموماً.

ولكنها في الشمال وجدت نفسها أمام نظام رجعي شديد التخلف والقمع.

لم تستسلم أو تهادن، وكانت من أوائل المتصدين للتيارات السلفية التي تعكزها النظام، فأعلنت الحرب ضد المرأة وحقوقها ومساواتها بأخيها الرجل، وخاضت معركة مجيدة للدفاع عن الحقوق، وتحديداً أثناء المناقشات حول الميثاق الوطني في مطلع الثمانينيات.

بقيت رضية وفية لمبادئها التي تبنتها ودعت إليها، وناضلت في سبيلها لأكثر من نصف قرن من الزمان.

وقد بذلت جهوداً مضنية وخارقة لتشجيع الفتاة في الشمال بعد الجنوب للتمرد على القيم والعادات والتقاليد الآتية من الجاهليتين الأولى والثانية لوأد حرية المرأة وحقها الكامل في المساواة.

وأثمرت جهودها في ظهور وبروز العديد من القيادات النسوية اللاتي يضطلعن اليوم بدور مهم في حياتنا العامة.

لقد ارتبطت بالعمل لعدة عقود، وعندما أنهكتها الأمراض وانزوت في منزلها كنت - يعلم الله- دائم السؤال عنها، وكنت أتلقى الرد أنها في عدن لا ترغب في الالتقاء بأحد.

هاتفتني قبل بضعة أيام لتطرح عليَّ قضية رفيقة دربها المناضلة الريادية صافيناز خليفة، ومناشدتها للأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح مساعدتها لعلاج ابنتها.

كتبت موضوعاً عن رفيقة الدرب صافيناز التي رافقتها منذ اللبنات الأولى للحركة النسوية.

إن رضية إحسان الله، كرفيقتها صافيناز، من أوائل الداعين للحرية والاستقلال والديمقراطية والتحديث، وحقهما كبير كبير على الوطن كله في حياة آمنة ومستقرة، وكلاهما ومن تعولان بحاجة للرعاية والعلاج والحق في راتب تقاعدي مجزٍ.

بطاقة تضامن

منذ عدة شهور وصحيفة "حديث المدينة" في تعز تتعرض ورئيس تحريرها الأديب والصحفي، القاص والمسرحي فكري قاسم "متعدد المواهب"، لتنكيل متعمد وقاس.

وبدون أن نثير النعرات الطائفية أو النغمة المناطقية المقيتة والكريهة، فإن القائمين على الأمر، وتحديداً وزارة الإعلام، تضيق ذرعاً بالصحافة الأهلية والمستقلة في اليمن كلها، وبالأخص في عدن وتعز وحضرموت. وحتى يكون الأمر واضحاً أو تذكيراً به ليس إلا، فقد أوقفت صحيفة "المحرر" في حضرموت، وتعرض رئيس تحريرها الصحفي القدير صبري بن مخاشن للاعتداء والضرب ونهب ممتلكات الصحيفة، وعومل بن مخاش كإرهابي وكقاطع طريق.

علماً أن الإرهابيين في اليمن تجري "توعيتهم وهدايتهم والتحاور" معهم، أما قطاع الطرق فيكافؤون بالمال والسلاح. أما الصحفيون فلا مكان لهم غير الخطف والضرب والاعتقالات والمصادرة والمحاكمات الجائرة.

ومحنة "الأيام" القاسية ما تزال ماثلة، ولا يزال ابنا باشراحيل: هاني ومحمد رهن الاعتقال.

ذلك لا يعني أن الصحافة والصحفيين في صنعاء مرضي عنهم، فهم أيضاً مثل إخوانهم، عرضة دائماً للاختطاف والاعتقال والمصادرة والمحاكمات "غير المبررة".

ولكن الملاحظ أن حساسية الوزارة وأجهزة القمع الأخرى أكثر ضيقاً بالرأي المخالف في المناطق الأخرى.

عن محاولة التشكيك بوطنية الصحفيين اليمنيين

جمال التركي*
alturki21@hotmail.com

في أقل من 6 أشهر هي عمر الصحيفة التي حلم بها أبناء الحالمة طويلاً، تعرضت صحيفة "حديث المدينة" للمصادرة أكثر من مرة كان آخرها الأسبوع الماضي، وفي هذه المرة اقترنت المصادرة بأمر مؤسسة الجمهورية بعدم طباعة الصحيفة مستقبلا، في خطوة دلت على أن وزارة الإعلام غير قادرة على التخلي عن التفكير بعقلية المحاربين القدامى.

لم يعد المراقب يستغرب من انفراد هذه الوزارة بإجراءات عهد بها القانون إلى جهات قضائية تبدأ في نيابة الصحافة والمطبوعات وتنتهي أمام القضاء، وإنما يحصل الاستغراب من أن تتذرع هذه الوزارة في حربها على الحريات الصحفية، بشعار الوحدة الوطنية، جاهلة ما تسببه من ضرر فادح للمصلحة الوطنية جراء ذلك، كون سلوكها هذا يدفع المنظمات الدولية إلى تصنيف الحكومة اليمنية بالحكومة القمعية، وهذا الأمر مؤثر ولابد على ما تحصل عليه اليمن من منح، وذلك لأن الدول المانحة غالبا ما تستعين بتقارير تلك المنظمات في تحديد الدول التي لها الأولوية في الهبات والمساعدات.

20 عاما انقضت على اليوم الذي اعتقد اليمنيون فيه أنهم قد أغلقوا باب الويلات قبل أن يعودوا ليكتشفوا أن ذلك الاعتقاد لم يكن أكثر من أضغاث أحلام، إذ سرعان ما سرت الاغتيالات وتوالت الأزمات التي ولدت حرباً نشرت جراحها وآلامها في غالبية بيوت اليمن، وما قصرت عنه تلك الحرب فقد تكفلت به حروب صعدة، خلال كل تلك الويلات التي شرخت النسيج الوحدوي اليمني، لم يقل أحد إن صحافتنا الوطنية تسببت أو شاركت بالتسبب بإحدى تلك الويلات.

بل لعلني لا أكون مبالغاً إن قلت إن الصحافة لم تلقب بألقاب عظيمة كصاحبة الجلالة والسلطة الرابعة إلا لأنها تأبى بطبيعتها السير باتجاه مضاد لمصالح الوطن، فلو أننا نحينا مسألة وطنية مالك الصحيفة جانباً، وحسبنا المسألة حسبة تجارية بحتة، لاستبان لنا أنه لا يعقل أن يقدم هذا الشخص على الإضرار بمصالح شعب يتولى أبناؤه دفع المبالغ التي يستقيم بها أمر صحيفته، وعلى هذا الأساس أصبحت الصحف في دول العالم الحر صوت الشعب وأداته القادرة على أن تطال الفاسدين أياً كان موقعهم.

وختاماً، يتعين تذكير القائمين على الأمر بأن كتيبة الصحفيين اليمنيين الحالية هي الأكثر تشبعاً بالوطنية، كون أفرادها رضعوا مبادئ الثورة اليمنية التي ولدوا بعد قيامها، وتشربوا قيم الوحدة التي لاقتهم في مرحلة الرجولة، هم صنعة التراب اليمني، يعرفهم أبناء الشعب اليمني خير معرفة، فهم يتقاسمون معه شظف العيش الذي أوصلنا إليه موزعو صكوك الوطنية. إنها الفئة التي تحاول تلمس الطريق الآمن لعبور جميع أبناء اليمن إلى المستقبل، بمن فيهم أبناء المنكلين بها. إنها الفئة التي يؤمل عليها في الحفاظ على الوعد الذي بشر به أبو الوحدويين الفضول عندما قال:

سوف تبقى في مدى الأيام أخلاقنا بهية لن تخلَقا
وسيبقى وجهك المشرق يا وطني بالضوء منا مشرقا
وسيبقى قاهر الشعب فوق أرضي عدما لن يخُلقا

* باحث أكاديمي ومحرر بصحيفة "اليمني الأمريكي"

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

مولدها في حضرموت وحسن السقاف هو الرائد الحقيقي للشعر الحديث

في حضرموت وتحديداً في ثلاثينيات القرن المنصرم، ولدت أول قصيدة حديثة، وبها كانت الريادة الحقيقية للشعر الحديث (التفعيلة) للشاعر حسن بن عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف، من خلال قصيدته المشهورة "درب السيف" التي نظمها في ثلاثينيات القرن الماضي، قبل نازك الملائكة أو بدر السياب اللذين أتيا في النصف الثاني من أربعينيات ذلك القرن، أي بنحو 9 سنوات بعد حسن السقاف الرائد الحقيقي للقصيدة الحديثة (التفعيلة).

وقد تعاطى حسن السقاف هذا النمط الشعري غير المسبوق، والذي لم يكن معروفاً حينها في أي موضع من عموم الوطن العربي، حيث بدأت بعد ذلك بسنوات طويلة نازك والسياب ومن تبعهما، فقد كان السقاف ينشر لألئه الشعرية الحديثة (التفعيلة) بتلقائية بين رفاقه وأصدقائه من أمثال المؤرخ والناقد العربي أحمد بن محمد الشامي، والأديب إبراهيم الحضراني وصالح عباس وأحمد جابر عفيف وغيرهم، ولأن مركز الشهرة والإعلام حينها كان متمركزاً في بعض العواصم العربية كبغداد والقاهرة ودمشق، فقد كانت صنعاء وحضرموت بعيدتين كل البعد عن شيء من ذلك، ولذا لم يجد حسن السقاف فرصته في أخذ حقه، إلا أن طباعة ديوانه الأول "لوائد الساحل" المطبوع سنة 1362هـ/ 1943، عن شركة مكتبة ومطبعة الحلبي بمصر، والمتضمن قصيدته المشهورة "درب السيف" المشار إليها، تؤكد أحقية الشاعر حسن بن عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف بالرائد الحقيقي للشعر الحديث (التفعيلة) في عموم الوطن العربي.

والشاعر السقاف لم يكن على اطلاع بالشعر الإنجليزي أو بترجماته أو حتى بالسماع به على الإطلاق، ولذا كانت هذه الريادة الحقيقية حضرمية يمنية خالصة، خاصة أنها كانت في مقتبل عمر هذا الرائد، ونص القصيدة بقول:

أهو البحر المحيط؟
أو هو البر المحيط؟
ها هنا الدأماء لا تبصر فيها عوجا
وهنا الكثبان كالدأماء فازت لججا
سفن جاريات
ونخيل باسقات
والهواء الطلق كالموجة البشوش
أو كأنفاس الحبيب
أيها الغادون في هذا السبيل
ها هنا الظل الظليل
خلفوني
ودعوني
علني أنسى شجوني
إنني آنست قرب الله في هذا المكان
ونسيت الناس والحرب الهوان
وتباريح الزمان
إنها الرحمة مدت ها هنا أطنابها
والسماوات إلينا أرسلت أسبابها
فاسلكوها
واسكنوها
وهنا قيثارة الحب تغني
بأناشيد السلام
والوئام
يا رفاقي أسعفوني بالوفاق
قدسوا هذا الجمال
والجلال
أين أنتم ذاهبون؟
أنظروني أتملى
من جمال وفنون
ورويدا أنت يا هذا الذي
دقة السيار في قبضته
إنه يا صاح جبار عتي
أفرغ اللطف على شدته.

هذه مقدمة مختصرة لمحاضرة هامة وسمت بعنوان "تأملات في شعر رائد القصيدة الحديثة الشاعر حسن بن عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف"، ألقاها في مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سيئون بحضرموت اليمن، الباحث والأديب الدكتور علوي عبدالله طاهر، ضمن فعاليات تريم عاصمة للثقافة الإسلامية 1431 – 2010.

وخلال المحاضرة تناول المحاضر نبذاً من قصائد وسيرة حياة الأديب حسن بن عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف (1915 – 1985) هذا الرائد الذي كان بطبعه لا يميل إلى الوهج الإعلامي والشهرة شأن الكثير من علماء حضرموت، على الرغم من سعة وأبعاد ثقافته الدينية والأخلاقية والأدبية العالية التي بذر نواتها في أعماقه والده العلامة الشهير مفتي حضرموت السيد عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف (1299 – 1376هـ)، حيث كان الشاعر هو المعني بتأليف الكتاب الضخم "العود الهندي عن أمالي في ديوان الكندي".

وقد أطنب المحاضر في وطنية ورومانسية الشاعر حسن السقاف، حيث حفل ديوانه "عبر وعبرات" بالعديد من القصائد الوطنية التي شملت العديد من المدن اليمنية والأحداث الوطنية في عموم اليمن منذ أكثر من نصف قرن.

كما أكد المحاضر أن الشاعر حسن بن عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف لم يتخل عن التعاطي مع البيت المستطيل ذي الشكل التقليدي والإيقاع الرتيب، بل غلب على شعره نظم قصيدة البيت ذي التفاعيل المتساوية في شطريه الصدر والعجز، فهو على دراية بتفاعيل الخليل بن أحمد الفراهيدي، والتزم في معظم شعره بموسيقى الوزن الرتيبة المنتظمة، والتي يمضي بها في طريق محددة المعالم، وفي خط مستقيم لا يحيد عنه إلا في ما ندر، ذلك أنه لم يكن من السهل على الأذن المحكومة بموسيقى الوزن الرتيب أن تأتلف بيسر مع الأنغام غير المنظمة، لافتقاد هذه الأنغام الوحدة الأساسية التي يتميز بها البيت المستطيل في القصيدة القديمة.

المحاضرة في معطياتها هامة، فقد حسمت كثيراً من الجدل حول إشكالية الريادة في الشعر الحديث، وقد أكدت بأكثر من دليل أن حسن بن عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف هو الرائد الحقيقي للقصيدة الحديثة (التفعيلة) بكل تأكيد، المحاضرة وثيقة أدبية وإضافة نوعية متميزة لمحاضرات مركز ابن عبيدالله السقاف، وهي متاحة للباحثين في أي وقت.

غلاف

الرقابة المالية في الأقطار العربية

صدر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد كتاب "الرقابة المالية في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد".

يضم هذا الكتاب بين دفتيه الوقائع الكاملة لندوة "الرقابة المالية في الأقطار العربية"، التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت يومي 23 و24 نيسان/ أبريل 2009، وقد شارك في هذه الندوة مجموعة كبيرة من الشخصيات العربية من مفكرين وباحثين وناشطين ومهتمين بالشأن العام من عدة أقطار عربية، إضافة إلى عدد من خبراء الاقتصاد والقانون وممن يتبوؤون مسؤوليات إدارية وتشريعية وقضائية في هذه الأقطار. ذلك أن الهدف الأساس لهذه الندوة كان قياس فاعلية نظم المتابعة المالية وآليات الرقابة المتبعة حالياً من قبل أجهزة الدولة المكلفة بالنشاط الرقابي على الإنفاق الحكومي، سواء من خلال الرقابة التشريعية، أو الرقابة القضائية، أو الرقابة المالية التي تمارسها أجهزة الرقابة المالية، وأيضاً الرقابة الشعبية التي تمارسها هيئات المجتمع المدني، بما في ذلك الإعلام والصحافة.

وقد أرادت المنظمة العربية لمكافحة الفساد من خلال هذه الندوة الوصول إلى بلورة مقترحات واقعية تتعلق بالسياسات والتشريعات والوسائل الواجب اتباعها لتحسين كفاءة أداء هذه الأجهزة وضمان استقلاليتها؛ انطلاقاً من قناعتها الراسخة في أن تحسين كفاءة الأداء والرقابة المالية على الإنفاق الحكومي يؤدي من جهة إلى الحد من هدر الموارد المالية للدولة، ومن جهة أخرى إلى تحسين العلاقة بين المواطن والسلطة في ما يتعلق بالخدمات المالية المتوجبة على الدولة تجاه المواطن. كما يؤدي أيضاً إلى ترشيد عملية الرقابة البرلمانية على أداء أجهزة الرقابة المالية، ومحاولة ضمان استقلال أجهزة الرقابة وضمان حياديتها، وهي جميعها تقع ضمن اهتمامات المنظمة ومستهدفاتها.

وتأمل المنظمة العربية لمكافحة الفساد من خلال ما يحتويه هذا الكتاب من بحوث ونقاشات أن يكون مرجعاً أساسياً لكافة الباحثين والمهتمين في الأقطار العربية، سواء لناحية شموله ومراجعته العلمية والنقدية الدقيقة لواقع الرقابة المالية في الأقطار العربية، أو من خلال تقييمه فاعلية أجهزة الرقابة المالية وتحديد أبرز المعوقات التي تحد من فاعليتها، كمنطلق يؤسس لرؤية واضحة تهدف إلى إصلاح وتصويب وتحسين أداء الرقابة المالية في الأقطار العربية كجزء لا يتجزأ من مسار الجهود الإصلاحية التي تحقق مصالح ونمو وازدهار أقطارنا العربية.

يقع الكتاب في 736 صفحة.
وثمنه 22 دولاراً أو ما يعادلها.

سياسة ما بعد الحداثية

وصدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: "سياسة ما بعد الحداثية" تأليف ليندا هتشيون، ترجمة الدكتور حيدر حاج إسماعيل.

"أرى أن تأملات ليندا هتشيون في ما بعد الحداثية تكوّن نظرة أصيلة ودقيقة الملاحظة إلى الموضوع".

أمبرتو إيكو (Umberto Eco).

"كتاب ما بعد الحداثية يلقي ضوءاً قوياً على سمة من سمات المذهب الما بعد حداثي، وهي تحديه لأعراف التمثيل".

أميركان بوك ريفيو (American BOOK Review).

"... يدعو كتاب ما بعد الحداثية إلى تفهم واسع لمقاصد الفن ولنظرية الما بعد حداثيين.. ويقدم اقتراحات حول دور الما بعد حداثية في ابتكار شروط العمل الاجتماعي والسياسي، والاستعداد له".

روزماري أ. باتاغليا (Rosemarie A.Battaglia).

● ليندا هتشيون: أستاذة الأدب الإنجليزي والمقارن في جامعة تورنتو (Toronto) كندا. نشرت كتابات عديدة عن ما بعد الحداثية، وعن المحاكاة الساخرة في الأدب.

● د. حيدر حاج إسماعيل: أستاذ الفلسفة والترجمة في الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا (AUST) في بيروت –لبنان. درس الفلسفة في جامعة روتجرز (Rutgers University) وجامعة ولاية أوهايو (State Universtity Ohio) وجامعة جون كارولز (John Carrols University) في الولايات المتحدة.

يقع الكتاب في 415 صفحة.

النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام

وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام" ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه (81).

وجاء في تعريف الكتاب ما يلي:

تعد الأحلاف والتكتلات العسكرية أول لبنة في بناء التنظيم الدولي؛ فهي كانت أول صورة من صور التنظيمات الدولية. وقد أطلق على العصر الذي نعيشه: "عصر التكتلات الدولية"، وهو الذي مثلت الأحلاف العسكرية نواته، لأن مصطلح "الأحلاف العسكرية" من مصطلحات القرن الماضي. أما في عصرنا الحالي، فقد تم استعمال مصطلح "التكتلات العسكرية"، وأطلق البعض على هذا العصر: "عصر التكتلات الدولية".

وقد تضمن الكتاب 3 أقسام؛ اختص الأول منها بدراسة الأحلاف والتكتلات العسكرية في القانون الدولي العام، من حيث التعريف والأنواع، وانتهى إلى أن التكتل العسكري عبارة عن عصبة أيديولوجية عسكرية تعمل حتى في أوقات السلام، وفي جميع مجالات الحياة، بخلاف الحلف الذي يعمل عسكريا، في وقت الحرب فقط. واختص القسم الثاني بدراسة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بدءاً بميثاقه، ثم عضويته في أثناء الحرب الباردة وبعدها، وخلص الباحث، هنا، إلى أن انتهاء الحرب الباردة أثر في هذا الحلف فجعله أكثر مرونة واتساعاً، كما تغيرت وظيفته، من الدفاع إلى الهيمنة والسيطرة، وعني القسم الثالث بدراسة التحالفات الدولية الجديدة إبان حربي الخليج الثانية والثالثة.

ويذهب الباحث إلى أن التكتلات العسكرية، رغم أهميتها، لم تنل من الدراسة في القانون الدولي العام ما يناسبها؛ وأن الفقه الدولي فرّق بين الأحلاف والتكتلات العسكرية، وأن هذه الأخيرة شهدت تغييراً في وظيفتها من الدفاع إلى الهيمنة والسيطرة، وأن التحالفات الدولية الجديدة لم تلتزم بقواعد القانون الدولي العام، وأنها انحرفت بقرارات المنظمة العالمية عن أهدافها الأساسية، لتحقيق أهدافها الخاصة، الأمر الذي أدى إلى انتهاك الشرعية الدولية.

يقع الكتاب في 400 صفحة.
وثمنه 14 دولاراً أو ما يعادلها.

بحوث اقتصادية عربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية

وصدر العدد المزدوج 48 – 49 –خريف 2009 –شتاء 2010 من مجلة بحوث اقتصادية عربية متضمناً افتتاحية للدكتور محمد سمير مصطفى، وملفاً بعنوان الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية، وفيه 6 دراسات، هي:

– الأزمة المالية العالمية.. تأمل ومراجعة لـ علة مراد.
– "الذهب الأزرق" وإشكال "التسليع" قراءة في أحد مفاصل ملف "أزمة المياه العالمية" لـ نور الدين جوادي.
– معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي لـ شريط عابد.
– تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية لـ حسين عبدالمطلب الأسرج.
– تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لـ أحمد عامر عامر.
– دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لـ نبيل بوفليح.

كما تضمن العدد 3 دراسات هي:

– الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة) لـ محمد سمير مصطفى.
– التحرر من التبعية كخيار لكسب رهان التنمية: دراسة مقارنة لتجربتي كل من دول "أمريكا اللاتينية" و"المغرب العربي" لـ يونس الغايسي.
– توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات لـ كمال رزيق.

وفي باب كتب وقراءات 3 مراجعات:

– التقرير الاقتصادي المصري، 2008/2007، الاقتصاد المصري بين الانطلاق وتحديات مواجهة الأزمة العالمية، إعداد: محمد سمير مصطفى وعبير رشدان.
– الاتجاهات الحديثة في الاستثمار العالمي والاستثمار العربي (نبيل حشاد)، أعدتها إيمان الزهيري.
– الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع) (سالم توفيق النجفي)، أعدها سرمد كوكب الجميل.

هذا بالإضافة إلى "يوميات اقتصادية مختارة"، و"ببليوغرافيا اقتصادية مختارة"، و"الملحق الإحصائي للمملكة الأردنية الهاشمية" الذي أعدته عبير رشدان.

المجتمع المدني والحرب على الإرهاب

وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "المجتمع المدني والحرب على الإرهاب" لكاستوري سين بالاشتراك مع تيم موريس.

وجاء في تعريف الكتاب ما يلي:

يهدف هذا الكتاب إلى فتح نقاش بين صفوف العاملين في مجال التنمية، في الشمال والجنوب، حول أثر تدابير مكافحة الإرهاب. ويحدد الكتاب السياق الذي جرت فيه الحوارات المتعلقة بأثر تشريعات مكافحة الإرهاب؛ وهو عبارة عن سلسلة من الفصول التي يركز كل واحد منها على منطقة ما، حيث تتناول الفصول مجتمعة دراسة الدور الذي أدته المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني في عملية التنمية، قبل إعلان الحرب على الإرهاب والتحولات التالية السريعة في الخطاب التنموي.

كما تناول الكتاب تحليل مجموعة ضخمة من التشريعات المضادة للإرهاب المستندة إلى تعاريف مبهمة لمفهوم الإرهاب. وبحث الكتاب، أيضاً، في الكيفية التي أثرت فيها التشريعات الصارمة، وعواقب خصخصة الحرب على الإرهاب، وصناعة الرقابة المزدهرة على نشاطات المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ووظائفها، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

وهذا الكتاب، هو حصيلة عامين من الحوار المكثف الذي نظمته إنتراك (INTRAC) (مركز التدريب والأبحاث الخاصة بالمنظمات الدولية غير الحكومية)، وشمل أكثر من 200 مشارك من منظمات المجتمع المدني من 40 دولة.

يقع الكتاب في 224 صفحة.
وثمنه 8 دولارات أو ما يعادلها.

علم الأخلاق

وصدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: "علم الأخلاق" تأليف باروخ سبينوزا، ترجمة جلال الدين سعيد.

– "... لذلك سأعالج طبيعة الانفعالات وقوتها وما للنفس من سلطان عليها (...) كما لو كان الأمر يتعلق بخطوط وسطوح وجوامد..." (علم الأخلاق، الباب الثالث، التمهيد).

– "... وحتى يقوم بحثي في هذه المسألة على نفس حرية التفكير التي عهدتها في الأبحاث الرياضية، كنت شديد الحرص على عدم الاستهزاء بأعمال الإنسان، فلا أرثي لها ولا أسخط عليها بقدر ما أسعى إلى فهمها، وهكذا فقد نظرت إلى انفعالات الإنسان (...)، لا على أنها عيوب عالقة بطبيعته، وإنما على أنها من مقوماته وتنتمي إليه مثلما ينتمي الحر والبرد والنوء والرعد إلى طبيعة الجو..." (كتاب السياسة، الفصل الأول، الفقرة الرابعة).

● باروخ سبينوزا (1632 – 1677): كان فيلسوفاً ديكارتياً أول الأمر ثم بنى فلسفته الخاصة. تميز بحرصه الشديد على حرية التفكير. من مؤلفاته: رسالة في اللاهوت والسياسة، نشرها غُفلاً من اسمه وأكد فيها ضرورة الفصل بين الدين والدولة وحرية التفكير والتعبير؛ أما كتابه هذا في علم الأخلاق، فقد وضعه على غرار كتب الهندسة، متوخياً تسلسل البراهين وترابطها.

● جلال الدين سعيد: أستاذ الفلسفة في الجامعة التونسية؛ من مؤلفاته: الأخلاق والإطيقا عند سبينوزا (بالفرنسية)، وأبيقور (الرسائل والحكم).

يقع الكتاب في 374 صفحة. وثمنه 12 دولاراً أو ما يعادلها.

النداء
الاثنين 20 ربيع الآخر 1431هـ الموافق 5 ابريل 2010 العدد (231)
Mon. 20/4/1431 - 5 April 2010

مقتطفات من التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية

■ المحرر

مؤخراً وضمن "كتاب في جريدة" صدر التقرير العربي الثاني للتنمية البشرية، عن مؤسسة الفكر العربي، كتب رئيس المؤسسة الأمير خالد الفيصل في مقدمة التقرير "يرصد "التقرير" الحراك الثقافي على مستوى الدول العربية وتحليله وتشخيصه للتعرف على حجم الإنجاز، والوقوف على مواطن القصور، وتقييم التطور الحاصل في آليات صناعة الثقافة ومخرجاتها".

وقد قسم التقرير إلى 5 ملفات؛ الأول: المعلوماتية كرافعة للتنمية الثقافية، والثاني: التمويل واستقلالية الإرادة في التعليم العالي، والثالث: الخطاب الثقافي في وسائل الإعلام، وتحدث الرابع عن الإبداع، والخامس الحصاد الفكري الثانوي. بين كل هذا لم تحضر اليمن إلا لماماً، والسبب ليس له علاقة بمن أعد التقرير وإنما لأسباب تخصنا نحن في اليمن البلد الذي لا يلفت انتباه أحد، أيضا حتى في الأماكن التي ذكرت فيها اليمن يواجهنا تساؤل حول المصادر التي اعتمد عليها المقررون في ذلك.

شاشة "النداء" تقوم بنشر مقتطفات من التقرير:

الخطاب الثقافي في الصحافة العربية

ويقدم هذا الفصل تحليلاً لسمات وأطر تشكيل الخطاب الثقافي المقدم عبر الصحافة العربية، من خلال تحليل مستويات اهتمام الجرائد اليومية العربية بتخصيص صفحات للثقافة، وطبيعة المضمون الذي تقدمه هذه الصفحات، ثم يتصدى بعد ذلك لوصف وتحليل الملامح والسمات الأساسية التي تميز الخطاب الثقافي داخل عينة من المجلات الثقافية العربية (مجلة الهلال المصرية، مجلة العربي الكويتية، مجلة الآداب اللبنانية، الصحيفة الثقافية المغربية).

مستويات اهتمام الجرائد اليومية العربية بالصفحات الثقافية

يمثل المضمون الثقافي معلماً أساسياً من معالم التجربة الصحفية العربية. وينظر إلى المواد الثقافية كشكل من أشكال المواد الصحفية المتخصصة التي تحاول أن تخاطب جمهور الصحيفة المهتم بالشأن الثقافي. وتأخذ الصحافة الثقافية المتخصصة أحد شكلين؛ أولهما شكل الصفحة الثقافية المتخصصة التي تنشر في جريدة عامة، وثانيهما شكل الجريدة أو المجلة المتخصصة بصورة كاملة في الموضوعات والمضامين الثقافية.

وقد تم إجراء دراسة استطلاعية على الصفحات الثقافية المتخصصة التي تظهر داخل الجرائد اليومية في عدد من دول العالم العربي، وقد أثبتت هذه الدراسة أن الكثير من هذه الجرائد تهتم بتخصيص صفحات تعنى بقضايا الفكر والفن والأدب والعلوم، وتبين أن أغلب الجرائد اليومية العربية تهتم بتخصيص صفحة واحدة للثقافة، في حين تختصر بعض الجرائد هذه الصفحة إلى باب محدد (يشكل نسبة معينة من مساحة الصفحة)، مثل صحيفة الشرق القطرية، في حين تتوسع بعض الجرائد الأخرى في عدد الصفحات التي تخصصها للمواد الثقافية، لتشمل ملحقاً كاملاً يتكون من عدة صفحات، مثل ملحق الثقافة الذي تصدره جريدة الرأي الأردنية وملحق جريدة النهار اللبنانية. وتكتفي بعض الجرائد العربية الأخرى بمجرد نشر أخبار عن الفعاليات الثقافية المتصلة بمهرجانات ومسابقات وغير ذلك، مثل صفحة "منوعات" بصحيفة عمان اليوم العمانية، وصفحة "فعاليات" بصحيفة أخبار اليوم اليمنية.

وهناك صحف ترى الثقافة من منظور الفن فلا تهتم بتخصيص صفحة للمواد الثقافية، وتكتفي بإفراد صفحة -أو أكثر- للفن، من بينها جرائد الوفد والمصري اليوم والجمهورية المصرية، وصحيفة الأيام اليمنية، وجريدة الأنباء الكويتية.

وتمزج نسبة لا بأس بها من الجرائد العربية اليومية (23.5٪) المضامين الثقافية بمواد صحفية ذات صلة بالثقافة -كفكر- لتضمها صفحة واحدة.

وتربط العديد من هذه الجرائد بين الثقافة والفن، فتخصص صفحة واحدة لكل من قضايا الفن، وقضايا الثقافة، مثل جريدة الدستور الأردنية، وجريدة الراية القطرية، وجريدة الوطن العمانية، وجريدة الشبيبة العمانية أيضاً.

وأحياناً ما يربط بعض الجرائد بين الفن والأدب ليتم تضمين موادهما في صفحة واحدة، مثل جريدة الحياة السعودية، وتربط بعض الجرائد الأخرى قضايا الثقافة بقضايا الأدب، مثل جريدة الوحدة الجزائرية.

ويلاحظ من تحليل المواد الصحفية التي نشرتها الصفحات الثقافية بالجرائد المشار إليها غلبة الطابع الإخباري على المواد الصحفية المنشورة في الصفحات الثقافية بالجرائد اليومية العربية، فهناك نسبة كبيرة من المتابعات الإخبارية للأنشطة والفعاليات الثقافية، من مهرجانات وندوات ومؤتمرات، بالإضافة إلى متابعة الإصدارات الجديدة، وخصوصاً في مجال الإبداع الأدبي، ومتابعة فعاليات معارض وإبداعات الفن التشكيلي. كما تهتم الصفحات الثقافية بإثارة العديد من القضايا المتعلقة بالإنتاج السينمائي والمسرحي والغنائي، بالإضافة إلى متابعة الحركة الثقافية من خلال عروض الكتب.

فالوظيفة الإخبارية هي الغالبة على المضمون الصحفي بالصفحات الثقافية، في حين تتراجع أهمية الوظيفة التفسيرية التي تتجلى في الاهتمام بنشر التقارير والتحقيقات حول الظواهر الثقافية القطرية والقومية، وتظهر الوظيفة التفسيرية فقط في إطار العديد من الحوارات التي اهتمت الصفحات الثقافية بإجرائها مع عدد من المفكرين والمبدعين العرب.

وتتراجع أيضاً أهمية الوظيفة النقدية، كوظيفة أساسية من وظائف الخطاب الثقافي، وقد ظهرت تجليات هذه الوظيفة في إطار بعض المقالات النقدية التي تنوه بالأعمال الإبداعية للأدباء والشعراء العرب وتحللها، بالإضافة إلى بعض المواد الصحفية التي تصدت لتحليل لوحات الفن التشكيلي.

شعراء عرب شباب

اللافت شعرياً خلال هذا العام أن الشعراء العرب الشباب ما برحوا يبحثون عن مواقعهم في المشهد الشعري الراهن، طارحين على أنفسهم وعلى الآخرين أسئلة تحيرهم أو تقلقهم، وهي غالباً أسئلة الشعر التي لا أجوبة شافية لها. وقد كانت أزمة القارئ الشعري هي الأبرز، وتشهد عليها أرقام المبيعات الشعرية. هناك دواوين لشعراء محدثين بارزين قد يكون من الفضيحة إبراز أرقام مبيعاتها، وهذا أمر حقيقي. وقد يكون لجوء الكثير من الشعراء إلى حفلات التوقيع حلا لهذه المشكلة، لكن حركة الترويج هذه لا تعبر عن حرية الإقبال على الدواوين الشعرية. إنها مبادرة مفروضة على "القراء" الذين هم من الأصدقاء والأقارب.. الحركة الحقيقية هي التي تسجل في المكتبات أو معارض الكتب حين يكون فعل الشراء ضرباً من الاختيار الحر، وعلاوة على أزمة القارئ أو القراءة، يعاني المشهد الشعري العربي الآن حالاً من الاضطراب والاختلاط والفوضى، وهذا ما أسهمت به قصيدة النثر -عن غير قصد- بعدما فهمت خطأ وعممت خطأ، فأصبحت أشبه بالأرض "المشاع" التي لا سياج لها ولا سور، علماً أن قصيدة النثر لا تقل صعوبة عن قصيدة التفعيلة أو القصيدة العمودية.

المسرح في اليمن

يتركز المسرح في اليمن في العاصمة صنعاء وفي مدينة عدن، ويتراجع وجوده في الأطراف، ويتوفر عدد قليل من القاعات المؤهلة للعروض المسرحية. أما بالنسبة للتمويل فغالبا ما تتكفل وزارة الثقافة بهذا الجانب. وقد افتقر هذا المسرح على الدوام للعناصر النسائية، وجاءت وفاة ممثلته الأولى الفنانة مديحة الحيدري التي تسمى "ملكة المسرح اليمني" في 23 كانون الثاني/ يناير عام 2008، لتزيده فقراً.

هي، مرة أخرى

أيمن جليل

هند
كانت لأحفانها
لغةٌ حية
في عروق السنابل
فأبلغي أبجدياتها اليانعات
وهزي المدى يا بلابل
هند في عينها
كلما اشتعلت ضفة
لا تنام الجداول

هند
كانت تقول:
اصفري يا غدائر
وجهي غمامات آب.
هند
لم تكُ قد آمنت بعدُ
أن الجهات زجاجيةٌ
وبأن الغياب الغياب
كمن يشتري بالمدى وجهةً،
ثم تغرق أبراجها في الضباب
إن
هنداً
تخاف
الضباب.

هند
كانت تظن
بأن المطارات
أوعيةٌ للمطر،
هند ليست تحب المطارات
هند كانت
تبرهن للجأش
أن الحبيبات فوضى، فقط.
هند كانت
تجيدُ
ا
ل
م
ط
ر

معرض عدن للكتاب..

إقبال ضعيف ومحاضرات في الولاء الوطني والكتب الدينية تتصدر المبيعات

■ عدن - فؤاد مسعد

أقامت هيئة الكتاب وهيئة التوعية الوطنية معرض عدن الدولي للكتاب في قاعة المعارض بخور مكسر في الفترة من 22 مارس حتى 4 أبريل الجاري. ومن أول وهلة بدا المعرض مرتبكا بدون إعداد ولا تجهيز، وهو ما أثار استياء الدور المشاركة، ومعظمها محلية، فيما كان القائمون على المعرض مشغولين بترتيب فعاليات هيئة التوعية التي كانت تقوم بعمل محاضرات حول "الولاء الوطني والحفاظ على الوحدة".

وقال لـ"النداء" صاحب إحدى الدور المشاركة إن الإقبال ضعيف جدا بسبب عدم الإعداد من قبل الجهة المنظمة للمعرض التي قال إنها تركت الناشرين في القاعة مثل حجاج بيت الله الحرام يبحثون عن أماكن لهم وسط الفوضى وعدم تجهيز المكان بالشكل الذي يليق به بوصفه قاعة لمعرض الكتاب.

وعن ضعف الإقبال على المعرض قال أحد الناشرين إن السبب يرجع إلى الأوضاع المعيشية للناس، والتي تفرض عليهم أعباء واهتمامات ليس من بينها اقتناء الكتب.

وعند سؤالنا لبعض الناشرين عما يمكن أن تقدمه الدور المشاركة من تسهيلات خلال المعرض، قال أحدهم إن الجهة المنظمة للمعرض لم تترك لنا فرصة لتقديم مثل هذه التسهيلات، فهي -حسب قوله- وضعت لنا العراقيل بدل أن تسهلها لنا. وأضاف في حديثه لـ"النداء" أن "هيئة الكتاب لم تسهل لنا أي شيء غير قيامها برفع إيجار أماكن العرض، وهو ما حال بيننا وبين التسهيل للقراء".

مرت الأيام الأولى للمعرض ولا تزال كثير من الدور متخبطة لم تستقر بعد ولم تتمكن من عرض ما لديها، وهو ما جعل أحدهم يحجم عن الإجابة عندما سألناه عن المعرض، مكتفيا بالقول: اعمل جولة على المكان كله وأنت باتعرف. وتساءل وهو يشير إلى القاعة غير المرتبة: هل تسمي هذا معرضاً؟

وخلال زيارة المعرض وجدنا ارتفاع نسبة الكتب الدينية التي بدا جناحها هذه المرة محتلا حيزا واسعا في المعرض تقاسمته (مكتبة الإمام الوادعي ودار التراث الإماراتية)، وهو الجناح الذي شهد إقبالا ملحوظا مقارنة ببقية أرجاء المعرض التي كانت شبه خاوية إلا من أصحاب الدور أنفسهم، كما حضرت كتب الوصفات الشعبية والطبخ، وهذه رغم وجود تسهيلات وتخفيضات فيها إلا أنها هي الأخرى لم تسلم من الكساد الذي ضرب المعرض هذا العام.

وعن الإقبال على الكتب الدينية قال لـ"النداء" صاحب مكتبة الإمام الألباني المتخصصة في هذه الكتب إن أبناء عدن رجالا ونساء يقبلون عليها في الآونة الأخيرة لأنهم رأوا أنها أفضل لهم من غيرها. وبعد أن سرد كثيرا من مزايا أهل عدن وحبهم للكتب الدينية، استدرك قائلا: الإقبال بشكل عام ضعيف مقارنة بالأعوام الماضية.

عندما توجهنا لإدارة المعرض أفادنا عبدالرحيم الجعدبي قائلا: إن دور النشر المشاركة بلغ عددها 150 دارا، وعن سبب ضعف الإقبال على المعرض قال إن الإقبال جيد وإن إدارة المعرض قررت تمديد الفترة بسبب الإقبال المتزايد، وهو ما نفاه المشاركون الذين قال أحدهم إن العكس هو الصحيح، لأن هيئة الكتاب قررت التمديد بسبب ضعف الإقبال. ويستدرك سكرتير لجنة المعارض في هيئة الكتاب: نحن تعودنا على ضعف الإقبال منذ سنوات، لكن نتوقع أن الإقبال سيرتفع في أيام التمديد (السبت والأحد).

يقول صاحب مكتبة الإمام الألباني -صنعاء إنه لا يوجد ترتيب، ونرجو أن يتدارك القائمون على المعرض هذا القصور في الأعوام القادمة.

ومن جهته، يقول صاحب المكتبة الإنجليزية - متخصصة في كتب اللغة الإنجليزية والروايات العالمية، إن العشوائية أثرت سلبا على دور النشر، مضيفا: لا توجد دعاية إعلامية ولا ترويج للمعرض يليق بكونه معرضا دوليا. وتساءل: أين أبناء محافظات لحج وأبين والضالع القريبون من عدن؟ إذا كان الترويج للمعرض لم يصل لأحياء عدن نفسها فكيف سيصل للمحافظات الأخرى؟

الجديد في هذا المعرض هو الحضور الطاغي للافتات ما تسمى "الهيئة الوطنية للتوعية" التي شاركت بتنظيم المعرض إلى جانب هيئة الكتاب التي يرأسها فارس السقاف. وهذه الهيئة باشرت فعالياتها المصاحبة لمعرض الكتاب من خلال عدد من المحاضرات عن "الهوية اليمنية والثورة والوحدة والولاء الوطني"، لكن لأن القائمين عليها توقعوا ألا يحضر أحد قرروا تفريغ عدد من المدارس التي سرحت طلابها لسد الفراغ، وخلال أيام المعرض شوهدت حافلات نقل الطلاب وهي ترفد قاعة المعرض بجموع كبيرة من طلاب وطالبات التعليم الأساسي الذين انشغلوا عن متابعة دروسهم لتنفيذ مهمة وطنية وتلقي حصص غير مقررة. وعن مشاركة الطلاب في المعرض قال صاحب مكتبة تاج سبأ إنهم يأتون لتغطية الفراغ ولا يستطيعون شراء الكتب، وعد ذلك من مظاهر الفشل التي مني بها المعرض.

ومع انقضاء فترة المعرض إلا أن ثمة تساؤلات تطرح نفسها على الجهة المنظمة سيما في ظل الارتباك والارتجالية التي قادت المعرض وأصابت المشاركين فيه -بمن فيهم عرب- بالإحباط. ولوحظ أيضاً أن كثيرا من دور النشر العريقة لم تشارك في المعرض، ولعلها اتخذت قرارا بعدم المشاركة في أي معرض تقيمه الإدارة الحالية كما هو الحال مع مكتبة مدبولي المصرية.

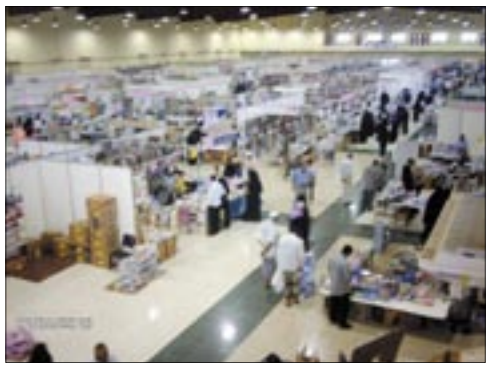

الصراع المحموم

يشير متابعون للحدث إلى أن الاستعجال في إقامة المعرض من قبل فارس السقاف، يأتي بهدف إعاقة المعرض السنوي الذي تقيمه مؤسسة الغانم، حيث قررت مؤسسة الغانم إقامة معرضها في الفترة 26 مارس - 4 أبريل، ومنذ سنوات والصراع محتدم بين الطرفين؛ مؤسسة الغانم (التي يملكها نبيل غانم) وفارس السقاف رئيس هيئة الكتاب. ومطلع العام الحالي رفعت مؤسسة الغانم القضية إلى رئيس مجلس الوزراء الذي وجه رئيس هيئة الكتاب قائلا: يتم الاكتفاء بمعرض مؤسسة الغانم في عدن. وإذا كنتم ترغبون في إقامة معرض فسيتم في وقت آخر (تحتفظ "النداء" بصورة من التوجيه)، إلا أن فارس السقاف أثبت أنه يرغب في إقامة المعرض في نفس الفترة وليس في وقت آخر.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 20 ربيع الآخر 1431هـ
الموافق 5 ابريل 2010 العدد (231)
Mon. 20/4/1431
5 April 2010

دُكاك!

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

فيما تواصل الدول العربية إبداء تخوفها الصريح من المخاطر الحقيقية التي تتهدد وحدة اليمن وأمنه واستقراره، تتباهى سلطت(نا) بمواقف الأشقاء الحريصة على المنجز القومي الكبير، لكنها بالمقابل تتجاهل كل نصائحهم الداعية إلى ضرورة إيجاد حلول للمشاكل الداخلية، التي تنذر البلد بالتشرذم، وذلك من خلال فتح حوار مسؤول وجاد مع كل الأطراف المعنية، وصولاً لاتفاق نهائي يضمن مصالح الجميع دون استثناء!

أكثر من (الزمبلة) تتعمد المكابرة استفزاز الأشقاء وتزايد عليهم، من خلال طرحها بين وقت وآخر أفكاراً ومبادرات تزعم لم شمل الدول العربية المتفرقة، مع أن كل واحدة فرحة رسمياً بما هي عليه، وترى في توحد كل منها مع نفسها مخرجاً لها من أية مسؤولية قومية، ويكفيها ما لديها من مشاكل محلية، ولكن في كل الأحوال أهون مما يحصل في اليمن على الأقل!

سلطت(نا) من النوع الملحاح (دُكاك)، يا ما حاول ويحاول الأشقاء إفهامها بدبلوماسية بأنهم في غنى عن مقترحاتها /مشاريعها الوحدوية، إلا أنها تأبى الاقتناع، وآخر المحاولات، وأظنها ثابتة هذه المرة، وردت على لسان كذا مسؤول عربي أثناء القمة في ليبيا، فعلى سبيل المثال الرئيس السوري بشار الأسد، وهو الذي يهمه التضامن العربي في مواجهة إسرائيل أكثر من الزعماء الآخرين، بحكم المواجهة، قال معلقاً على المبادرة اليمنية بأنها "كمبدأ جيدة"، وأضاف بلغة فصحى "لكنها تحتاج كأي مبادرة أخرى إلى دراسة وتفاصيل أكثر"!

وزير الخارجية المصري بدوره ترك الإحراج جانباً وأعلن بخطاب مفهوم "أن هناك كثيراً من الأفكار المطروحة من الدول العربية من هذا الشأن، ودار نقاش مستفيض حولها"، وأن "هناك من رأى أن الأمر يحتاج إلى كثير من الدراسة"، وزاد مكرراً فوق الوضوح وضوحاً القول كما نقلت عنه وكالة سبأ للأنباء من مكان انعقاد القمة، إن المبادرة اليمنية "تحتاج إلى كثير من الدراسة وتبادل الرأي حولها، لأنها تستهدف تحويل الجامعة العربية إلى اتحاد عربي"، مؤكداً في الوقت ذاته "أن الاتحادات عندما تنشأ يجب أن تكون بعد دراسات معمقة، وبحث كافة عناصر الموقف، بما يكفل ألا يكون هذا الاتحاد مجرد استبدال للجامعة العربية" فقط!

يبدو أن المخاطر التي تحيط بوحدة الوطن ولا تأخذها السلطة مأخذ الجد، إضافة إلى تحذيرات ومحاذير الأشقاء، كانا سببين كافيين لدفع مغترب للقول مخاطباً الرئيس عبر إحدى الفضائيات باليمني الفصيح "يا موزع المرق أهل بيتك أحق". فما رأي أهل النفاق؟

التخبط الحكومي

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

الزبادي والثوم والخضار وفق تقدير الحكومة اليمنية أصبحت من الكماليات، ولهذا تم فرض رسوم إضافية على دخولها البلاد، بل وذهب مد هذا الاختراع إلى القول إن كل المنتجات التي يوجد لها مثيل يصنع محليا ستخضع لهذا الإجراء. الهدف الظاهري لهذه الخطوة التي تعكس التخبط الحكومي، هو السيطرة على تدهور سعر الريال في مقابل الدولار، وهو ما لم تتمكن من فعله ملايين الدولارات التي يضخها البنك المركزي الى الأسواق كل أسبوع، لأن الخلل أعمق من هذه الخفة في تبسيط القضايا والتغرير على البسطاء.

بالتأكيد، فالوزراء ومن يعملون معهم لا يعلمون أن الزبادي بات من الوجبات الرئيسية لملايين من الفقراء، وجميعنا على يقين أن هؤلاء لا يُدخلون بيوتهم العصائر والمنتجات المحلية، لأنهم لا يثقون بجودتها، وهم أيضا يعرفون قبل غيرهم أن مثل هذا الإجراء أدى على الفور الى ارتفاع كبير في أسعار السلع، في حين أن الخزينة العامة للدولة لن تستفيد شيئا من هذا القرار الأهوج.

الحكومة، وعلى لسان أكثر من مسؤول، تؤكد أن نسبة 60 في المائة من البضائع في الأسواق المحلية مهربة، وبالتالي فالقرار لن يصل الى هذه السلع وإن كان من شأنه رفع نسبة عمولة المهربين. وهي بقرارها هذا تظهر لنا مدى التحالف الوثيق مع التجار والمصنعين، وتعيدنا إلى السبعينيات والثمانينيات عندما كانت تخدم المنتجات الرديئة بمنع الاستيراد.

حاليا هناك آلاف من اليمنيين الذين تمكنوا من اقتناء سيارات حديثة أعيد تصديرها من الولايات المتحدة تحديدا، ولأن مثل هذا العمل قد أضر بكبار التجار لأن السيارة تباع بنصف القيمة، جاء الاختراع العظيم بمنع استيراد البضائع من غير بلد المنشأ. والحقيقة أننا نعلم أن جهودا كبيرة قد بُذلت وما تزال من قبل وكلاء السيارات المحليين، من أجل وقف دخول السيارات المستوردة من الولايات المتحدة، لا لقدمها كما يراد أن يُكذب علينا، ولا لأن مستورديها لا يدفعون الرسوم الجمركية والضريبية، ولكن الوكلاء المحليين تضرروا من أسعارها المعقولة وتكدست بضائعهم.

أتحدى أي مسؤول حكومي أن يقول لنا كم هي العائدات التي ستصب في الخزينة العامة، وبنفس اللغة أتحداهم أن يقولوا لنا إن هذه الخطوة الغبية عُرضت على مختصين أو تمت دراستها مع خبراء اقتصاديين درسوا تبعاتها الكارثية على مجتمع طحنه الفقر، والبطالة، لأننا لمسنا في اليوم التالي أن أسعار السلع قد تضاعفت قبل أن يدخل القرار الحكومي حيز التنفيذ الفعلي.

منذ أن تم الإعلان عن الأولويات الـ10، واعتُبرت كبديل لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي فشل بعد 15 عاما على البدء بتطبيقه، قلنا إن المعنيين بالشأن الاقتصادي قد أدركوا حجم الأخطاء التي رافقت هذا البرنامج، وحولته من رافعة لاقتصاد حقيقي الى مجرد قرارات برفع أسعار السلع من خلال جعل الدولة تتخلى عن أبسط مسؤولياتها تجاه مواطنيها وحقهم في الأكل والشرب فقط دونا عن بقية الحقوق الأساسية كالتعليم والتطبيب، لكننا وجدنا أنفسنا أمام حالة هي أشبه بحالة من يريد إقناعك عند الـ10 صباحا بأنك في منتصف الليل..!

تعرف الحكومة جيدا من قام بالإفتاء بإعفاء شركات الاتصالات المحمولة من الضرائب، وتعلم جيدا منافذ التهريب والمهربين، وهي من قامت بتعطيل العمل بقانون الضريبة العامة على المبيعات مدة تزيد على 5 سنوات إرضاء للتجار، وهي اليوم عاجزة عن تطبيق القانون حتى بعد أن قبلت بمسخه وتشويهه، ولكنها لا تجيد سوى التضحية بالبسطاء وأقواتهم.

في وضعية كهذه أستغرب أن يخشى الرئيس علي عبدالله صالح من تغيير هذه الحكومة أو إقالتها، وأسأل: إذا كنا قد وصلنا إلى هذه المرحلة من العجز في معالجة الوضع الاقتصادي، فماذا تبقى هناك من مسببات تبرر إطالة عمر حكومة لم تعد تفرق بين السيارات الفارهة وعلبة الزبادي، ولم يعد بمقدورها استيعاب أن أكثر من 10 ملايين مواطن لا يحصلون على الوجبات الثلاث الرئيسية..؟!

أيوب.. صانع الحب والفرح

■ فائز عبده

كطائر كامل الحرية في التحليق عبر فضاء الأماني، وفي نياط القلوب، يغرّد أنى شاء ومتى أراد. يختار من سفر الهوى نغماته، وينشر في أرجاء الأمكنة ألحان حبٍّ أصيل، ويرسل شجوه العذب إلى كل القلوب. يرسم للوجود حياةً أخرى، ويبث من أنفاسه العبقة بأريج الود، روحاً، بها يسمو ليبلغ أعالي الوجد، وعلى عرش الجمال يستريح.

إليه تهفو أفئدةٌ تروم الفرح، فتلقى لديه سبيلاً إلى السلا والمسرّة. وإليه يلجأ ذو شجنٍ مغبونٌ، فيلفى الترويح والتسرية. ومنه يُرتجى حزينٌ عزاءٌ ومواساة. يعطي من ألوان العشق وآيات الوجد وصنوف الأشواق لكل عاشق ولهان، أو محبٍّ هيمان، أو مفارق يشكو البَيْن والهجران، أو مسافرٍ بعيداً عنَّ الأهل والأوطان.

ذلك هو أيوب طارش عبسي: الفنان الكبير، صاحب الرصيد الأعلى في الإنجاز الإبداعي والانتشار الجماهيري، والحائز على إجماع محبيه ومعجبيه على تمثيله بصدق قلوبهم ومشاعرهم، واعتباره رسول الفرح ونبي المحبة، والناطق بلسان كل الأحبة.

لا تكاد تخلو مناسبة فرائحية من حضور أيوب طارش: يحضر الفنان القدير بصوته الشجي، معبراً عن فرحة لمّ شمل هنا، ولهفة لقاء بعد غياب هناك، مستعيداً لحظة سعادة حيناً، ولوعة عشق حيناً آخر، موقظاً جذوة شوق تارة، وباثاً أملاً بقادم جميل تارة أخرى.

يحضر فنان الشعب في كل عيد للوطن الذي غنى له وتغنى به بقدر حبه إياه. فما من مناسبة وطنية تمرُّ دون أن يكون هو عنوانها، وهو السبيل إلى تخليدها والتذكير بها. بل إنه لا يمر يومٌ من غير أن نسمع بصمة أيوب طارش في طابور الصباح، في تحية العلم، وفي النشيد الوطني حين يصدح في بقاع الدنيا، ويتردَّد في حنايا كل مجبولٍ على حب اليمن.

للأرض نصيبٌ في أغنيات أيوب، كما لإنسانها الفلاح والعامل، المغترب والمواطن، المدعوين كلهم، من قبله، لخدمة وطنهم الحبيب، الذي غنى لوحدته قبل أن تتحقق، وحذر في ذات الوقت من أن يحدث من بعدها الانقسام والتمزق.

آمن أيوب طارش بقضية الوطن الغالي، وجنّد نفسه وفنه للنهوض بها؛ داعياً ومساناداً، مبشراً ومحذراً، دون انتظار مقابل لما يفعل، أو شكر على ما يسعى إليه من أجل بلاد لا يحظى، في ظل دولتها، ذو إبداعٍ بتقديرٍ، ولا يجد خادمها امتناناً وتكريماً.

الطبيعة نالت حظها من نتاج أيوب طارش؛ صاحب الأحاسيس الرقيقة والراقية، فرحل عبر تكويناتها المتنوعة؛ مأخوذاً بسحرها وجمالها، مستمتعاً بمناظرها الفاتنة ونسيمها العليل، ناقلاً إلى مستمعيه صورةً فردوسية تسلب الألباب وتذهب بالعقول.

إنه أسطورة الأغنية اليمنية، وفارسها بلا منازع. اجترح أداء كافة ألوان الغناء اليمني، فأجادَ وأبدع. خاض في تأليف الموسيقى وابتداع الألحان، فكان نعم الصانع المتقن. ولم يدع نوعاً من الأغاني إلا وغاص في فصولها: الوطنية والعاطفية والإنسانية والدينية. ومثلما إن نغمة عوده تدل عليه، ويُعرف بها، فإن صوته -كما قال صديقٌ- هو الأصدق تعبيراً عن اليمن؛ خَلقاً وانتماءً.

على أنه لا يجري استذكار أيوب طارش، في أية حال، دون أن يأتي اسم توأمه الفني ورفيقه في رحلة عطاء كوَّنا خلالها ثنائياً رائعاً يكمل أحدهما الآخر؛ هو الشاعر والمناضل الكبير الأستاذ عبدالله عبدالوهاب نعمان "الفضول". وكان الثنائي الفذ الذي أنتج مجموعة ضخمة من الأغنيات الوجدانية والعاطفية والوطنية.

سيظل أيوب طارش عبسي، بالنسبة للأغنية الشعبية في اليمن، سلطانها المتوج بأكاليل الحب: حب الوطن، حب الإنسان، حب الأرض، حب الطبيعة، وحب الحبيبة أولاً وآخراً. لا ينازعه في ذلك إلا من امتلك كل هذا الحب، وأعطى كل ما فيه من حياة وعاطفة، دون أن ينال نزراً من جنس ما بذل. أجزم أننا لن نشهد منافسةً من هذا النوع. ذلك أنه -بكل بساطة- ليس أحدٌ مؤهلاً لارتقاء صرحٍ بلغه، عن جدارة، أيوب طارش.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

أن تكون عدن بلا "جنبية"!

تلاشى وتبدد طغيان حضور الخنجر اليماني من أرجاء عدن بعد أن كان قد شاع وتفشى كأية جائحة من جوائح حرب 1994، وكاد يتكرس كعلامة على اكتساح حراك القبائل المسلحة والهضاب الشمالية العليا لسهول تبن وسواحل عدن، ويتعمم كرمز لهوية "وطنية" بعد أن كان يؤشر إلى هوية قبلية وإلى اقتصاد مكانة ووجاهة ما رفع الحجاب عن سعي مفضوح لتعويم منطق السلطة الهرمية التراتبية التي أريد لها أن تنطح عدن بقرون الوعول والخراتيت التي يصنع منها مقبض الخنجر إياه.

وليس ثمة خنجر آخر نقصد غير "الجنبية"، فهي خنجر ذو نصل معقوف، وقد جرى تسويقها "مركزياً" بما هي رمز للفحولة والشرف والنزاهة والتحدي، ومعقد للرهان والتحكيم العرفي، وما إلى ذلك من المفردات المتعالقة مع أفق التعبير عن النظام القبلي وشاراته الرمزية المميزة وفي مقدمتها "الجنبية".

وما كان لـ"الجنبية" أن تخطر على البال لولا غيابها عن مجال نظري خلال فترة تزيد على 10 أيام قضيتها في عدن مؤخراً، ورصدت خلالها حركة السابلة في الشوارع والمتنزهات والسواحل، ولم تكتحل العين بمنظر خنجر، ولم أصادف أي كائن بري طارئ على المدينة وهو يرفل بـ"العسيب" ويختال بزهوه وتحديه واعتداده وتكشيرته في ما حوله على غرار ما كان يفعل بعضهم عقب غزوة 7/7 وفي الأعوام القليلة التالية لحرب 1994.

تعجبت من عدن وهي توشك أن تكون بلا "جنبية" في فترة وجيزة لا تقاس بزمن مسافة سحابة صيف. واستحضرت الكثير من المشاهد والمناخات التي عشتها عقب تلك الحرب التي أسفرت عن تحويل الجنوب بكامله إلى مدن للغنيمة، وكانت عدن هي المستهدف الأول في عمليات السلب والنهب وطمس المعالم وتجريف العلامات ومسح الذاكرة والذاكرات، وتتويم ومسخ وتشبيح الكائنات تضمن منزع إلغائي إرادوي جامح تقصد جرجرة هذه المدينة بأذيال الحرب، وشدها بتلابيب القبائل المسلحة، وتعليقها على شفرة نصل خنجر معقوف.

وساورني هاجس تأثيرات ومفاعيل الحراك الجنوبي الذي اندلع بقوة منذ أكثر من 3 أعوام، وما يمكن أن يلعبه دوره وتأثيره في المنحى الذي جعل من "الجنبية" أداة لصيقة الارتباط بالقوى التي اجتاحت عدن عقب حرب 1994، وصارت ترمز إلى شمال اليمن برمته وعمومه، بمقتضى أجواء الاحتدام ومناخات الاحتراب والتقاتل والتآكل التي تفترس معظم اليمن، وهي مناخات تستحضر أسوأ التصنيفات والتعميمات العنيفة والمدمرة، ومعها أقبح الرموز والاستعارات والضغائن.

وهجست بشيء آخر وأبعد يرجع إلى عدن التي تمكنت من صهر "الجنبية" وتبخيرها بقدرة سحرية عجيبة، مدهشة، صار معها السؤال عن سر تواري هذا السلاح يدعو إلى الدهشة، فهي اختفت وكفى.. أما كيف ومتى، فليس ثمة من سر غير قوة هذه المدينة، ومن الأفضل التوجه بهذه الأسئلة إلى البحر، وإلى طاقة الاستيعاب والصهر العجائبية التي تتميز بها عدن دون سواها، وتمكنها من إعادة صياغة الكائنات الطارئة والمتطيرة والمتعدية، ومن تقليم مخالب المتوحشين وتهدئة خواطر الطرائد المذعورة. وتلك هي..: عدن.

ولكم أن تقولوا إن ذلك هو بعض عدن!